

Skip all front matter: Jump to Page 1

ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية

تأليف :

Christopher S. Chivvis

Jeffrey Martini

ترجمة :

د.إدريس محمد علي قناوي

طُبِعَ بالتنسيق مع مؤسسة RAND

(ISBN: 978-08330-8489-7; Document: RR-577) 2014

استهلال

هذا التقرير بعنوان **(ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية)** يسعي إلي تقويم السنتين الأوليتين في ليبيا بعد مقتل معمر القذافي في أغسطس عام 2011، ويحلل التطورات الرئيسية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ويوضح دور المجتمع الدولي بالاعتماد على الأدبيات الموجودة عن الحروب الأهلية وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، ويحدد الخطوات التي يتعين علي المجتمع الدولي أن يتخذها لتحسين النظرة إلي مستقبل ليبيا، ويوجه بعض الاستنتاجات المبدئية حول الآثار المترتبة على تجربة ليبيافي جهود إعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع في المستقبل، والتركيز بشكل خاص على عواقب الفشل في إرساء الأمن في فترة ما بعد انتهاء الحرب في ليبيا.

إن الأوضاع في ليبيا متغيرة ودائمة التطور كما هو الحال في سياسات داعمي ليبيا الذين شاركوا في مساعدة ليبيا لإدارة المرحلة الانتقالية الصعبة والانتقال من الحرب إلى السلام، وقد بدأ العمل في ذلك عام 2012 ولذلك يأخذ هذا التقرير في الاعتبار التطورات في ليبيا منذ بداية الأزمة وحتي الفترة الأولي من عام 2014.

وقد تم تمويل هذا العمل من قبل مؤسسة سميث ريتشاردسن، وأجري البحث في مركز سياسات الدفاع والأمن القومي التابع لشعبة بحوث الأمن القومي NSRD بمؤسسة راند. وهذا المركز يجري البحوث والتحليلات في مجالات الدفاع والأمن القومي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، النظم التحالفية، السياسة الخارجية، الأمن الداخلي والاستخبارات والمؤسسات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي تدعم تحليلات الدفاع والأمن القومي.

وللمزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن القومي يمكن زيارة موقع المركز علي الرابط الآتي: http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html أو الاتصال بالمدير من خلال المعلومات المتوفرة في صفحة الموقع.

المحتويات

الفصل الخامس:

الفصل السادس:

قائمة الأشكال

ملخص

منذ الإطاحة بنظام حكم العقيد معمر القذافي عام 2011، كان مسار ليبيا صاخبا. ورغم وجود عدد من المزايا في ليبيا مقارنة مع غيرها من مجتمعات ما بعد الصراع، كما في تحقيق تقدم على الجبهات الأمنية والسياسية والاقتصادية إلا أن ذلك تراجع سريعا وتولد الإحباط وتهدد الوضع العام في البلاد. وأصبحت ليبيا على شفا الوقوع في الحرب الأهلية في أكثر من مناسبة خلال العام الماضي. في غياب الدولة الفاعلة أصبحت الجماعات الجهادية تتغلغل في البلاد وتحقق نجاحات. وفي الوقت نفسه أصبحت مناطق الساحل والصحراء والمغرب العربي أكثر هشاشة، وأصبح الجنوب الليبي ملاذا آمنا للجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة خصوصا تلك التي تم محاربتها مؤخرا في مالي من قبل القوات العسكرية الفرنسية.

والحلول التي يقدمها المجتمع الدولي لليبيا لا تزال تسعي إلي تجنب انهيار البلاد إلي منزلقات أكثر خطورة قد تسبب ضررا حقيقيا لمصالح الولايات المتحدة وأوروبا، ناهيك عن مكافحة الإرهاب علي المستوي الإقليمي والعالمي والسعي لاستقرار أسواق الطاقة العالمية. هذه الدراسة تبحث في ما تم إنجازه في ليبيا حتى لحظة إعدادها واستخلاص الدروس من التجارب الماضية، وتحديد بعض الإتجاهات المستقبلية.

إنعدام الأمن:

تتمثل المشكلة الأكثر خطورة في ليبيا منذ عام 2011 في عدم وجود الأمن، وكانت لهذه المشكلة إنعكاسات سلبية علي جميع الميادين الأمر الذي قوض الجهود الدولية المبذولة لبناء المؤسسات السياسية والإدارية الفاعلة للدولة والتي هي ضعيفة أصلا وأدي إلي بروز الجماعات الإجرامية والجهادية في كل من ليبيا والمنطقة الإقليمية على نطاق واسع، وجعلت القيادات السياسية الليبية تحت التهديد المستمر لهذه الجماعات كما حدث في خطف رئيس الوزراء الليبي علي زيدان في أكتوبر 2013.

ويرجع إنعدام الأمن في المقام الأول إلي فشل الجهود المبذولة لنزع سلاح الميليشيات وإعادة تأهيلها بعد إنتهاء الحرب، وقد اعترف كلا من المستشارين الدوليين والقيادة السياسية في ليبيا على أهمية نزع السلاح ولكن أيا منهما لم يكن قادرا على تنفيذه، ونتيجة لذلك أصبح للجماعات المسلحة السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد، كما أصبحت الحكومة المنتخبة تحت رحمتها ولذلك لايمكن تحقيق أي تقدم علي الصعد الأخري حتي يتم استرجاع السيطرة الأمنية للدولة.

توقف عمليات بناء الدولة:

أدى إنعدام الأمن إلى تقويض عملية بناء الدولة وجعلها صعبة بالفعل في ليبيا، فقد كانت الدولة ضعيفة جدا في مرحلة ما بعد القذافي سياسيا وإداريا، فعملية تأسيس الدستور في ليبيا كان يفترض أن تبدأ في غضون سنة بعد التحرير وفقا للجدول الزمني المحدد خلال الحرب، ولكن بعد مرور أكثر من عامين على مقتل القذافي فإن لجنة صياغة الدستور لم تبدأ عملها بعد.

كذلك قامت المجموعات المسلحة في المنطقة الشرقية من إقليم برقة بالسيطرة على المنشآت النفطية هناك وأصبحت تهدد بإنشاء دويلة مستقلة داخل الدولة الليبية، كما أجبرت الجماعات الإسلامية والثورية المؤتمر الوطني علي إقرار قانون العزل السياسي الذي استبعد العديد من الليبيين من المشاركة في الحكومة، وبالتالي تفاقمت الانقسامات القائمة في المجتمع وأدت إلي حرمان عدد من الكفاءات الوطنية من شغل المناصب الحكومية وأصبح المؤتمر الوطني العام الذي إنتخب في يوليو 2012 منقسما علي نفسه إزاء العديد من القضايا.

وبشكل عام فإن الإدارة العامة في ليبيا في حالة سيئة للغاية وهناك حاجة ماسة لبناء القدرات وتقوية الدولة وأدي ذلك إلى انخفاض ثقة الجمهور الليبي في العملية السياسية والديمقراطية وتصاعد الإحباط. في ظل غياب قوة الدولة الوطنية تغلغلت الجهات الفاعلة القبلية والإقليمية والتي من المرجح أن تسعى إلى التمسك بقوتها المتنامية في المجتمع.

التحديات الاقتصادية:

تم إعادة إنتاج النفط بسرعة في أعقاب إنتهاء الحرب في ليبيا وسمح ذلك في تجنب بعض الخيارات الأكثر خطورة التي تواجهها مجتمعات ما بعد الصراع حيث أمكن تمويل إعادة الإعمار ودفع الرواتب لشرائح المجتمع العديدة بما في ذلك الميليشيات، وباستيلاء الجماعات المسلحة علي العديد من المنشآت النفطية في ليبيا في صيف عام 2013، فإن ذلك طرح العديد من التساؤلات حول اقتصاد البلاد بما فيه استمرار الحكومة في دفع الرواتب لأجل غير مسمي، فليبيا تحتاج في نهاية المطاف إلي الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تخلق بيئة ملائمة للأعمال التجارية، وقد اتخذت الحكومة الليبية في فترة ما بعد الحرب عدة خطوات في الاتجاه الصحيح ولكن بالمقابل تم أيضا أجبارها على زيادة رواتب موظفي

الحكومة وتقديم الإعانات وهذه جميعا أدت إلي تشويه الاقتصاد الوطني والعمل ضد النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع.

تكثيف الدور الدولي:

بالرغم من المساعدات العسكرية والسياسية الكبيرة التي قدمت لمساعدة الثوار الليبيين علي الإطاحة بنظام القذافي إلا أن الجهات الفاعلة الدولية قد فعلت القليل جدا لدعم عملية البناء بعد انتهاء الصراع في ليبيا حتى الآن، وفي تناقض مع جميع الحالات الأخرى من التدخلات العسكرية لحلف الناتو فإن الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو قد لعبوا دور محدود جدا في النهوض بالدولة الليبية، كذلك الأمم المتحدة (UN) لديها بعثة صغيرة جدا مع عدم تفويضها سلطة تنفيذية لجهودها الدولية في المساعدة علي تحقيق الاستقرار في ليبيا. كذلك الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو لعبوا دورا محدودا في هذا المجال.

وقد بدأت الجهات الفاعلة الدولية في الآونة الأخيرة زيادة جهودها إلى حد ما في ليبيا، ومع ذلك كان ومازال ينبغي فعل المزيد، فالولايات المتحدة وحلفائها على حد سواء لديهم المصالح الاستراتيجية والإلتزامات الأخلاقية في ضمان عدم انهيار الأوضاع مرة أخرى في ليبيا وتحولها إلى حرب أهلية أو أن تصبح ملاذا آمنا لتنظيم القاعدة أوغيرها من الجماعات الجهادية التي تعتبر في مرمي الحجر من أوروبا. كذلك العنف الإرهابي يعد مشكلة في ليبيا وأي تنامي له قد يكون له تأثير مدمر على منطقة الساحل والصحراء الهشة والفاشلة، وغني عن القول، إنه إذا ما أصبحت ليبيا ملاذا آمنا للإرهاب فإن ذلك سيكون مشكلة خطيرة جدا بالنسبة للغرب ونهاية مأساوية لجهود الغرب في البداية للإطاحة بالقذافي وسيتحول الانتصار الأولي إلى هزيمة استراتيجية.

وبالمقابل إذا ما حدث الاستقرار السياسي التدريجي في ليبيا في ظل حكومة ديمقراطية ونظام دستوري فإن الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها يمكن أن تستفيد من مورد النفط وغيره من الموارد في ليبيا. المنطقة بأسرها ستصبح أكثر قوة. ومن المتوقع أن يستغرق ذلك وقتا طويلا، بالرغم من التحديات الحالية التي تواجهها ليبيا، فإن لديها العديد من المزايا بالمقارنة مع غيرها من مجتمعات ما بعد الصراع. والجدير بالذكر أن ليبيا يمكن أن تسدد جزءا كبيرا من الفاتورة لاحتياجاتها في مرحلة ما بعد الصراع حتى وإن كانت تفتقر حاليا القدرة الإدارية لإدارة المدفوعات المعقدة للكيانات أجنبية.

الطريق إلي المستقبل:

نظرا للدور الدولي المحدود فإن تحسين آفاق ليبيا في المستقبل سوف يستغرق عدة سنوات وهناك أربع مجالات ينبغي علي الجهات الفاعلة الدولية أن تركز عليهالاستشراف المستقبل وهي: –

- **دعم عملية المصالحة الوطنية:**

إنعدام الأمن يعد المشكلة الأكثر خطورة في ليبيا اليوم وهو يعوق التقدم السياسي وبقية المجالات الأخري، وربما يوقفها تماما خاصة فيظل غياب قوة دولية لحفظ السلم التي كان من المفترض أن توجد في الماضي لتحقيق الأمن والتي من الصعب تواجدها في ظل الظروف الراهنة، وبالتالي فإن أفضل طريقة لتحسين الأمن تتمثل في إشراك الليبيين في حوار المصالحة الوطنية. وعملية المصالحة الوطنية يمكن أن تسهل عملية نزع السلاح وتكمل وضع الدستور وتزيد فرص حصول الفاعلين الدوليين على المعلومات عن قدرات ونوايا الجماعات الرئيسية في ليبيا.

وسوف تحتاج عملية المصالحة إلى دعم قوي من الحكومة الليبية نفسها، ومن الجهات الفاعلة في الخارج كما في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (EU) حيث يمكنها أن تلعب دور الوسيط بين الليبيين، ويمكن أن تشمل أهداف هذه العملية خلق وسيلة لمناقشات أوسع نطاقا لنزع السلاح وإنشاء خارطة الطريق وبناء الثقة وزيادة الحوار بين المجموعات الليبية المتصارعة. ويمكن أن يقود هذه العملية شخصيات رفيعة المستوي سواء كانت أوروبية مثل بادي أشداون (Paddy Ashdown) أو شخصيات دولية أخرى من بلد مسلم، ويمكن الإشارة إلي عملية تعيين المنسق الأميركي الخاص لليبيا والذي يمكن أن يلعب دورا في حل الصراع في ليبيا.

- **تعزيز قوات الأمن الوطني في ليبيا:**

يعزى إنعدام الأمن في ليبيا جزئيا إلى عدم وجود قوات أمن وطنية يعتمد عليها، وقد وضعت الجهات الدولية المساعدة في معالجة هذه الثغرة، وليبيا مستعدة لدفع فاتورة التدريب. فالجهود الأمريكية والأوروبية الأخيرة لتدريب ما يسمى "قوة للأغراض العامة" مكونة مما يقرب من 15000 فرد خلال السنوات القليلة القادمة سوف تساعد في هذا الاتجاه، وهذه الأعمال يجب أن تتم بالتوازي مع جهود المصالحة الوطنية وإيجاد تمثيل متوازن لشرائح المجتمع الليبي لئلا تظن أية جماعة أن التدريب يمكن أن يكون موجها ضدها، كذلك هناك حاجة ماسة لتدريب الشرطة.

وهذه الجهود تحتاج إلى التمويل الكامل، ويجب على الليبيين دفع الثمن ببذل أقصي الجهود، وينبغي علي الدول الأخري أن تساهم حسب قدراتها في هذا المجال لا سيما أن القدرة المؤسسية للدفع في ليبيا لا تزال ضعيفة.

- **مساعدة ليبيا في تأمين الحدود:**

يظل أمن الحدود تحديا كبيرا بسبب هلامية الحدود الليبية واتساع نطاقها بشكل كبير جدا وقابليتها للتهريب والإختراق حيث يتداول المجرمين والجهاديين علي مواصلة تقويض الأمن الليبي والإقليمي علي نطاق واسع، ومن هنا فإن تأمين الحدود سوف يستغرق وقتا طويلا لأنه يتطلب بناء القدرات المؤسسية داخل الدولة الليبية، وكذلك الاستثمار في قدرات الرصد والمراقبة مثل الاستخبارات وبناء منصات الاستطلاع وانشأ نظام حديث لإدارة الحدود مع جميع المتطلبات القانونية والإدارية ناهيك عن الحالة المزرية للهياكل القانونية والإدارية في ليبيا، فالجهود الدولية في هذا المجال تبذل ولكن بحاجة إلى توسيعها بشكل كبير إذا ما أريد أن يكون لها تأثير قوي.

- **مساعدة ليبيا في بناء هياكلها الإدارية العامة:**

الطبيعة الشخصانية لنظام القذافي تركت ليبيا في نقص حاد في الهياكل الإدارية والبيروقراطية العامة. وتسعي الجهات الفاعلة الدولية إلي مساعدة ليبيا في تحسين الإدارة العامة خاصة اذا ما تحسن الوضع الأمني فيها، فالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هي في وضع جيد يمكنها من أداء هذه المهمة نظرا لقربها من ليبيا، وينبغي أن تزيد هذه الدول من مستوى جهودها بمجرد تحسن الوضع الأمني ويجب أن تشتمل هذه المساعدة تدريب الكوادر الإدارية علي المستوي المحلي وكذلك على مستوى المؤسسات الوطنية.

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفان بالشكر الجزيل لكل من كريم وخالد ميزران، وفريد ويري، وجيسون باك، وبيتر كول، وأنس القماطي، وولفرم لاتشر علي حماسة مناقشاتهم وتقديمهم للنصح والمشورة بشأن تطورات ما بعد الحرب في ليبيا. كذلك الشكر موصول إلي كيث كرين، وبيتر ماندافيل علي مشاركتهما في إعداد تقرير سابق ساهم في هذه الدراسة، وكلا من ستيف واتس وأليسون بارجتر الذين قدما مراجعة شاملة ومفيدة للغاية لهذا التقرير.

والباحثان مدينان أيضا لعدد من المشاركين في ورشة عمل مؤسسة راند التي عقدت في أكتوبر 2012 بما في ذلك مكتب الخارجية البريطانية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، البيت الأبيض، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، IHS، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، كلية دارتماوث، الصندوق الوطني للديمقراطية، المعهد الجمهوري الدولي، المعهد الديمقراطي الوطني، ومجموعة الأزمات الدولية.

ونحن ممتنون للاهتمام الذي لمسناه خلال البحث الميداني في ليبيا من قبل الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة والسفارة الأميركية، وكذلك شكر خاص إلى أعضاء المؤتمر الوطني العام في ليبيا الذين خصصوا وقتهم للقاءنا في طرابلس. الشكر أيضا إلي مصطفى أبو شاقور على المساعدة الكريمة التي قدمها لبحثنا وكذلك السفير علي الأوجلي وموظفيه في السفارة الليبية في واشنطن العاصمة.

وقد لعبت كريستينا بارتول دورا مهما في مساعدتنا في البحث في الفصل المتعلق بالاقتصاد ووضع اللمسات الأخيرة عليه. كما قدمت ميليسا كو دعما ممتازا في المراحل الأولى للمشروع. جورج ويلكسون وديفيد ستيبنس أجريا بحوثا قيمة عن اتجاهات الصراع المقدمة في البحث. وقد تم تمويل هذا العمل من خلال منحة سخية من مؤسسة سميث ريتشاردسون ونحن ممتنون أيضا لنادية شادلو على المرونة الكبيرة التي أبدتها حينما توجهنا للحصول على هذا المشروع وحتى البدء فيه.

قائمة الاختصارات

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي	AQIM
الاتحاد الأوروبي	EU
الناتج المحلي الاجمالي	GDP
المؤتمر الوطني العام	GNC
حزب العدالة والبناء	JCP
الجماعة الليبية الاسلامية المقاتلة	LIFG
قوات درع ليبيا	LSF
أنظمة الدفاع الجوي المحمولة	MANPADS
حلف شمال الاطلسي	NATO
تحالف القوي الوطنية	NFA
المؤسسة الوطنية للنفط	NOC
المجلس الوطني الانتقالي	NTC
اللجنة الأمنية العليا	SSC
الأمم المتحدة	UN
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	UNSMIL
لجنة شؤون المحاربين	WAC

الفصل الأول: مقدمة

في أواخر شهر فبراير 2011 ثار الشعب في ليبيا ضد معمر القذافي بعد أربعة عقود من الحكم الشمولي، وفي نفس الوقت هدد القذافي بالقمع الوحشي. ثم بعد ذلك قام حلف شمال الاطلسي بشن غارات جوية علي قوات القذافي بتفويض من مجلس الأمن بحجة حماية المدنيين من القمع الوحشي لقوات القذافي، وبعد سبعة أشهر من الحملات الجوية المكثفة علي قوات القذافي تمكن الثوار من الوصول إلي عاصمة البلاد طرابلس في شهر اغسطس 2011، وفي شهر أكتوبر تم القبض علي القذافي وقتل علي أيدي الثوار في مدينة سرت.

بعد إنتهاء الحرب كان الوضع في ليبيا جيدا مقارنة بدول ما بعد الصراع الأخرى. وكان الثوار موحدين إلى حد كبير وبدا أن التحولات السياسية الديمقراطية في كلا من تونس ومصر المجاورتين تفضي إلى انتقال ليبيا إلى المسار السلمي، وكانت المخاطر من إنتقال ليبيا إلي نفس مسار العراق في أعقاب هزيمة صدام حسين قليلة جدا، فحجم سكان ليبيا يمثل ربع حجم السكان في العراق وهي أكثر ثراء من أفغانستان عدة مرات الأمر الذي يجعل هذه العوامل تصب في صالحها، كذلك تمتلك ليبيا كميات هائلة من النفط وهي قريبة من أوروبا وهذا الأمر لم يغفل ساعة عن العواصم الغربية.

والضرر للبنية التحتية الاقتصادية في ليبيا خلال الحرب كان بسيطا حتى وإن كانت له التوترات الإقليمية والقبلية الأخري، واختلفت الحرب الأهلية في ليبيا عن تلك الموجودة في البوسنة وكوسوفو وسوريا وغيرها من الحالات حيث انعدم الاقتتال العرقي أو الطائفي الذي قد يحرض المواطنين علي قتال بعضهم البعض، وجعل مقومات المصالحة في النموذج الليبي أسهل، فاستخدام العنف بعد سقوط طرابلس كان قليل جدا وأشارت معظم المؤشرات إلى وجود مستويات عالية من الدعم الشعبي للانتقال إلى مرحلة السلام.

ونتيجة للمشهد الإيجابي بعد انتهاء الحرب في ليبيا فإن الاستراتيجية الدولية لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع اختلفت عن تلك التي اتخذت في التدخلات العسكرية السابقة لحلف الاطلسي في طريقة واحدة وهامة ألا وهي عدم نشر قوات لحفظ السلام أو الاستقرار بعد الحرب.

وبشكل عام ووفقا للمعايير التاريخية فإن البصمة الدولية في ليبيا كانت محدودة جدا، فقد أعطيت بعثة الأمم المتحدة الصغيرة المسؤولية عن تنسيق الدعم لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع في ليبيا.

وبالرغم من أن العديد من البلدان بما فيها الولايات المتحدة الامريكية، أرسلت دبلوماسيين للمساعدة في الانتقال من الحرب إلى السلام إلا أنها تركت الليبيين ليتولوا زمام أمورهم لوحدهم.

ومنذ ذلك الوقت أصبح الوضع مضطرب وعنيف وإن كانت هناك بعض التطورات الإيجابية كما في إجراء انتخابات ناجحة في يوليو 2012، وقد أدي تصاعد أعمال العنف إلي توقف الجهود الرامية إلى انشاء مؤسسات سياسية يعمل من خلالها الشعب الليبي علي تحقيق تطلعاته لحكم نفسه، فالجماعات الجهادية المتعددة والتي بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، استفادت من الفراغ الأمني لإيجاد موطئ قدم لها على الصعيد الوطني، وليبيا اليوم هي في وضع غير مستقر للغاية وكذلك الأوضاع في مناطق الساحل والمغرب العربي، فالأنشطة الجهادية في مالي، تونس، الجزائر، ومصر ليست في مضمار التطور السريع بالرغم من أنها لن تخفي دعمها للجماعة الجهادية في ليبيا، وهذا الواقع من التهديدات قد يكون أحد الأسباب التي تجعل المجتمع الدولي يحتاج إلي اتخاذ مدخل استباقي لتطوير ليبيا.

يمكن القول إن ليبيا تبدو أكثر ميلا لمواجهة التحديات الكامنة في مجتمعات ما بعد الحرب نظرا للمساهمة الدولية المحدودة لإعادة الإعمار فيها بعد انتهاء الصراع، وكذلك لتعبئة المناخ السياسي في الولايات المتحدة والعديد من الدول الحليفة في تجربتها في العراق وأفغانستان، والخوف من العواقب السلبية من إعادة التجربة في ليبيا بنفس الطريقة أو مثل ما يحدث في سوريا.

وتقدم هذه الدراسة في الفصل الأول نظرة عامة على التحديات الرئيسية التي واجهتها ليبيا في العامين الماضيين بعد تحريرها، وتُقَوِّم الجهود الدولية، وتحدد الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين آفاق ليبيا في المستقبل وتشرح الاستراتيجية الدولية تجاه إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في ليبيا، ولماذا كانت محدودة جدا.

بينما الفصول الثاني والثالث والرابع تركز على ثلاث مجالات رئيسية متتابعة وهي: الأمن، بناء الدولة، والانتعاش الاقتصادي، ففي كل حالة يتم دراسة التحديات التي نشأت في أعقاب الحرب والتدابير المتخذة للتصدي لها والنتائج والعواقب والآثار المترتبة على جهود الاستقرار العام. ويبحث الفصل الخامس في الأوضاع الحالية في ليبيا ويُقَوِّم ما إذا كانت الاستراتيجية البديلة لا سيما التي تنطوي على نشر قوة أمنية دولية مؤقتة قد يكون لها تأثير إيجابي أم لا. وأخيرا الفصل السادس يحدد بعض المبادرات التي يمكن أن تحسن آفاق ليبيا في المستقبل.

مدخل ما بعد الصراع

قبل عملية التدخل لحلف شمال الاطلسي في ليبيا عام 2011، كان التدخل العسكري للحلف في عمليات ما بعد الصراع عادة ما يتم بأحجام كبيرة، ففي عام 1995 نشر حلف شمال الاطلسي قوات في البوسنة لحماية اتفاقات دايتون. وبعد ذلك بوقت قصير قامت الجهات الفاعلة الدولية بتعيين مكتب الممثل السامي مع تمتعه بالسلطة التنفيذية للتدخل في السياسة البوسنية والمساعدة في تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون. وفي كوسوفو في عام 1999 شن حلف شمال الاطلسي حملة جوية وأعقبها بنشر قوات حفظ سلام، وأنشأت الأمم المتحدة هيكل إداري ومدني كبير للمساعدة في إدارة العديد من التحديات لمرحلة ما بعد الحرب في كوسوفو.

في العقدين الماضيين نشرت الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام، وكذلك بعثات ما بعد انتهاء الصراع المدنية الكبيرة في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت الذي انتهت فيه الحرب في ليبيا، كان هناك ما لا يقل عن أربعة عشر عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وهي تتفاوت في حجمها من ألف فرد في قبرص إلى أكثر من عشرين ألف فرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهناك عدة أسباب جعلت الدور الدولي في ليبيا محدود وتركت الغالبية العظمى من إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع لليبيين أنفسهم منها ما يلي:-

أولا: اعتماد حلف شمال الاطلسي علي استراتيجية القوة الجوية، بينما اقتصرت القوات البرية على أعداد صغيرة من القوات الخاصة من أوروبا ودول الخليج، فدقة القوة الجوية سمحت لحلف شمال الاطلسي تجنب أعداد كبيرة من القتلى المدنيين، وحافظت على التكاليف القليلة، وضمنت للثوار السيطرة علي العاصمة. العدد المحدود من القوات البرية قلص إلى حد كبير مدى السيطرة والنفوذ الذي يمكن لحلف شمال الاطلسي وشركائه ممارسته بعد رحيل القذافي، وبالتالي كان السؤال المحوري هو ما إذا كان سيتم نشر قوات وليس ما إذا كان سيتم سحبها.

ثانيا: على النقيض من عمليات حلف شمال الاطلسي في افغانستان وعمليات التحالف الامريكي في العراق جاء نصيب الأسد من التدخل في ليبيا لكل من فرنسا وبريطانيا. بالرغم من أن الرئيس أوباما أيد العملية إلا أنه أكد لنظرائهم الفرنسيين والبريطانيين بضرورة أخذ زمام المبادرة وتحمل أكبر قدر من التكاليف قدر

استطاعتهم، فالولايات المتحدة تدعم الجهود وتقدم القدرات الفريدة التي بحوزتها فقط وهذا ما جعل دور الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفا في ترتيبات ما بعد الحرب في ليبيا[1].

ثالثا: كانت عملية التدخل مثيرة للجدل داخل حلف شمال الأطلسي، فقد كانت مشاركة دول الحلف متواضعة وربما كانت مخجلة بالرغم من الموافقة السياسية لمجلس حلف شمال الأطلسي وهو أعلى هيئة سياسية للحلف، فعلي سبيل المثال بالكاد نصف الحلفاء قدموا مساهمات عسكرية فيما أقل من ثلث الحلفاء ساهم في الضربات العسكرية، وقد عبرت ألمانيا عن اعتراضها القوي حيث امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن الدولي ولم تساهم في التدخل العسكري بالرغم من اعتبارها من دول الحلفاء الأقدر علي التدخل وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار وعرضت في نهاية المطاف بعض الدعم الدبلوماسي والمالي[2]. وهذه الاختلافات أدت إلى خفض فرص قيام دول التحالف بدور ما في مرحلة ما بعد الصراع.

رابعا: داخل الأمم المتحدة ظهرت اختلافات في مجلس الأمن حول تفسير حلف الاطلسي لتفويض الأمم المتحدة بعد وقت قصير من بدء العمليات العسكرية حيث ترى روسيا والصين وجنوب افريقيا أن الحلف تجاوز التفويض المعتمد في القرار رقم 1973، وتجاوز الخط الفاصل بين حماية المدنيين وتغيير النظام، فالقرار ينص فقط علي توجيه ضربات محدودة لمنع استخدام العنف ضد المدنيين الأبرياء، ولكن حلف شمال الاطلسي سعى بنشاط للإطاحة بالقذافي، وقد عمقت هذه الاختلافات عدم اتخاذ المزيد من الإجراءات من قبل الامم المتحدة تجاه ليبيا وكذلك الحال بالنسبة لسوريا[3].

خامسا: بعد حرب العراق وأفغانستان كان الإقبال على نشر بعثات ما بعد الصراع منخفض جدا في معظم العواصم الغربية، فقد كانت أوروبا في خضم أزمة مالية وكانت الولايات المتحدة قد خرجت لتوها من الأزمة المالية، وكذلك لعبت الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية دورا في ذلك فإدارة أوباما كانت حذره من مخاطر الوقوع في المستنقع الليبي وبالتالي يمكن أن تتحول الانتصارات الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية للهجوم واللوم من قبل الجمهوريين وخاصة من حزب الشاي خلال الانتخابات الرئاسية.

سادسا: اعتراض السلطة المؤقتة الليبية متمثلة في المجلس الانتقالي علي وجود القوات الأجنبية علي الأراضي الليبية، فخلال الحرب عارض قادة الثوار إلى حد كبير نشر قوات برية أجنبية علي الأرض داعين

[1]- Christopher S. Chivvis, Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention, New York: Cambridge University Press, 2014, pp. 53–55.
[2]- Chivvis, 2014, pp. 59–64.
[3] - Chivvis, 2014, pp. 175–179.

فقط للحصول على الدعم الجوي والأسلحة، واستمر هذا النمط بعد الحرب وكان العديد منهم يعبر عن القلق العميق من تقويض شرعيتهم في حال نشر القوات الاجنبية. وقد تلاشت في العواصم الغربية فكرة نشر قوات حفظ سلام في ليبيا عندما اعترض قادة المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا (NTC) علي وجود قوات أجنبية علي الأرض الليبية[4].

هذه العوامل جنبا إلى جنب مع الهدوء غير المتوقع في طرابلس مباشرة بعد الحرب[5] أدى إلي أن تكون المعالجة الدولية بصفة عامة محدودة للغاية لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في ليبيا، ففي 16 سبتمبر 2011 اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2009 بتكليف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) تحت قيادة الممثل الخاص للأمم المتحدة ايان مارتن. ودعا القرار إلي تفويض البعثة "لمساعدة ودعم" الجهود الليبية لبسط الأمن وإجراء حوار سياسي وبسط سلطة الدولة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان واتخاذ الخطوات لإعادة تفعيل الاقتصاد الوطني وتنسيق الجهود الدولية. ولذلك لم يكن للبعثة تفويضا للانخراط المباشر في السياسة الليبية، وتتكون البعثة من مئتي عنصر من الموظفين وبالتالي قدراتها كانت محدودة في ما يمكن تحقيقه.

وتمشيا مع سياساتها في أوقات الحروب والمتمثلة في التركيز فقط على تلك المجالات التي تتطلب قدرات خاصة، فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسئوليات معينة كما في تعقب وتأمين أسلحة القذافي للدمار الشامل وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف (MANPADS)، التي يعتقد أن عددها يقدر بعدة آلاف، وأما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فقد أنشأ بعثة سياسية فقط بدلا من البعثات المدنية والعسكرية، كما أنشأت فرنسا وبريطانيا وايطاليا وغيرها من البلدان البعثات التي تقدم المساعدة في تنظيم الوزارات الليبية من الفوضى.

المهام الأساسية تتمثل في إرساء الأمن وبناء المؤسسات السياسية وإعادة تشغيل الاقتصاد الوطني ومع ذلك يبقي العبء الكبير علي القادة الجدد في ليبيا أنفسهم ومن المتوقع أن يدفعوا معظم فاتورة إعادة الإعمار وهذا ليس غريب في بلد غني بالثروة النفطية.

---

[4] - Interviews with White House Staff, February 12, 2012; interview with former U.S. official, November 22, 2013.

[5]-Interviews with White House Staff, February 17, 2012.

الفصل الثاني: الأمن بعد الحرب

كان هناك إعتراف علي نطاق واسع بالحاجة إلى إنشاء بيئة آمنة ومأمونة بعد الحرب سواء من قبل الجهات الدولية أو من الثوار الليبيين وخاصة في وثائق التخطيط لما بعد الحرب الخاصة بهم، فعلى سبيل المثال أشار تقرير مجموعة الاتصال الدولية لليبيا خلال الحرب على الأهمية القصوى لضمان أن"الميليشيات المناهضة للقذافي لا ينبغي أن تتطور إلى أجنحة مسلحة للفصائل السياسية ولكن يجب دمجها في مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة أو أن يتم نزع سلاحهم وتسريحهم"[1]. وبالمثل ذكرت الدراسة الأولية للأمم المتحدة لتخطيط بيئة ما بعد الصراع حتمية اتخاذ إجراءات في ليبيا "لكي تتجنب الفوضى وتضمن وجود بيئة كافية لعملية الانتقال الهشة"[2]. وفي ديسمبر 2011 قدم الممثل الخاص للأمم المتحدة (إيان مارتن) شهادته لمجلس الأمن قائلا "ما لم يتم معالجة الوضع الأمني بشكل سريع وفعال فقد تصبح المصالح المختلفة لجماعات المصالح سببا في تقويض السلطة الشرعية للدولة"[3]. ولكن للأسف المعرفة المسبقة لهذه التحديات لم تترجم إلى إجراءات عملية فعالة وأصبح الأمن يتدهور تدريجيا.

ولتحقيق البيئة الآمنة هناك ثلاثة عناصر أساسية ينبغي تحقيقها وهي:-

أولا: معالجة قضية التسلح لدي النظام وما خلفته الحرب وتأمين الحدود الليبية.

ثانيا: هناك حاجة لإصلاح قطاع الأمن الوطني في ليبيا وإعادة بنائه بحيث تكون القوات المسلحة فعالة وتدعم الانتقال إلى حكومة ممثلة لشرائح الشعب.

الثالث: نزع سلاح الميليشيات وتسريحهم وإعادة إدماجهم سواء في المجتمع المدني أو في خدمات القوات المسلحة الجديدة في ليبيا.

---

[1] - International Stabilisation Response Team, Department for International Development (UK), "Libya: 20 May-30 June 2011," 2011.

[2] - United Nations, *Consolidated Report of the Integrated Pre-Assessment Process for Libya Post-Conflict Planning*, Working Draft August 5, 2011, p.6.

[3] - United Nations Security Council, "6698th Meeting Transcript," New York, UN Document S/PV/6698, December 22, 2011.

اتساع نطاق الحدود وسهولة اختراقها وإنتشار الأسلحة على نطاق واسع:

لقد كانت ليبيا غارقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة والصواريخ المضادة للدبابات وصواريخ غراد وقذائف الهاون. وكانت فرنسا وقطر وغيرها من البلدان الموردة قد زودت الثوار الليبيين بالسلاح أثناء الحرب، فقد كانت مساهمة قطر أكثر من 20000 طن من الأسلحة بما فيها بنادق هجومية وقذائف صاروخية والأسلحة الصغيرة الأخرى[4]. كذلك زودت قطر وفرنسا الثوار بصواريخ مضادة للدبابات من طراز ميلان[5].

وكانت مخزونات الأسلحة الخاصة بالقذافي أكثر أهمية ومعظمها قد تم توزيعها خلال الحرب، وقدرت الأمم المتحدة أنه في وقت الإطاحة بالقذافي، كانت القوات المسلحة في ليبيا تمتلك ما بين 250000 إلي 700000 قطعة سلاح ناري وبنسبة 70 – 80 % تمثل بنادق هجومية[6]. ويقدر جهاز الاستخبارات البريطانية (MI6) أنه كان هناك ما يقرب من مليون طن من الأسلحة في ليبيا وهي تعد أكبر من الترسانة الكاملة للجيش البريطاني وهذه الأسلحة حاليا تمثل تهديدا للأمن في ليبيا[7].

وهناك أعداد كبيرة من منظومات الدفاع الجوي المحمولة وبقايا برنامج الأسلحة النووية للقذافي تشكل تهديدا ليس لليبيا فحسب وإنما للمنطقة بأسرها. وكان القذافي قد قام بشراء ما يصل إلى 20000 من منظومات الدفاع الجوي السوفيتية المحمولة (MANPADS)، وهذا العدد المذهل من شأنه أن يمثل تحديا كبيرا لتعقبه وجمعه.

ومولت الولايات المتحدة برنامجا لاسترداد منظومات الدفاع الجوي المحمولة (MANPADS)، بالرغم من ورود تقرير يفيد بتشغيله بواسطة مقاولين من جنوب أفريقيا[8]. وفي الوقت نفسه، كان هناك حوالي6400 برميل من اليورانيوم المعالج جزئيا والمعروف بالكعكة الصفراء مخزن في ليبيا في منشأة قرب مدينة سبها في

---

[4] - Sam Dagher, Charles Levinson, and Margaret Coker, “Tiny Kingdom’s Huge Role in Libya Draws Concern,” *Wall Street Journal*, October 17, 2011.

[5] - Ian Black, Chris McGreal, and Harriet Sherwood, “Libyan Rebels Supplied with Anti-Tank Weapons by Qatar” *The Guardian*, April 14, 2011; Richard Spencer, “France Supplying Weapons to Libyan Rebels” *The Telegraph*, June 29, 2011.

6 - United Nations, “Transnational Organized Crime in West Africa,” undated.

[7] - Mark Hookham, MI6 Warns Libyan Arms Dumps Are ‘Tesco for World Terrorists,’ ” *The Sunday Times*, June 16, 2013.

[8]- “Thousands of Libyan Missiles from Qaddafi Era Missing in Action,” *CBS News*, March 25, 2013.

الجنوب الليبي وتحت حراسة فضفاضة من قبل كتيبة في الجيش الليبي[9]. كذلك ليبيا لم تستكمل عملية تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ودمرت حوالي 51% فقط من مخزونها الأصلي من غاز الخردل المقدر ب24,7 طن متري بحلول الوقت الذي أطيح فيه بالنظام[10]. وقد تم الانتهاء من هذه المهمة بنجاح في أوائل عام 2014.

ولأن الحدود الليبية مترامية الأطراف ويسهل اختراقها، فقد كانت هذه الأسلحة تمثل تهديدا للمنطقة وما حولها ناهيك عن أن السيطرة على الحدود الجنوبية لليبيا والتي تقدر ب1680 ميل تعد مهمة صعبة [11]. وكان القذافي قد سعى للسيطرة علي الحدود إلى حد كبير من خلال إنشاء تحالفات مع القبائل التي تتنقل بشكل منتظم ذهابا وإيابا عبر الحدود. فعملية بناء نظام حديث للحدود يتطلب توفير كلا من القدرات التكنولوجية اللازمة كما في المركبات الجوية بدون طيار ونظم الرصد الأخرى، وكذلك توظيف هياكل إدارية فعالة والتنسيق الجيد بين الإدارات المحلية في المناطق الحدودية. ويمكن استخدام الثروة النفطية في ليبيا لاكتساب التقنيات اللازمة ولكن تظل القوى العاملة والاحتياجات الإدارية للسيطرة الفعالة على الحدود تمثل تحديا أكبر نظرا للفوضى في مؤسسات الدولة الليبية.

الحاجة لإصلاحات بعيدة المدى في قطاع الأمن:

لقد كانت الدولة الليبية في موقف لا يمكنها فيه توفير الأمن لسكانها بعد الحرب، وقبل أن تفعل ذلك فهي بحاجة لإحداث إصلاحات بعيدة المدى في القطاع الأمني إلى جانب نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الثوار وهذا غير ممكن تطبيقه الآن، فمن الناحية المثالية يجب أن يأخذ إصلاح القطاع الأمني وقتا ويتم وفقا لخطة تطبق من أعلى الهياكل الأمنية إلى أسفلها، وأن تحدد الأولويات والكيفية التي سيتم بها تنظيم المؤسسات التي تحكم القطاع الأمني على أعلى المستويات. وكان قادة ليبيا في فترة ما بعد الحرب ليس لديهم الوقت للنظر في هذه الأسئلة ناهيك عن افتقارهم للتفكير في قضايا مثل كيفية ضمان السيطرة المدنية على القوات المسلحة وما إذا كان ينبغي إنشاء مجلس للأمن القومي لصنع القرارات.

---

[9] - "UN Envoy Says 6,400 Barrels of Yellowcake Is Stored in Libya" *BBC News*, December 10, 2013; Anthony Loyd, "Al-Qa'ida Eyes Gaddafi's Missiles and Uranium," *The Australian*, October 23, 2013.

[10] - Organization for the Prohibition of Chemical Weapons, "Libya: Facts and Figures," undated.

[11]- Charles Bremner and Wil Crisp, "Chaos Turns Libya into Back Door for Migrants," *The Times*, October 17, 2013, p. 37.

وفي الواقع فإن الظروف السائدة بعد سقوط القذافي لم تكن تسمح ببروز مثل هذه القضايا، فالسيطرة المدنية على الجيش أمرا مطلوبا بالتأكيد من قبل معظم إن لم يكن جميع الليبيين، ولكن كيفية تحقيق ذلك هو مثار الخلاف بين القوي المسيطرة في المجتمع، ومن هنا كانت عملية بناء إطار للأمن القومي لدعم الانتقال السلمي للسلطة في المجتمع صعبة جدا نظرا لضبابية الموقف حول ماهية المؤسسات السياسية التي ستحكم في ليبيا، ونتيجة لذلك كانت عملية إصلاح القطاع الأمني من أعلى إلى أسفل بشكل عقلاني مستحيلة.

وعلاوة على ذلك فإن مؤسسات القطاع الأمني كانت في مستوي ضعيف جدا بنيويا وإداريا. وكان أداء وزارة الداخلية ضعيفا وليصبح أكثر ضعفا بعد الحرب، والأسوأ من ذلك تم هللت وزارة الدفاع من قبل القذافي قبل عقود من الزمن وأصبحت قيادة الجيش تتم من قبل رئيس الأركان الأمر الذي خلق التوترات الكامنة في الجهود الرامية إلى بناء وزارة نموذجية للدفاع.

وكان الكادر العسكري للجيش الليبي قبل الحرب ضعيف للغاية، فالخوف من قيام الجيش بالإنقلاب جعل القذافي يقوم بالنقل التعسفي للضباط ويتم توزيعهم وفقا لولاءهم للنظام وليس للجدارة في العمل، وكانت الترقيات من الرتب الدنيا شكلية وأضيف عدد قليل جدا من الضباط الجدد بعد محاولة انقلاب عام 1993 ونتيجة لذلك أصبح الجيش الليبي يعاني من الرتب العليا وخلق تضخما سئيا في هذا الجانب[12]. كما أن القذافي سمح لعدد قليل فقط من الضباط بتخطيه في الرتبة العسكرية ولكن لم يكن لديهم القدرة على اتخاذ القرارات أو التحليل الاستراتيجي أوالتخطيط وكل ذلك يمثل ضروريات إصلاح القطاع الأمني الناجح.

فالإهمال السابق للجيش والهزيمة في المعركة جعل ما تبقى من القوات العسكرية نفسها ضعيف جدا، فالقوات المسلحة الليبية قبل الحرب كان يقدر عددها ب76000 فرد ولكن من الناحية الفعلية فقد بلغ عددها 20000 فرد[13]، فالقوات المسلحة الليبية قد تم تصميمها لحرب المدرعات في الصحراء وضمت أعدادا كبيرة من الدبابات السوفيتية والمدفعية، والعربات المصفحة. وبالرغم من غياب أي تهديدات حالية يمكن أن تواجهها ليبيا فإن معظم هذه المعدات تعد في حالة سيئة، وأما سلاح البحرية فقد كان يعمل بشكل متواضع وقد تضرر بفعل ضربات حلف شمال الاطلسي خلال الحرب فيما يمتلك سلاح الجو الليبي مجموعة متنوعة من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، لكنها تفتقر إلى التدريب ماعدا السرب العمودي فيمكن القول أنه يمتلك قدرات تدريبية جيدة. إن منظومات الأسلحة الأكثر تطورا في ليبيا كانت لدى اللواء المعزز 32 الذي تولي

[12]- Interview with U.S. official, Washington, D.C., October 2, 2012. See also, Dirk Vandewalle, *History of Modern Libya*, New York: Cambridge University Press, 2012, pp.119‑150.

[13] - Florence Gaub, “Libya: The Struggle for Security,” *EUISS Brief*, June 2013.

قيادته خميس القذافي، وكان هذا اللواء مسؤولا عن معظم عمليات القتال خلال الحرب وبالتالي كان الأكثر استهدافا من قبل حلف شمال الاطلسي. برامج التدريب والتطوير التي يمكن أن تعزز من قدرات القوات المسلحة الليبية وخاصة في المستويات الدنيا غير موجودة ونفس الشيء بالنسبة لنظم وضع الميزانية والإجراءات الهامة الأخرى.

وكذلك النظام القانوني في ليبيا في حالة سيئة جدا حيث تتراكم القضايا المعروضة على المحاكم الرئيسية ووفقا لتقرير منظمة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) هناك أكثر من 5000 شخص محتجز في مختلف أشكال القضايا على صعيد البلاد، فالشرطة تعمل في أدني مستوياتها وفي كثير من المناطق الضباط يخشون الخروج بالزي العسكري وآخرين لم يذهبوا للعمل نهائيا وخاصة في المدن الشرقية مثل بنغازي ودرنة وكثيرا ما يقعون في شرك الاغتيالات[14].

وزارة الداخلية أصبحت في يد فوزي عبد العال أحد قيادات مدينة مصراته فيما أصبحت وزارة الدفاع في يد أسامة جويلي من ثوار الزنتان، وأصبح يوسف المنقوش وهو أحد الضباط المنشقين رئيسا للأركان[15]، وهذه الشخصيات تتمتع بدرجات متفاوتة من الدعم لجهودها، ولكن الدعم السياسي لإصلاح القطاع الأمني بشكل عام ضعيف نظرا للرهانات وتنامي الشكوك حول مستقبل ليبيا. فبدون دستور أو رؤية واضحة لمستقبل ليبيا ومن ستكون له السلطة فإن الاستعداد لاتخاذ قرارات جريئة حول القطاع الأمني شبه معدومة وفي الوقت نفسه فإن اللجان المشكلة داخل الحكومة بعد الحرب والتي يعهد إليهم بمسؤولية القضايا المتعلقة بالأمن تعمل بطريقة غير منسقة وغالبا ما تكون على خلاف مع بعضها البعض وبالتالي كانت النتيجة مزيد من تباطؤ جهود الإصلاح للقطاع الأمني[16].

ولقد قامت الأمم المتحدة بتقديم ما في وسعها للمساعدة في تحسين الوضع الأمني، فقد ساعدت وزارة الدفاع في إعداد مسودة لإصلاح القطاع الأمني، وقدمت المسودة المساعدة في بناء الوعي لبعض التحديات التي تواجهها البلاد، وتقديم التوصيات الواردة فيما يتعلق بالعقيدة والتنظيم والتدريب وما إلى ذلك من العقبات الهائلة التي تواجه القطاع الأمني، وكما قال مسؤول دولي إن بعثة الأمم المتحدة في ليبياUNSMIL لديها تكليف لتقديم المشورة ومساعدة الحكومة الليبية في تطوير المؤسسات الأمنية والمهنية

[14] - Interview with Libyan government official, Tripoli, February 6, 2013.
15 - Robert M. Perito and Alison Laporte-Oshiro, "Libya: Security Sector Reconstruction," United States Institute of Peace, July 5, 2012.
[16] - Interview with Libyan government official, Tripoli, February 6, 2013.

المستدامة تحت إشراف مدني ووفقا للمبادئ الديمقراطية. وقامت البعثة بعمل ذلك علي وجه جيد، ولكن تقديم المشورة والمساعدة بدون وجود قوات أمن قوية للدولة أو قوة دولية لتحقيق الاستقرار للحفاظ على الأمن، فإن تنفيذ مبادرات إصلاح القطاع الأمني ستكون غير فعالة[17].

كما قامت بعض الدول الأوروبية ببناء القدرات داخل الوزارات الأمنية من خلال ترتيبات الشراكة ولكن هذه الجهود كانت على نطاق صغير ونتائجها لن تكون إلا على المدى الطويل، كما كان هناك برنامج لتدريب الشرطة الليبية في الأردن لكن حصلت منذ البداية أعمال شغب من قبل المجندين الأمر الذي جعل العديد منهم يعود لليبيا[18].

وبالتالي كانت ليبيا ولاتزال في حاجة ماسة إلى إصلاحات بعيدة المدى في مؤسساتها الأمنية إذا ما أريد لها أن تكون دولة حديثة تعمل على توفير الأمن للشعب الليبي ومنع العنف بين الجماعات المسلحة أو الثوار وكذلك الجماعات الأخرى التي نشأت في أعقاب انتهاء الحرب في ليبيا والتي ربما تشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن في البلاد.

الجماعات المسلحة بعد الحرب:

قوات الثوار التي أطاحت بالقذافي كانت غير متوافقة فكريا وبالتالي كانت فكرة خلق جيش للثوار موحد خيالية، فقد كانت قوة الثوار تتألف من العسكريين الذين انشقوا عن النظام لمساندة الثوار منذ الأيام الأولي للإنتفاضة، وكانت عضويتها مقتصرة في معظمها على بنغازي والمناطق الشرقية الأخرى التي تحررت من سيطرة النظام مبكرا من الحرب والتي لم تستطع تجاوز مدينة البريقة التي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة بنغازي على طول الطريق الساحلي الرئيسي نحو طرابلس وغيرها من المدن الرئيسية في ليبيا، وكان التقدم العسكري الذي أضر بالنظام ناتج من الانتفاضات في أماكن أخرى من البلاد، وخاصة في مصراتة وجبل نفوسة التي تقع في الغرب على طول الحدود مع تونس، وعندما انتهت الحرب استطاعت كتائب الثوار السيطرة علي البلاد وكانت الاختلافات بينها بسيطة لكنها كانت بعيدة عن الاتحاد في كيان واحد.

[17] - Interview with international official, Washington, D.C., November, 2013.

[18] - Abdul-Jalil Mustafa, "Libyan Police Trainees Arrested in Jordan After Riots and Arson," *Libya Herald*, July 11, 2012.

وقد اختلفت التقديرات عن عدد الجماعات المسلحة في ليبيا بعد الحرب بشكل ملحوظ وذلك بسبب الاختلافات في التعريفات. فمعظم التقديرات تري أنها تقدر بالمئات[19] بالرغم من أن بعض التقييمات تري أنها أكثر من ذلك، فعلي سبيل المثال يقدر عدد الثوار في مصراته وحدها بالمئات[20]. وكان استخدام المصطلحات مثار جدل حيث كان هناك مصطلح ميليشيا، لواء (كتيبة)، أو مجموعة أو جماعة مسلحة.

ومهما كانت المسميات المختلفة، فمن الواضح أن هناك عدد من الجماعات المسلحة لديها رؤية وتاريخ مختلف وقدرات ونوايا مختلفة وفي النهاية هناك ألوية الثوار التي قاتلت خلال الحرب. هذه الألوية هي نفسها متباينة من حيث الولاءات الإقليمية والقبلية وكذلك من حيث القدرات والموقع الجغرافي، وهناك المجموعات التي تم تشكيلها لمعالجة المشاكل الأمنية المحلية في أعقاب الحرب، بالإضافة إلى ذلك ظهرت العصابات الإجرامية سواء خلال الحرب أو بعدها جنبا إلى جنب مع الجماعات الجهادية وخاصة في الشرق وتشير معظم التقديرات إلى أن هذه الجماعات صغيرة حتي وإن كانت مثيرة للجدل ومتنامية.[21]

وفي العديد من المناطق أو المدن انطوت مجموعات الثوار تحت المجالس العسكرية أثناء أو بعد فترة وجيزة من الحرب، وتولت هذه المجالس السيطرة على الامن المحلي وتفاوتت قدرات المجالس واستمرت القيادة بها والولاء للقادة الذين خاضوا الحرب ضد النظام وأصبحت هذه المجالس تمارس بعض الصلاحيات كما في إصدار بطاقات الهوية ووضع الإجراءات الداخلية من أجل الحفاظ على السلام وتأمين ترساناتها وتعزيز هياكل القيادة والسيطرة الخاصة بها[22].

العديد من هذه الجماعات كانت لديها أسلحة جيدة. بالرغم من أنها كانت تفتقر لهذه الأسلحة في وقت مبكر من الحرب، إلا أنه مع تقدم الحرب، حصل الثوار علي الأسلحة من الدعم الخارجي وكذلك الأسلحة المستولي عليها من ثكنات النظام. وبحلول نهاية الحرب أصبحت هذه الأسلحة تشمل الأسلحة الصغيرة مثل AK-47S، المدافع الرشاشة، القذائف الصاروخية، المدافع المضادة للطيران 14.5 ملم، الحجم المتوسط 20-33 مم التي تم اضافتها على الجزء الخلفي من الشاحنات الصغيرة، بعض قطع المدفعية، وكانت

---

[19]- For example, Karim Mezran and Fadel Lamen, "Security Challenges to Libya's Quest for Democracy," *Atlantic Council Issue Brief*, September 2012; International Crisis Group, "Holding Libya Together: Security Challenges After Qadhafi," Crisis Group Middle East/ North Africa Report No. 115, December 14, 2011.

[20]- Brian McQuinn, *After the Fall: Libya's Evolving Armed Groups*, Geneva, Switzerland: Small Arms Survey, October 2012b.

[21]- For example, see McQuinn, 2012b.

[22] -International Crisis Group, 2011.

المعدات الأكثر جوهرية التي سيطر عليها الثوار هي الدبابات، وخاصة دبابات الحقبة السوفيتية T–55S، بالرغم من عدم قدرت الثوار على استخدامها نظرا لنقص التدريب. وقد تم الحصول على العديد من هذه الأسلحة في الأسابيع الأخيرة من الحرب بعد سقوط طرابلس حيث قام الثوار بنهب مستودعات النظام في العاصمة وأخذها إلي مناطقهم[23].

ومن الواضح أن عدد قليل من هذه الجماعات المسلحة وخاصة الجهاديين في الشرق تمثل تهديدا مباشرا للأمن في نهاية الحرب إلا أن الغالبية العظمى من قادة ألوية الثوار لا تشكل خطرا. ويتبنون النوايا الحسنة والرغبة في حماية الثورة. وفي معظم الحالات أعربوا عن استعدادهم لنزع سلاحهم. وذكر العديد منهم المخاوف حول أمنهم أو انعدام الثقة في المجموعات الأخرى أو في قدرة المجلس الوطني الانتقالي علي الإنتقال بليبيا نحو الحرية علي أنها الأسباب الرئيسية التي من أجلها لم يضعوا أسلحتهم بعد، فعلي سبيل المثال قال قائد في الجبل الغربي أنه لن ينزع سلاحه حتى يكون لهذا البلد "الدستور المدني والنظام الديمقراطي"[24]. وقال قائد آخر من مصراتة أنه لن يسعي إلي تحقيق "فوائد سياسية، اقتصادية أو مالية" وأنه يدعم شرعية المجلس الوطني الانتقالي، ولكن ليست لديه الرغبة في تسليم سلاحه "قبل أن تحكم البلاد من قبل أولئك الذين يستحقون إدارتها"[25].

وأشار بعض قادة الميليشيات ببساطة أنهم إذا نزع سلاحهم وتم تسريحهم فلن يكون هناك لأحد القدرة في السيطرة على الأمن في المناطق وسيكون الشعب معرض لخطر الافتراس من الجماعات الإجرامية والمخالفات الأخرى، وبشكل عام يمكن القول إن التوترات بين هذه المجموعات ليست خطيرة جدا حتى وإن

---

[23] - See, for example, Peter Osborne, "With Gaddafi Gone, Who Will Run the New Libya?" *The Telegraph*, October 20, 2011; Peter Goodspeed, "Libyan Weapons May Soon Be in Terrorist Hands," *National Post*, September 9, 2011, p. A1; Slobodan Lekic, "NATO Urges Libyan Authorities to Seize Arms Caches," Associated Press, October 3, 2011; McQuinn, 2012b; International Crisis Group, 2011.

[24] - David D. Kirkpatrick, "In Turnaround, Libyan Militias Want to Keep Their Arms," *International Herald Tribune*, November 3, 2011, p. 5.

[25] - See, for example, Amanda Kadlec, "A Stable Transition in Tripoli, Actually," *The Daily Star*, February 21, 2012. This was a fairly widely held view voiced in public and private by many international officials in author interviews conducted in NATO capitals in late 2011 and early 2012.

كانت مستويات الثقة قليلة بينهم. كذلك الدعم الشعبي للسلام بين السكان قوي جدا الأمر الذي يحد من نطاق العمل العدواني من قبل أي ميليشيا واحدة بعينها[26].

المناوشات بين الثوار تحدث وخصوصا في طرابلس والتي تم السيطرة عليها من قبل ألوية متعددة وهي لا تثق في بعضها، فثوار مصراتة يسيطرون على الميناء وثوار الزنتان يسيطرون على المطار، وجماعات البربر من الغرب تسيطر علي ساحة الشهداء. ويمكن الاستشهاد بالهجوم علي قافلة رئيس الوزراء المؤقت في نوفمبر، وكذلك اندلع القتال أيضا بين كتائب الزنتان والجيش الوطني للسيطرة علي المطار[27]. وعلى العموم ساد الهدوء في الأشهر الأولى بعد انتهاء الحرب بالرغم من عدم اليقين حول مستقبل البلاد.

انهيار جهود نزع سلاح الثوار:

نزع السلاح وتعزيز السيطرة على هذه الجماعات المسلحة كان من أولويات حكومة عبد الرحيم الكيب المؤقتة من لحظة أداء اليمين الدستورية يوم 24 نوفمبر، ولكن التحديات التي ينطوي عليها القيام بذلك أثبتت أنها عصية علي المواجهة. بالرغم من أن نزع سلاح الجماعات المسلحة قد تم الاعتراف به على نطاق واسع باعتباره أولوية من وجهة النظر الدولية وكذلك من قبل السلطات الليبية، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (UNSMIL) بحكم محدودية الدور المكلفة به والمتمثل في عدم التدخل في السياسة الليبية في اتخاذ القرارات وطاقمها المحدود قد ساهم في عدم نزع سلاح الجماعات المسلحة.

المشكلة الرئيسية تمثلت في أن المجلس الوطني الانتقالي ليس لديه قوات عسكرية يعتمد عليها سواء كانت محلية أو دولية مما اضطر إلى الاعتماد بشكل كامل تقريبا على الحوافز المالية وغيرها لإقناع الجماعات المسلحة لنزع سلاحها أو الانضمام إلى صفوف الجيش والشرطة. ومن الواضح أن استراتيجية ارغام هذه الجماعات علي الانضمام الى الجيش غير مستحبة، ولكن يمكن لمبادرات الحكومة في نزع السلاح أو التعاون بنشاط أكبر في حماية العملية السياسية أن تنفذ لو كانت العملية مدعومة بإمكانية الإكراه إما من قبل القوات الحكومية أو من قوات خارجية.

بعد الحرب مباشرة أنشئت لجنة شؤون المحاربين WAC وهي لجنة مشتركة بين الوزارات لتسريح المحاربين وإعادة ادماجهم ووزعت استمارات التسجيل على صعيد ليبيا منخلال المجالس العسكرية وقيادات اللواءت

[26] -Simon Denyer, "Libyan Militias Amass Weapons from Unsecured Depots," *Washington Post*, September 22, 2011, p. A11.
[27] - International Crisis Group, 2011.

الكبرى، وطغت تسجيلات الشباب الحريصة على الاستفادة من المبالغ السخية والتعويضات الأخرى التي تقدمها وبحلول نهاية فبراير 2012 تلقت اللجنة 148000 طلبا[28]. وكانت القدرة على التعامل مع كثرة الطلبات والبيروقراطية ضعيفة جدا[29]. وفي الحقيقة أن أغلب المسجلين لم يكونوا من المحاربين ولكن كانوا من الشباب العاطلين الباحثين عن العمل وعن الوظائف.

وفي الواقع يصعب التمييز بين الثائر الحقيقي والمزيف نظرا لتنوع الأدوار التي لعبت من قبل الثوار في الحرب وهذا من شأنه أن يزيد من تعقيد العملية فهناك فقط 6000 من الثوار المسجلين من قبل اللجنة لكي ينخرطوا في القوات المسلحة النظامية، وعدد 2200 فرد أرادوا الانضمام إلى شرطة الحدود، وعدد 11000 أرادوا الانضمام إلي حرس المنشآت النفطية، وفي المقابل هناك عدد 44000 أرادوا الحصول علي وظائف في الخدمة المدنية وأخيرا عدد 78000 أرادوا البدء في مشاريعهم الخاصة، وأكثر من ثلثي هذه الأعداد غير حاصلين علي شهادات جامعية الأمر الذي جعل مطالبهم صعبة المنال[30]. وبالرغم من أن اللجنة اشتكت في وقت لاحق من عدم الحصول على التمويل الذي تحتاجه من الحكومة في طرابلس إلا أن هناك شكوكا في مرد ذلك إلي المحسوبية التي كانت تمارسها اللجنة في تفضيل جماعة علي أخري.

وكانت اللجنة تعاني من صعوبة التعامل مع طلبات الثوار، وبدأت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع برامج تسجيل منفصلة مما عقد العملية علي مستوي البلاد وكلا الوزارتين كانتا تدار بواسطة الثوار الجدد والموظفين السابقين وبطبيعة الحال كانت القيادة العليا للوزارات إلى حد كبير في أيدي الثوار، ولكن غالبا ما كان هؤلاء القادة الجدد يفتقدون الخبرة الإدارية أو فهم التحديات الشاقة المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن، وعلاوة على ذلك، فإنها انشغلت في المقام الأول في تأمين السلطة والمنافع لمناطقهم وبقيت هاتين الوزارتين الأمنيتين تحت رقابة كتائب الثوار وتحت رحمتها الأمر الذي اعاد أدوارها السابقة كجزء من أجهزة القذافي القمعية.

وكانت وزارة الداخلية أنشأت هيئة تسمى اللجنة الامنية العليا (SSC) والتي ضمت العديد من الجماعات الثورية ومن الناحية النظرية فإن إنشاء الهيئة سمح للثوار المتشككين في الشرطة السابقة أن يحلو محلها ضمن الخطوط العريضة للدولة الليبية الجديدة. وأنشأت الهيئة مكاتب لها في جميع أنحاء البلاد ودفعت راتبا جيدا لأولئك الذين وافقوا على الانضمام إليها، وأصبحت تتكون من قرابة 100000 في

[28] - United Nations Security Council, “Ian Martin’s Report at the 6728th Session of the UN Security Council on February 29, 2012,” UN Document S/PV.6728, February 29, 2012.
[29] -Al Jaazeera interview with Al-Shuwayli, January 2012.
[30] - Gaub, 2013.

غضون أشهر قليلة[31]. لأن هولاء الثوار انضموا في وحدات كاملة، ولأن الدولة كانت ضعيفة بطبيعتها وغير قادرة على لجمهم، فقد استمروا في العمل إلى حد كبير كقوى مستقلة تماما.

كذلك فإن بعض الألوية التي تم دمجها في اللجنة الأمنية العليا من المتشددين الاسلاميين كما في كتيبة شهداء أبو سليم من درنة في حزيران 2012، كانت تمثل إشكالية بطبيعتها، فعندما تم تعيين هذه الجماعات في الدولة أعطى ذلك مظهر التقدم والنظام المتزايد، إلا أن الواقع الأساسي ظل مغاير تماما حيث أصبحت هذه الميليشيات تعمل بشكل مستقل وفقا لمصالحها الخاصة وأهدافها. وتحت مظلة اللجنة الأمنية العليا عززت هذه الجماعات شرعيتها وسلطتها ودون مراعاة الهدف الأسمي المتمثل في توحيد القوى الوطنية وأصبح ينظر إلي اللجنة بشكل متزايد علي أنها تتماشى مع القوى السياسية الإسلامية، وفي بعض الحالات حتى مع الجهاديين. وشارك أعضاء من اللجنة الأمنية العليا في التدمير غير القانوني للأضرحة الصوفية في عام 2012 كما في الشكل (2-1)، والهجمات على وزارات الحكومة في عام 2013، وغيرها من أعمال العنف، وبالرغم من أن الميليشيات تحت اللجنة الأمنية العليا تؤدي وظائف الشرطة الاسمية في طرابلس وأماكن أخرى إلا أنها كانت في كثيرا من الأحيان تشكل تهديدا للأمن كما أن استمرار إدارتها الذاتية يخلق عدم اليقين وعدم الاستقرار في البلاد.

[31] - Frederic Wehrey, “Libya’s Militia Menace: The Challenge After the Elections,” *Foreign Affairs*, July 12, 2012a.



الشكل رقم (2–1) هدم ضريح صوفي في طرابلس

المصدر: RAND *RR577-2.1*

كما حاولت وزارة الدفاع تقديم برنامج وطني لتسجيل الثوار الذين شاركوا في الحرب وإعطائهم مبالغ مالية لمرة واحدة، ولم تكن هناك متطلبات فورية للتسجيل ناهيك عن التزوير في هذا البرنامج حيث قامت عدة جماعات بالتسجيل فيه لأكثر من مرة[32]. وتوقف البرنامج في أبريل 2012، وفي تلك الفترة اعترفت وزارة الدفاع بجماعة تطلق علي نفسها قوات درع ليبيا وهي علي نفس شاكلة اللجنة الأمنية العليا حيث لا يضمن الاعتراف بها ولاء قواتها لوزير الدفاع أسامة جويلي أو رئيس الأركان اللواء يوسف المنقوش.

---

[32] - International Crisis Group, "Divided We Stand," Middle East/North Africa Report No. 130, September 14, 2012.

ونتج عن ذلك ترتيباً غير منتظماً بحيث تصبح قوات درع ليبيا توفر القوات بناء على طلب من الحكومة على أساس مؤقت وبدرجات متفاوتة من الفعالية، وقد أثبتت قوات درع ليبياجاهزيتها للعمل مع الحكومة لمعالجة الصراعات في الجنوب الليبي، ولكنها أيضا قد اقتحمت المباني الحكومية ويشاع عن تورطها في أنشطة إجرامية مثل التهريب، وبالتالي أصبحت مثل اللجنة الأمنية العليا تتمتع باستقلاليتها وهو ما يعد المصدر الأصيل لإنعدام الأمن واحتمال وقوع العنف.

وقد فشلت هذه الجهود في خفض انتشار الأسلحة أو توحيد قوات الثوار تحت سلطة الدولة، وقد وعد المسؤولون في الحكومة الليبية في عدة مناسبات بنزع وتفكيك سلاح الميليشيات ولكن دون جدوى، ففي أعقاب هجمات بنغازي على سبيل المثال قال رئيس المؤتمر الوطنى العام محمد المقريف إن الميليشيات لديها 48 ساعة لنزع السلاح أو مواجهة العواقب[33]. وبعد بضعة أشهر كثفت الميليشيات ضغطوها على النقاشات السياسية في المؤتمر الوطني في طرابلس، وأعلنت وزارة الداخلية "عملية طرابلس" لتنظيف العاصمة من العصابات المسلحة[34]، ثم في حزيران بعد موجة من العنف في بنغازي قال رئيس أركان الجيش الليبي العقيد سالم الجنادي أن الميليشيات يجب أن تسلم أسلحتها أو تنضم إلى الجيش بحلول نهاية العام[35]. ولكن أيا من هذه الجهود لم تؤتي ثماراً.

انتشار الصراعات :

مع عدم وجود سلطة مركزية في الدولة الليبية وانتشار المدججين بالسلاح، وتوقف نزع السلاح وإعادة التسريح والإدماج بدأ الصراع في الانتشار على مستوي الوطن بعد بضعة أشهر من انتهاء الحرب كما يوضحه الشكل(2-2)، واتخذ العنف أشكالا متعددة بدءا من النزاعات القبلية على الأراضي والطرق التجارية، الصراع علي المعاقل المزعومة للنظام، وتصفية الحسابات، ومناورات الفيدراليين، وجهود الجماعات الجهادية لزعزعة استقرار البلاد عموما.

---

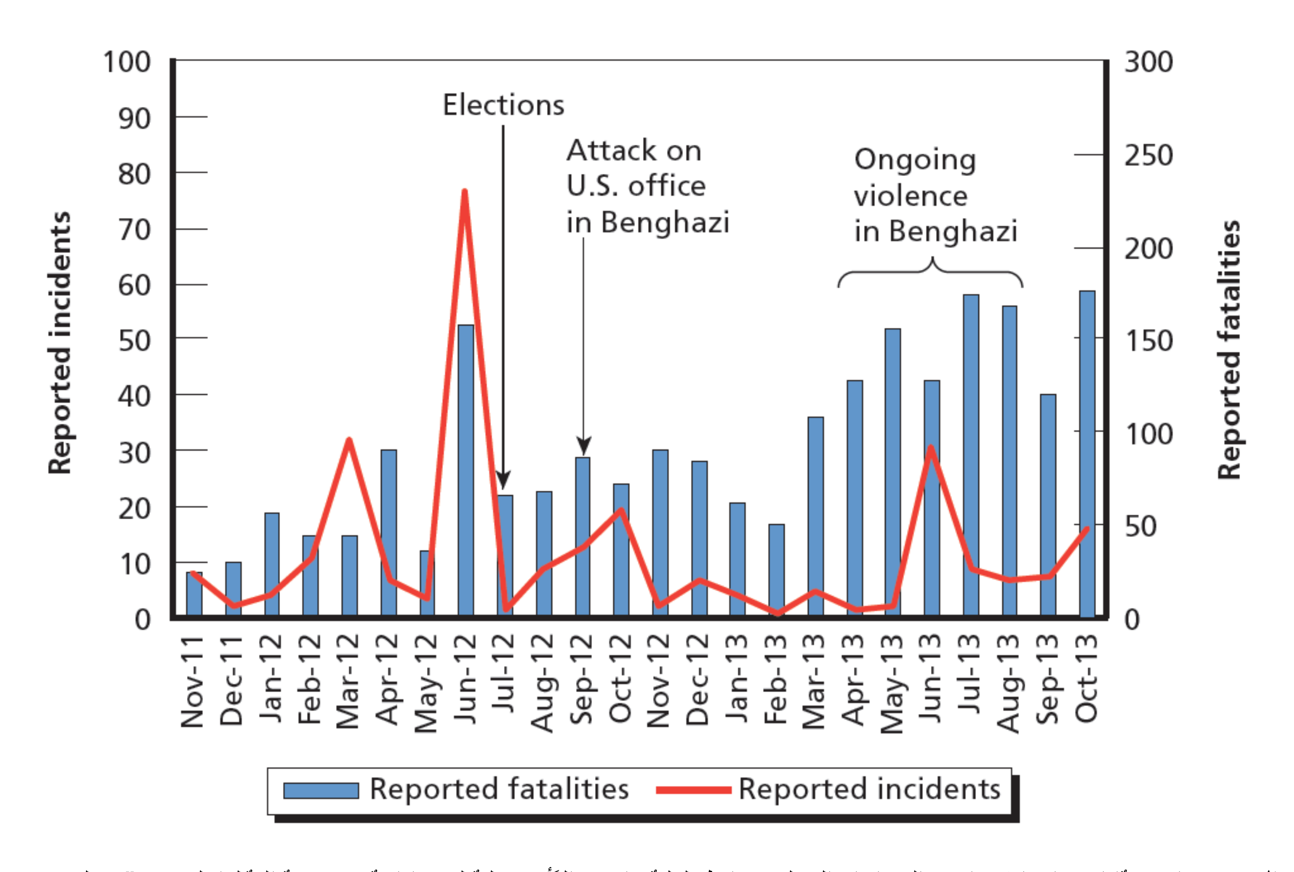
[33] - Mel Frykberg, “Libya’s Vow to Reign in Militias Is Immediately Challenged,” *Christian Science Monitor*, September 24, 2012.

[34] - “Ministries of Interior and Defence Move to Stamp Out Renegade Militias,” *Libya Herald*, March 19, 2013.

[35] - Essam Mohamed and Jamel Arfaoui, “Libya: Ultimatum Issued to Militias,” *Maghrebia*, June 13, 2013.



الشكل رقم (2–2) الحوادث والقتلي* في ليبيا نتيجة الصراع خلال الفترة نوفمبر 2011 وحتي اكتوبر 2013



المصدر: قاعدة بيانات واحداث ومواضع النزاعات المسلحة. انظر كليوناده راليه، أندرو لينك، هافارد هيجري، وجواكيم كارلسون "مدخل قاعدة بيانات واحداث ومواضع النزاعات المسلحة ACLED"، مجلة أبحاث السلام، المجلد 47، العدد 5، 2010، ص ص 1-10

RAND RR577-2.2

ودارت معظم أعمال العنف في النصف الأول من عام 2012 إما بين الثوار والمعاقل المزعومة لنظام القذافي أو بين القبائل التي تعيش على أطراف الحدود الليبية، وكانت مواضع العنف تقع في مدينتي سرت، ترهونة، وبخاصة بني وليد التي تقع إلى الجنوب الشرقي من طرابلس، وهذه المدن كانت آخر معاقل القذافي بعد سقوط العاصمة، وبعد وفاة القذافي استسلمت وتم إنشاء الكتائب الموالية للثورة والمجالس العسكرية. وهذه المجالس تصرفت إلى حد كبير كمحتلين، واعتبارا من نوفمبر 2011حتى يناير 2012، بدأ التوتر بينها وبين مواطني البلدة يتصاعد، ووفقا لسكان بني وليد، فإن كتيبة 28 مايو الموالية للثورة سيطرت على المدينة، وعرضت سكانها للمضايقات وسوء المعاملة، وأشار السكان إلي أن جهود المجلس الوطني

---

* اللون الأحمر في الرسم البياني يشير إلى نسبة الحوادث بينما اللون الأزرق يشير إلى نسبة القتلى.

الانتقالي لإصلاح الأضرار التي لحقت بالمدينة خلال الحصار بأنها كانت قاصرة وفاشلة في استعادة الخدمات الأساسية للمدينة [36].

وفي 23 يناير 2012 اندلع التوتر ووقعت اشتباكات عنيفة وتمطرد كتيبة 28 مايو من بني وليد، ورفع بعض السكان علم القذافي مما أثاروا المخاوف من إعادة وقوع الحرب، وكان نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة وكذلك وزير الدفاع أسامة جويليقد بعثا برسائل لتهدئة الوضع، وفي الوقت نفسه بدأ الثوار يتوافدون على محيط بني وليد ومتشوقين للمعركة وحريصين على معاقبة البلدة المغرورة. وقد تمكن وزير الدفاع ومعه آخرون من التوصل لاتفاق من شأنه أن تترك سلطة المجلس العسكري للبلدة لغير الثوار[37]. ولكن الأمور اشتعلت مرة أخري في يوليو 2012 عندما تم اختطاف أحد ثوار مصراته وهو يدعى عمران شعبان الذي كان له الفضل في القبض على القذافي قبل قتله واحتجز في أحد السجون في بني وليد لمدة شهرين. وقد اتهم قادة مصراتة سكان بني وليد بتعذيبه، وقد مات في سبتمبر 2012 في مستشفى في باريس بينما كان يخضع للعلاج من جروح اصيب بها في بني وليد.

وتوجهت كتائب مصراتة الغاضبة إلي بني وليد وحاصرتها وكان المبرر هو تطهير البلدة من الموالين للقذافي وكان هذا صحيحا إلي حد ما ولكن أشار العديد من المراقبين إلي أن الخلافات القديمة بين مصراتة ومدن هذه المنطقة كانت بنفس القدر من الأهمية في تصفية الحسابات، فالحكومة أذنت بالهجوم فقط لأنها كانت عاجزة عن القيام بذلك، وعندما انتهت أعمال العنف في أواخر اكتوبر 2012 كان هناك حوالي 22 شخصا لقوا حتفهم والمئات من الجرحي[38].

وتفجرت أعمال العنف في غرب وجنوب ليبيا وخاصة على مدار عام 2012، وخلفت العديد من القتلى واستمر الخوف وانعدام الأمن وأصبحت الجماعات تتنافس على الموارد ووقعت الحوادث الأكثر عنفا

---

[36] - Liam Stack, "Pro-Government Libyan Militia Routed from a Qaddafi Bastion," *The New York Times*, January 24, 2012.

[37] - Taha Zargoun and Oliver Holmes, "Libyan Official in Talks with Unruly Town," *Washington Post*, January 26, 2012; Nick Meo and Hassan Morajea, "Militia Chaos in Bani Walid Raises Danger of Civil War in post-Gaddafi Libya," *The Telegraph*, January 28, 2012; "Bani Walid Fighters Stage Sit-in, Call for Libyan Defence Minister's Dismissal," *BBC Monitoring Middle East*, January 28, 2012.

[38] Kareem Fahim, "Libyan Town Under Siege Is a Center of Resistance to the New Government," *The New York Times*, October 21, 2012a; Kareem Fahim, "Libyan Forces Now Control Restive Town, Officials Say," *The New York Times*, October 24, 2012b.- .

بين التبو والقبائل العربية في سبها في 26 مارس 2012 حيث ترك القتال العنيف 147 قتيلا وحوالي 500 جريحا[39]. وقبائل التبو هي سمراء اللون تعيش حياة بدوية في الصحراء وكانت في كثير من الأحيان تشعر بالاضطهاد في عهد القذافي. وقد اندلعت أعمال العنف بينهم وبين القبائل العربية من أولاد سليمان وأولاد سيف وبلغت مستوي قياسي من الوحشية عندما تحول اجتماع مصالحة بين المتصارعين في قاعة بسبها إلي تبادل لإطلاق النار بين المجموعتين داخل القاعة[40].

وكان هناك تبادلا في الاتهامات واللوم حول استخدام العنف ولكن جذور المشكلة تعود إلي النضال من أجل السيطرة على الموارد والأمن المحلي. فمع رحيل حكم القذافي أصبح أولاد سليمان الذين دعموا الثورة يسيطرون على المدينة وبالتالي اكتسبوا الهيمنة علي المنطقة الجنوبية على نطاق واسع بينما التبو من جانبهم أصبحوا يخشون المزيد من التمييز واحتمال طردهم من طرق التهريب التي يعتمدون عليها في معيشتهم[41].

وأرسل المجلس الوطني الانتقالي بسرعة فرقة مكونة من 3000 فرد من الجيش النظامي ومن قوات درع ليبيا من بنغازي جنبا إلى جنب مع المفاوضين في محاولة لاحتواء اندلاع العنف[42]. وقاد مجلس الحكماء المحليين عملية المصالحة بين القبائل المتناحرة وساد الهدوء في غضون بضعة أيام ولكن استمرت التوترات الكامنة. وفي مايو2012 في محاولة لبسط سيطرة الحكومة علي المدينة أعلن المجلس الوطني الانتقالي أن مدينة سبها تعتبر جزء من المنطقة العسكرية الجنوبية بالرغم من أنه لم يتضح بعد ما يعنيه هذا الإعلان نظرا لعدم قدرة الحكومة على فرض الإعلان بنفسها.

واستمر العنف بمستوى أدنى في أماكن أخرى من البلاد ففي 21 إبريل 2012 ترك القتال في الكفرة 44 قتيلا و150 جريحا في اشتباكات مماثلة بين التبو والقبائل العربية، ووقعت أعمال عنف بين مجموعات أخرى في زوارة في غرب البلاد وفي غدامس على الحدود مع تونس، وفي الزنتان مما أسفر عن مصرع واصابة العديد من الآخرين على مدار العام[43].

---

39 - United Nations, “Report of the Secretary General on the United Nations Support Mission in Libya,” UN Document S/201/675, August 30, 2012.

40 - International Crisis Group, 2012.

41 - “Libya: Uneasy Calm in Sebha After Clashes” IRIN, May 14, 2012.

42 - “Libyan Official Says 50 Killed, 150 Injured in Sebha Clashes,” BBC Monitoring Middle East, March 28, 2012.

43 - United Nations, 2012.

وقد أثرت هذه الصراعات على الاستقرار السياسي في ليبيا، كما نوقش في الفصل الثالث، وزادت الأعباء علي عمل السلطات الانتقالية في طرابلس وحملتها فوق طاقتها، وزادت من قوة الميليشيات المتحالفة مع قوات درع ليبيا، وخاصة قوة درع ليبيا في بنغازي، التي قامت بإخماد الاشتباك الذي وقع في سبها. واكتسبت هذه القوات الهيبة والخبرة، كما حصلت علي تعويض مقابل تعاونها، الذي جاء على حساب طرابلس. الأهم من ذلك كله أكد العنف كيف كان الجيش الوطني ضعيفا حقا وجعل السلطات في طرابلس تبدو عاجزة وعقيمة، مما يزيد من تآكل سلطتهاوشرعيتها.

الجماعات الجهادية وتنظيم القاعدة في ليبيا:

اشتعلت هذه الصراعات في العام الأول بعد سقوط العاصمة طرابلس ولكنها لم تجذب الانتباه العالمي إلا حينما تم الهجوم على القنصلية الامريكية في بنغازي يوم 11 سبتمبر 2012 حيث قتل فيها السفير الامريكي كريس ستيفنز إلى جانب ثلاثة أمريكيين آخرين. وقد أشعل الهجوم في بنغازي عاصفة من توجيه أصابع الاتهام في واشنطن وعَقّد بشكل كبير المهمة الفاشلة في ليبيا لكي تتحرك نحو تحقيق السلام والأمان المستدامين.

في أعقاب هجوم بنغازي، تركز الاهتمام في واشنطن حول توجيه الإتهام فيما يتعلق بإتخاذ القرارات وتوقيتها بدلاً من تقييم الأسباب الكامنة وراء التدهور الأمني في ليبيا، وما يمكن القيام به لعكس ذلك. وفي الوقت نفسه على الأرض إضطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الاوروبيون إلي فرض قيود مشددة على حركتهم وفي الاتصال مع الشعب الليبي، وجعل العمل الدولي ليس له أثر، خاصة في المنطقة الشرقية غير المستقرة. وحتى قبل هجوم بنغازي، كانت مؤشرات التهديدات الجديدة للأمن في كل من بنغازي وطرابلس واضحة، فالهجمات الإرهابية على الأشخاص المستهدفين من رموز السلطة أصبحت أكثر تواترا وكانت هناك التفجيرات بالسيارات الملغومة والهجمات على غرار حرب العصابات على المباني الحكومية في المدن، فعلى سبيل المثال في بنغازي نجا السفير البريطاني من الموت بأعجوبة عندما أطلقت قذيفة صاروخية على سيارته ولكنها لم تنفجر[44].

وادعى مسؤولون ليبيون أن أنصار القذافي وراء هذه الهجمات، لكن أشارت معظم الأدلة إلى دور الجهاديين في ذلك، ويمكن العثور علي الحالات الفردية الجهادية في أي مكان في ليبيا، فالظروف الاجتماعية

[44] - See Christopher Chivvis, "A Year after the Fall of Tripoli, Libya Still Fragile," CNN.com, August 23, 2012.

والتاريخية في الشرق مواتية بشكل خاص إلى التشدد، وكان الشرق مركزا للأنشطة الجهادية لعقود. ففي الثمانينيات سافر عدة أفراد من هناك للقتال ضد السوفيت في أفغانستان، ثم كونوا معا الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية والتي أخذت تقاتل ضد نظام القذافي حيث قام بسحق انتفاضتهم، وقبض على العديد من أتباع الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة وحبسهم في سجن بوسليم سيئ السمعة بطرابلس فيما فر العديد منهم إلي الخارج إما بالعودة إلى أفغانستان أو الفرار إلي أي مكان آخر، وقاتل بعضهم جنبا إلى جنب مع تنظيم القاعدة.

وكان عبد الحكيم بلحاج يعد النموذج الأكثر ذكرا في كثير من الأحيان في هذا الوسط الجهادي. فهو عضو سابق في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة تم القبض عليه من قبل جهاز المخابرات البريطاني MI6 في عام 2004، وادعي أنه تعرض للتعذيب قبل إرساله إلى ليبيا، حيث أودع في سجن بوسليم ثم تخلى لاحقا عن استخدام العنف وأفُرِج عنه في السجن جنبا إلى جنب مع غيره من أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في عام 2010 في إطار برنامج عفو بقيادة نجل القذافي سيف الإسلام.

وعندما اندلعت الثورة كان بلحاج سريع الانضمام إلى الثوار ووجد نفسه في وقت قريب رئيس واحدة من أكبر الجماعات المسلحة، ويري أن النجاح العسكري الذي تحقق في ليبيا مدين لقطر، وهذا التأييد للدور القطري أدي به إلي الهزيمة، فعندما قدم نفسه لخوض الانتخابات البرلمانية التي عقدت في يوليو 2012 هزم في الاستحقاق الانتخابي لأنه كان ينظر إليه على أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بحكومة أجنبية.

ولعب الجهاديين السابقين من أمثال بلحاج دورا هاما أثناء الثورة، ولم يكن ذلك لأي سبب سوى أنهم يمتلكون الخبرة القتالية التي يفتقر إليها معظم الليبيين، وقد تمت المبالغة في الانتصار الذي حققه الثوار من جانب بعض وسائل الإعلام كما في قناة الجزيرة[45]. ومع ذلك في الشرق كان هناك العديد من الإسلاميين الذين رأوا أن في الثورة مدخل لإقامة دولة إسلامية في إطار الشريعة الاسلامية، وكانوا حريصين على ضمان التقدم في هذا الاتجاه عندما انتهت الحرب. وأخذت الجماعات المسلحة بدرجات متفاوتة تستفيد من الغياب الكامل لقوات الأمن الحكومية لوضع قواعدها، وتصفية الحسابات القديمة، وتعزيز قضيتهم. وقد قاوموا الجهود التي بذلتها الدولة لاستعادة السيطرة، وأصبح وجودهم يعرقل إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار.

[45] - See Noman Benotman, Jason Pack, and James Brandon, "Islamists," in Jason Pack, ed., *The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future*, New York: Palgrave, 2013, pp. 191-228.

أعداد الجهاديين في ليبيا ليست كبيرة، وينبغي ألا يبالغ فيها، وهناك القليل من الأدلة تشير إلي أن الجهاديين يحظون بتأييد الأحزاب السياسية الإسلامية الأكثر تحفظا، وعلي العكس من ذلك، فالمحافظين السلميين الذين غالبا ما يكونون من الجيل الأكبر سنا، يشهدون توترا مع الجماهير الأكثر راديكالية. كذلك مناخ المحافظة الدينية في الشرق يجعل مناخ العمل أسهل نوعا ما للمتشددين ولكن هذا المشهد من التشدد في شرق ليبيا آخذ في التحول والتلون.

تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي هو مثال على ذلك حيث ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن أعضاء من هذه الجماعة إتصلت هاتفياً بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد الهجوم في بنغازي وعبروا عن التباهي بمآثرهم[46]. وقد فسر في بعض وسائل الإعلامي كدليل ضمني واضح علي أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي قد يكون وراء الهجوم في ليبيا. ولكن الواقع أكثر تعقيدا من ذلك، فإذا ما أردنا أن نقول أن أنصار الشريعة قد دعوا التنظيم لتنفيذ الهجوم فلا يوجد دليل علي ذلك فبعض أعضاء الجماعة الليبية تتطلع إلى اكتساب الشرعية والتشجيع والأهم من ذلك أن العلاقة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي نفسه وتنظيم القاعدة لأسامة بن لادن، حتى الآن، غير واضحة بالرغم من أن التنظيم يستلهم في رؤية بن لادن، كما أنه تعاطف بشكل واضح مع جوهر تنظيم القاعدة في بعض الأحيان، إلا أن أهدافه ظلت محلية إلى حد كبير وتقتصر على مناطق المغرب العربي والساحل في شمال أفريقيا، في حين أن تهديد بن لادن كان في المقام الأول عالمي، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بالرغم من أهدافه المحلية إلا أنه استهدف في بعض الأحيان الحلفاء الأوروبيين في خطاباته[47].

هذا لا يعني، مع ذلك، أن ننكر العلاقة المتنامية بين الإسلام الجهادي في ليبيا والموالين لتنظيم القاعدة في أفريقيا، ناهيك عن مشكلة الميليشيات في ليبيا، التي لا تزال تشكل خطرا شديدا، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالنظرة الأمنية في ليبيا.

أحمد أبوختالة قائد كتيبة أبوعبيدة بن الجراح ومتعاطف مع تنظيم القاعدة، والمحرض الرئيسي للهجوم علي القنصلية الأمريكية في بنغازي هو مثال على ذلك حيث كان يعمل بحرية بعد الهجوم بعيدا عن متناول

---

[46] - Margaret Coker, "Militant Suspected in Attack in Libya Remains at Large," *Wall Street Journal*, October 17, 2012, p. A1.

[47] - Christopher S. Chivvis and Andrew Liepman, *North Africa's Menace: AQIM's Evolution and the U.S. Policy Response,* Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-415-OSD, 2013.

الحكومة في طرابلس، وأجرى المقابلات مع الصحافيين في شرفة فندق في بنغازي، وقال إنه يؤيد بقوة تنظيم القاعدة بالرغم من أنه لم يكن عضوا رسميا في تنظيم القاعدة[48].

كانت هناك أيضا تقارير عامة تفيد أنه حتى خلال الثورة تم ارسال أحد العملاء في القاعدة وهو عبد الباسط عزوز إلى ليبيا من قبل زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري للاستفادة من الثورة والبحث عن مجندين جدد. أسس عزوز معسكرا في درنة، وبدأ تجنيد وتدريب المقاتلين في مناطق الغرب وصولاً إلى البريقة[49]، وكانت درنة نفسها منذ فترة طويلة مرتعا للتطرف، ويعتقد مسئولون في الجيش الأمريكي أن مدينة درنة قد أرسلت المقاتلين إلى العراق أكثر من أي بلدة أخرى في العالم[50].

وكما ذكر أعلاه ، هناك أشخاص آخرين من أمثال سفيان بن قمو يرتبط ارتباطا وثيقا بتنظيم القاعدة ويعمل أيضا من هناك، ومن المتوقع أن تكون معسكرات التدريب في درنة مصدرا رئيسيا لتدريب المقاتلين الذين يتوجهون الى الجهاد في بلدان أخرى وبالأخص سوريا، وممثلي درنه من المحافظين الاسلاميين يعترفون بالمشكلة ولكن يقولون أنها ببساطة نتيجة لعدم وجود فرص عمل للشباب المحليين، ويزعمون أيضا أن المشكلة تنبع في جزء منها من ضعف الهياكل القبلية التقليدية في مدينة درنة الساحلية والمزدحمة نسبيا[51]. وأيا ما كان السبب، فقد أصبحت أنشطة الجهاديين في درنة مدعاة للقلق ليس في ليبيا فحسب وإنما كذلك في الولايات المتحدة وأوروبا.

في أعقاب الهجوم علي القنصلية الأمريكية في بنغازي، أصرت الحكومة في طرابلس علي أنها مصممة على اتخاذ إجراءات ضد الميليشيات. وكان الغضب الشعبي عاليا، وكان هناك أملا في أن حجم المأساة سيجعل الجهود المتضافرة قادرة علي إعادة سيطرة الدولة علي المنطقة، وبدون وجود قوات الامن الموالية، وحدوث الإنقسام الداخلي، وضغوط العصابات المسلحة التي تدور حول المباني الحكومية، فإن احتمالات العمل

---

[48] - David D. Kirkpatrick, "Suspect in Libya Attack, in Plain Sight, Scoffs at U.S.," *The New York Times*, October 18, 2012b, p. A1; David D. Kirkpatrick, "A Deadly Mix in Benghazi," *New York Times*, December 28, 2013, p. A1.

[49]- Nic Robertson, Paul Cruickshank, and Tim Lister, "Growing Concern over Jihadist 'Safe Haven' in Eastern Libya," CNN.com, May 15, 2012.

[50] - David D. Kirkpatrick, "Libya Democracy Clashes With Fervor for Jihad," *The New York Times*, June 23, 2012a, p.A1.

[51]- Interview with Muslim Brotherhood parliamentary representative from Derna, Tripoli, Libya, February 5, 2013 (name withheld on request).

الحكومي الحازم ستكون محدودة للغاية. وبعد مرور أكثر من عام على هجوم بنغازي فإن الوضع لم يتحسن وزادت الغارات من قبل المتشددين الاسلاميين.

بدأت الهجمات الإرهابية في السنة الأولي بعد انتهاء الحرب في ليبيا وخاصة في المنطقة الشرقية ثم وصلت إلي طرابلس في عام 2013، وكانت هناك عدة حوادث صغيرة وقعت على مباني ومسؤولين حكوميين، ولكن الأكثر إثارة كان في انفجار سيارة مفخخة خارج السفارة الفرنسية مما أسفر عن اصابة إثنين من الحراس وتدمير مبني السفارة ، وكان ينظر للهجوم علي أنه انتقام من قبل جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي نظرا لتدخل فرنسا في شهر يناير في مالي لطرد الجماعات الاسلامية منها. وبالرغم من أن الحكومة الليبية في موقف لا يمكنها فيه التحقيق والتأكد من أن التنظيم أو المتعاطفين معهم وراء هذا الهجوم، إلا أن هذه الجماعات كانت نذير شؤم لتوسع منطقة العمليات الإرهابية.

وبالرغم من أنه لم تكن هناك هجمات بنفس حجم هجوم بنغازي، فإن عمليات القتل الانتقامية ضد مسؤولي النظام السابق فضلا عن تفجير السيارات الملغومة وغيرها من الهجمات على ممثلي ورموز الحكومة الليبية الجديدة تواصلت في جميع أنحاء البلاد خلال العام 2013، وفي الآونة الأخيرة، ذكرت تقارير أن المجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة والتي طردتها فرنسا من مالي في عام 2013 قد تواجدت في جنوب ليبيا، مما دفع رئيس أركان الجيوش الفرنسية الاميرال Edourd Guillaud لرفع احتمال القيام بعمل عسكري دولي في أوائل عام 2014[52].

فالجهاديين بأي حال من الأحوال هم المصدر الوحيد للعنف بالرغم من عدم سيطرتهم علي كافة أنحاء ليبيا ولكنهم يظلوا المشكلة الخطيرة التي تمثل تهديد محتمل في المستقبل، فالبلاد لديها مساحات واسعة، وحدود مترامية الأطراف ويسهل اختراقها، كما أن الإنتشار الواسع للأسلحة يوفر تربة جيدة لتوسع ثقافة الجهاد طالما أن الدولة الليبية غير قادر على السيطرة علي أراضيها وخاصة في شرق البلاد.

[52] - Nicolas Champeaux, “Le Sud de la Libye, Nouveau Sanctuaire des Jihadistes” *RFI*, February 5, 2014.

الصندوق 2–1 الجماعات المسلحة الرئيسية في ليبيا:

بالرغم من أن العديد من الجماعات المسلحة لا تزال غامضة، إلا أن بعض الجماعات والتجمعات الكبيرة تستحق تنويها خاصا، نظرا لأهميتها في التطورات السياسية والأمنية.

المجلس العسكري للزنتان:

يعد ثوار الزنتان من المجموعات الأكثر نفوذا والمنظمة تنظيما جيدا في ليبيا، وقد لعبت تحت لواء هذا التجمع دورا فعالا في السيطرة علي طرابلس في أغسطس 2011، مما اتاح لهم درجة معينة من الشرعية. وهي من قبضت علي سيف الإسلام القذافي الأمر الذي عزز موقفها، ويعد أسامة جويلي أحد قادتها، وتحت ضغط هذه المجموعات عين أسامة جويلي وزيرا للدفاع بعد الحرب من قبل المجلس الوطني الانتقالي، وقد سيطروا علي مطار طرابلس الدولي لعدة أشهر ومثلها كمثل العديد من المجموعات الأخرى يشاع أنها شاركت في التهريب والأنشطة غير القانونية الأخرى[53].

ويقدر عدد أفرادها بنحو 4000 فرد، وقد اشتبكت أكثر من مرة مع الميليشيات الاسلامية في طرابلس، حيث يواصل كلا الفريقين الحفاظ على وجوده الكبير[54]، كما ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعض الألوية مثل لواء القعقاع، الذي كان من أوائل من دخل طرابلس وتدخل في مختلف الإشتباكات هناك منذ نهاية الحرب. ولواء القعقاع هو واحد من الألوية الرئيسية المسيطرة على غرب طرابلس، وينظر إلي هذه الجماعة على أنها مرتبطة مع تحالف القوى الوطنية (NFA)، وهو التحالف السياسي المعتدل الرئيسي في ليبيا (انظر الفصل الثالث).

[53] Omar Ashour, "Libyan Islamists Unpacked," *Brookings Doha Center Policy Briefing*, May 2012; Dario Cristiani, *The Zintan Militia and the Fragmented Libyan State*, Washington, D.C.: Jamestown Foundation, January 2012; Ezzeldeen Khalil, "Minding the Militias," *Janes Intelligence Review*, January 17, 2013.
[54] "Guide to Libya's Militias," *BBC Online*, September 28, 2012.



الدبابات في مستودع الأسلحة الثقيلة في الزنتان ،طرابلس،ليبيا، 10 يوليو 2012 (Marco Salustro/ Corbis/AImages)
RAND RR577/2.3

كتائب مصراته:

تعد مصراتة هي المنافس الرئيسي للزنتان في السلطة والنفوذ في ليبيا، كما لوحظ في وقت سابق، وكانت مصراتة واحدة من المناطق التي سيطر عليها الثوار خلال الأشهر الأولى من الحرب شرق طرابلس، وكانت محاصرة من قبل قوات القذافي، وقد عانى سكانها بشكل كبير نتيجة لذلك. وقد عبر ثوار مصراتة عن شعورهم بالمرارة من معاملة قوات النظام، وبالتالي كانت لديهم مطالبهم الخاصة والمتمثلة في قيادة البلاد عند انتهاء الحرب، نظرا لما تعرضوا له من معاناة. كتائب مصراتة تتحالف أحيانا مع حركة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي، حزب العدالة والبناء (JCP) وعدد من كتائبها يمثل جزء من قوات درع ليبيا وبالتالي فهي رسميا تتبع الحكومة ولكنها فعليا تنفذ الأوامر بمحض إرادتها.

كتائب سوق الجمعة وسعدون السويحلي:

تسيطر كتائب سوق الجمعة علي مطار معيتيقة والذخائر المخزنة في مكان قريب وترتبط بالقائد العسكري في الجماعة الليبية المقاتلة عبد الحكيم بلحاج بينما كتائب سعدون السويحلي كانت من أبرز المشاركين في الهجوم على سرت، التي قتل فيها القذافي، واتهمت في وقت لاحق بخطف الصحافي الذي كان قد انتقد مصراتة[55]. ووفقا لأحد التقارير فإن كتائب مصراتة تسيطر على أكثر من 820 دبابة، وعشرات من قطع المدفعية الثقيلة، وأكثر من 2300 مركبة مجهزة بالمدافع الرشاشة والأسلحة المضادة للطائرات[56].

كتيبة 17 فبراير:

كتيبة 17 فبراير هي جماعة إسلامية قوية أخرى في شرق البلاد، وتتألف من 12 كتيبة مختلفة، وتتكون من ما بين 1500 فرد إلي 3000 فرد ولديها مخازن من الأسلحة الثقيلة، وقد عملت كقوة تابعة للحكومة في الكفرة وأماكن أخرى في ليبيا ويتم تمويلها من قبل وزارة الدفاع، وكانت هذه الكتيبة مسؤولة عن حماية المجمع الدبلوماسي الأمريكي في بنغازي قبل الهجوم عليه في 11 سبتمبر 2012 وزعيمها فوزي بوكتف الذي ينحدر في الواقع من عائلة مصراتية، وله علاقات وثيقة مع إسماعيل الصلابي من كتيبة راف الله السحاتي وغيرها من الاسلاميين في المنطقة[57].

قوة درع ليبيا (1):

تمتلك قوة درع ليبيا فروع هامة على الصعيد الوطني، بما في ذلك في مصراتة والزاوية. وكانت قوة رئيسية في الشرق ويقود قوة درع ليبيا (1) رجل يدعى وسام بن حميد، وبالرغم من كون كتيبته جزءا من قوة درع ليبيا فإن بن حميد يعمل وفقا للأوامر القادمة من طرابلس، كما أنه يشتغل بطريقة مستقلة ووفقا لرغبته، ويعد بن حميد اسلامي محافظ ومتعاطف مع الجهاديين[58]، وقد اتهمت كتيبته بتعذيب المسيحيين الأقباط في سجن سري في بنغازي، وكان ضالعا في مقتل المتظاهرين أثناء أحداث العنف في بنغازي في يونيو حزيران عام 2013، وأحرق منزله في وقت لاحق كنوع من الانتقام لاغتيال ضابط شهير من الأمن العام[59].

---

[55] “Guide to Libya’s Militias,” 2012.

[56] Brian McQuinn, “Armed Groups in Libya: Typology and Roles,” *Small Arms Survey*, No. 18, June 2012a.

أنصار الشريعة (بنغازي):

يرتبط اسم جماعة أنصار الشريعة بنغازي بالهجوم علي القنصلية الأميركية في بنغازي وهي جماعة اسلامية لها ارتباطات مع الجهاديين، وانخرطت في الخدمة العامة والمشاريع الخيرية، بما في ذلك دعم الرعاية الاجتماعية، وتنظيف وإصلاح الطرق، وتوفير الأمن لمستشفى الجلاء، وتوزيع الصدقات خلال شهر رمضان في ظل غياب الدولة، وقد ساعدت هذه الاستراتيجية في كسب بعض القبول لدى الجمهور في بنغازي، بالرغم من الاحتجاجات ضدها في أعقاب الهجوم علي القنصلية، ووجهات نظرها المحافظة والمتطرفة، والتي قادتها إلى رفض السلطة المنبثقة عن العملية السياسية الديمقراطية تماما. زعيمها هو محمد علي الزهاوي، الذي قاتل مع كتيبة راف الله السحاتي خلال الحرب في مصراتة[60].

كتيبة شهداء أبو سليم:

تقع هذه الكتيبة في درنة شرق ليبيا وهي مجموعة اسلامية متشددة لها جذور في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، التي ناضلت ضد نظام القذافي لعقدين من الزمن قبل الاطاحة به. وهي بقيادة سليم دربي الذي حاول أن يعلن تطبيق الشريعة في درنة في عام 2012، وقد وردت معلومات عن اتهامه باغتيال محمد الحاسي الرجل المسؤول عن الأمن الداخلي في درنة والذي تم تعيينه من قبل الحكومة، وهناك من يري أن هذه الكتيبة تسعي لتوثيق العلاقات مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي[61].

---

[57] "Guide to Libya's Militias," 2012; "Unity Under Strain," *Africa Confidential*, Vol. 53, No. 25, December 14, 2012.
[58] *Al Qaeda in Libya: A Profile*, Federal Research Division, Library of Congress, August 2012.
[59] Andrew Engel, "A Way Forward in Benghazi," Washington Institute for Near East Policy, *Policy Watch* 2088, June 12, 2013.
[60] Allison Pargeter, "Islamist Militant Groups in Post-Qadhafi Libya, " CTC Sentinel, Vol. 6, No. 2, February 2013; Frederic Wehrey, "The Struggle for Security in Eastern Libya," Carnegie Endowment, September 19, 2012; Isabelle Mandraud, "Poussée de fièvre à Benghazi contre le journal satirique [High Fever in Benghazi Against the Satirical Newspaper],"
Le Monde, September 20, 2012.
[61] Wehrey, 2012b; Con Coughlin, "Al Qaeda in the Age of Obama," Wall Street Journal, December 7, 2012.

أنصار الشريعة (درنه):

توصف هذه المجموعة بأنها مقربة من كتائب شهداء أبو سليم، وليست لها صلة رسمية بأنصار الشريعة في بنغازي، ولكن تشترك معها في العديد من المثل العليا. أنصار الشريعة كمصطلح يعني المدافعين عن الشريعة، هذا الاسم أصبح شائع على نحو متزايد لجيل جديد من الجماعات الاسلامية المتشددة، واستخدم أيضا في تونس المجاورة وكذلك من قبل الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ويقود هذه الكتيبة رجل يدعى سفيان بن قمو، الذي كان سجين في المعتقل الأمريكي في خليج جوانتانامو، وخدم مرة واحدة كسائق لأسامة بن لادن، وقد وُصِفَ بن قمو بأنه غير كفء، ولكنه ساعد على ضمان أن درنة أصبحت نقطة جذب للجهاديين في ليبيا وأماكن أخرى. وتفيد التقارير على نطاق واسع أنه يتم تدريب أفراده الذين يقدر عددهم ب 200 فرد من الجهاديين في معسكر للتدريب في الغابة خارج المدينة[62].

غرفة عمليات ثوار ليبيا:

تم تشكيل هذه الغرفة في شهر أغسطس 2013 من قبل رئيس المؤتمر الليبي نوري أبوسهمين لحماية وتأمين طرابلس، وكانت الغرفة مسؤولة عن خطف علي زيدان رئيس الوزراء في أكتوبر 2013، وقد سحبت صلاحيتها في طرابلس، ولكن في وقت لاحق تم فتح فرع في بنغازي مع أهداف مماثلة.

[62] Daniel Nisman, “The Jihadist Gateway to Africa,” Wall Street Journal, January 21, 2013.

الفصل الثالث: تحديات بناء الدولة

هناك من لديه وجهة نظر بأن توسع العنف في ليبيا كان نتيجة مباشرة لضعف الدولة الليبية، التي تفتقر إلى السيادة بالمعنى التقليدي حيث لم يكن لديها القدرة علي استخدام القوة واحتكار الشرعية داخل أراضيها. الاحتياجات الأساسية لبناء الدولة في ليبيا كانت ومازالت ذات أهمية، والظروف التي بموجبها يمكن تلبية تلك الاحتياجات كانت تحديا كبيرا.

بشكل أساسي، فإن ليبيا بحاجة إلي تحديد نظامها السياسي، بحيث يمكن حل التوترات القائمة بين القوى الاجتماعية في البلاد من خلال عملية سياسية بدلا من استخدام العنف، وكذلك لتعزيز المؤسسات الإدارية والوزارات والوكالات والهيئات الأخرى التابعة للدولة حتى تتمكن من توفير الحد الأدنى من الحكم الرشيد فقد كانت هذه المؤسسات في حالة من الفوضى بعد أربعة عقود من الدكتاتورية، ثم الحرب التي أدت إلى الاطاحة بالعديد من الموظفين في عهد القذافي والاستعاضة عنها بالثوار، بالرغم من ضعفهم الذي تم تغطيته من خلال الثروة النفطية في البلاد.

وحتى في ظل أفضل الظروف، فإن بناء المؤسسات السياسية والإدارية سيكون صعبا، ومما زاد التحدي بشكل كبير، هو ضعف البنية السياسية للسلطات الليبية، وانعدام الأمن على نطاق واسع، والدور الدولي المحدود، ونتيجة لذلك سرعان ما تأخرت الخطة الطموحة التي وضعها الليبيون أثناء الحرب لبناء الدولة، وخلق المزيد من الإحباط في صفوف الجماهير الليبية.

المجلس الوطني الانتقالي خلال الحرب كان تركيزه متمثلا في إسقاط القذافي، ولكن، وتحت ضغط من المستفيدين الدوليين، فإنه وضع إطارا أساسيا للسياسة الليبية بعد انتهاء الصراع، ففي تصريح صدر في 3 أغسطس2011 حدد بموجبه السلطات العامة، ووضعت الخطوط العريضة لخارطة الطريق للانتقال إلى المؤسسات المنتخبة والحكومة الدستورية، وكان المجلس الوطني الانتقالي قد وضع برنامجا لتسليم السلطة خلال عام من إعلان تحرير البلاد من حكم القذافي رسميا، ولديه 90 يوما لكتابة القانون الانتخابي، وتعيين اللجنة الانتخابية، والدعوة لاجراء انتخابات الجمعية التأسيسية الوطنية، وعلي أن تجري الانتخابات في غضون 240 يوما من إعلان التحرير.

والأهم من ذلك فقد كانت المسؤولية الأساسية للجمعية التأسيسية هي تسمية لجنة لصياغة الدستور الجديد. وأعطيت الجمعية مدة ثلاثون يوما للقيام بذلك، بينما أعطيت اللجنة نفسها مدة ستون يوما لمباشرة عملها، وبعد ذلك يتم طرح الدستور للاستفتاء الشعبي، وإذا ما تم تمريره، فإن إنتخاب الحكومة الليبية الدستورية تعقبه مباشرة، وفي غضون ذلك فإن المجلس الوطني الانتقالي وخليفته يتوليان ممارسة كل من السلطتين التنفيذية والسلطة التشريعية، ويعمل على نحو فعال باعتباره حكومة تصريف أعمال، واستنادا إلى تجربة كتابة الدستور في الدول الانتقالية الأخرى، فإن هذا الجدول الزمني يعتبر طموح جدا ولايمكن تحقيقه[1].

المجلس الوطني الانتقالي:

كانت المشكلة الأولى في الضعف السياسي للمجلس الوطني الانتقالي، الذي قاد البلاد في الفترة التي تلت الحرب مباشرة ، فقد كان المجلس الوطني الانتقالي قد أنشئ لتمثيل الثوار على الساحة الدولية وإدارة المجهود الحربي نفسه وعندما سقطت طرابلس، أصبح يمثل حكومة الأمر الواقع الانتقالية في ليبيا وانتقل عمله من بنغازي الى العاصمة طرابلس، ثم تأسست الحكومة المؤقتة يوم 24 نوفمبر برئاسة رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب وبقيت في مكانها حتى يتم عقد الانتخابات وتُشَكّل حكومة جديدة.

بالرغم من قيادته خلال الحرب، كان المجلس الوطني الانتقالي ضعيف جدا. وأنه يفتقر إلى الشرعية، ويرجع ذلك في جزء منه لعدم توليه السلطة بالانتخاب. كما أنه لم يكن ممثلا للقوات على الأرض. بالرغم من أنه قد وسع عضويته لتشمل ممثلين من خارج القاعدة الأصلية بنغازي، أبطال الحرب الحقيقيين كانوا القادة العسكريين وليس قادة الثوار السياسيين. ومما أضعف المجلس الانتقالي أيضا أن العديد من قادته كانوا إما من المغتربين الذين فروا من النظام في عقد الثمانينيات أو من مسؤولي النظام الذين انشقوا في وقت مبكر من الثورة.

وعلاوة على ذلك ، فقد كان المجلس الانتقالي منقسم داخليا لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالجهود التي بذلت لتوسيع تمثيله، وكانت الانقسامات في البداية تقع بين مصطفي عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي، ومحمود جبريل رئيس المجلس التنفيذي. وكان جبريل واجهة المجلس الوطني الانتقالي على العالم الخارجي، ولكنه كان أقل نفوذا في ليبيا ويؤدي دورا فخريا بصفته رئيس الوزراء الفعلي، ولم يكن المجلس الانتقالي والحكومة المؤقتة علي وفاق في القرارات التي يتخذونها بخصوص تقسيم العمل وكان الانقسام بين

[1] - Laurel Miller, ed., *Framing the State in Times of Transition: Case Studies in Constitution Making*, Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 2010.

الطرفين مستمرا ليس فقط خلال فترة رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب، ولكن إلى أبعد من ذلك كما هو مبين أدناه.

وكانت قيادة المجلس الوطني الانتقالي على دراية بهذه الإخفاقات وفي نفس الوقت كانت قلقة من احتمال أن يؤدي تطبيق السياسات المثيرة للجدل إلي تآكل الثقة فيه، وكان قادة المجلس حريصين على أن القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد يجب أن تصدر من قادة منتخبين، ولهذا كانت طريقة إدارته بطيئة جدا وحذرة في التعامل مع مشاكل ما بعد الصراع في البلاد، وهذا كثيرا ما أحبط المسؤولين الدوليين الذين يدعمون التحول في البلاد[2].

التحديات الفدرالية:

بالإضافة إلى تفشي العنف كما هو موضح في الفصل الثاني، فقد واجه المجلس الوطني الانتقالي تحديا متزايدا من قوات الفيدراليين منذ فترة طويلة في الشرق، وترجع النزعة الفيدرالية إلي القرن التاسع عشر حين توحدت القبائل الليبية في الشرق معا تحت قيادة الأسرة السنوسية، وخاضت هذه القبائل الكفاح المرير ضد الحكم الفاشي الإيطالي لليبيا في فترة ما بين الحربين العالميتين، وتحالفت مع قوات الحلفاء ضد موسوليني خلال الحرب العالمية الثانية، وعندما منحت ليبيا الاستقلال في عام 1951، استلم الملك إدريس السنوسي السلطة في البلاد وحكم من خلال دستور كونفدرالي فضفاض، وعندما أطاح به القذافي في عام 1969 عمل علي نقل العديد من المؤسسات والمكاتب الحكومية إلي العاصمة طرابلس بما في ذلك المؤسسة الوطنية للنفط، وتصرف بقسوة ضد القادة السابقين والقبائل المتحالفة معها، واتخذ تدابير أخرى لقمع القوى ذات النزعة الإقليمية. فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بنغازي تخلفت عن طرابلس، الأمر الذي ترك انطباعا سلبيا لدى سكان شرق ليبيا، خاصة أن نحو 80% من الثروة النفطية في ليبيا تقع في حوض سرت[3].

وبناءً على هذه الأحداث التاريخية ليس من المستغرب أن يبدأ التمرد ضد القذافي في شرق البلاد، وأيضاً من غير المستغرب أن تكوين المجلس الوطني الانتقالي في المراحل الأولى من الحرب كان أغلبيته من الشرق، ومع تقدم الحرب أصبح المجلس الوطني الانتقالي يشتمل علي المعارضين الليبيين العائدين من الغرب، وبعد

[2] - Interviews with U.S. and European officials, October 2, 2012.

[3] - Akbar Ahmed and Frankie Martin, "Understanding the Sanusi of Cyrenaica," Al Jazeera. com, March 26, 2012; Wehrey, 2012b. See also E. E. Evans-Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica*, Oxford, UK: Oxford University Press, 1954.

انتهاء الحرب انتقل المجلس الوطني الانتقالي إلى طرابلس ونمت مخاوف بعض الشرقيين من أنهم قد يفقدون نفوذهم على الثورة وأن يعود اهمال طرابلس لهم.

واندلع التوتر في مارس 2012 عندما أعلن المجلس الوطني الانتقالي خطته لتخصيص 60 مقعدا في المؤتمر الوطني للإقليم الشرقي، وأكثر من 100 مقعد للإقليم الغربي، وقد برر القرار على أساس أن الإقليم الغربي أكثر سكانا من الإقليم الشرقي، وهنا شعر الشرقيين بالاضطهاد ونتيجة لذلك أعلنت مجموعة تعرف باسم مجلس برقة عن تكوين الحكومة المؤقتة لبرقة (وبرقة هي الكلمة العربية للإقليم)، ودعا إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة، وبلغ عدد أعضاء المجلس الآلاف وتكون من مجموعة متنوعة من القبائل، والثوار السابقين، وجماعات أخرى.

ومن المهم أن نلاحظ أن هدف مجلس برقة لم يكن الانفصال تماما عن ليبيا وإنما سعي إلي مزيد من الحكم الذاتي للإقليم بحيث يكون له برلمانه الخاص، والشرطة، والمحاكم، وعاصمة الإقليم تكون بنغازي، ومع ذلك، فقد أقر المجلس بأن السيطرة على بعض القضايا، بما في ذلك السياسة الخارجية والدفاع وتوزيع عائدات النفط، ينبغي أن تظل بيد العاصمة طرابلس.

وفي نفس الوقت، إزداد القلق المحلي والدولي من أن الإقليم الشرقي يتجه نحو الانفصال، الأمر الذي قد يشعل الحرب من جديد. وأشار أحد أعضاء المجلس الوطني الانتقال بقوله إن"هذا أمر خطير جدا، ويمثل دعوة سافرة للإنقسام"[4]. وما زاد الأمر سوء نجد أن مجلس برقة الذي يدعمه ما يقدر ب 61 من المليشيات الشرقية والتي كونت معا ما يسمى بجيش برقة، شرعت في إقامة حواجز عند نقطة العبور الرئيسية الفاصلة بين الإقليمين مما أعاق بشكل خطير السفر بين الإقليمين[5].

ومع اقتراب الانتخابات، هاجم أنصار برقة مكاتب الانتخابات في بنغازي. وكما هو الحال مع الكثير من التطورات في ليبيا، وخاصة في الشرق، لم يتضح إلى أي مدى كان أمر هذه التحركات من قبل قيادة مجلس برقة، كذلك إلى أي مدى تم التغاضي عنها، وهل هي تعبيرات عفوية تعبر عن الإحباط من قبل الشعب. أيا كان السبب، فقد أثارت هذه الهجمات رد فعل عنيف. وتدخلت العديد من الميليشيات المحلية،

---

[4]- "Libya Tribal Leaders Break Away from Interim Government," Associated Press, March 6, 2012.

[5] - Rami Al-Shaheibi, "Eastern Libya Pulls Away from Central Government," Associated Press, March 6, 2012.

وألقت القبض على المهاجمين. وتتابعت الاحتجاجات العامة ضد المجلس. وأدرك مجلس برقة أن أفعالهم هذه تضر أكثر مما تنفع قضيتهم، فتراجعوا عن موقفهم ودعوا إلي إزالة الحواجز التي أقاموها بين الإقليمين[6].

فالقضايا التي يثيرها الفيدراليين هي الخوف من الاهمال من جانب طرابلس والإحباط من بطء تحقيق التقدم الشامل في مرحلة ما بعد الثورة وهذا من شأنه أن يجعل الحركة الفيدرالية تتطور مع مرور الوقت، وتتزايد حدتها في عام 2013 عندما سيطر مجموعة من الفدراليين علي عدد من البني النفطية في الشرق الليبي. والعديد من أبناء الشرق الليبي يشعرون بالاستياء من سيطرة طرابلس على قرارات مؤسسات النفط، خصوصا أن حوض سرت الذي يقع في إقليم برقة يمثل أكبر الإحتياطيات النفطية في ليبيا (انظر الشكل 4−2) في الفصل الرابع.

وفي محاولة لتهدئة الغضب والاستجابة لمطالب الفيدراليين أعلنت الحكومة الليبية أنها ستعيد مكاتب المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) إلى بنغازي، جنبا إلى جنب مع الخطوط الجوية الليبية، وشركة ليبيا للتأمين، وشركة الاستثمار الداخلية[7]. وكان مقر المؤسسة الوطنية للنفط يقع في بنغازي قبل عام 1973. لم يكن هناك أي تحرك جدي لتنفيذ هذه الوعود مما أثار المزيد من الاستياء بين أوساط الفيدراليين.

بالرغم من جهود المصالحة، فقد سيطرت الميليشيات في الشرق والغرب علي عدد من منابع إنتاج النفط في ليبيا في شهر أغسطس عام 2013. وكانت الموانيء الساحلية الشرقية كما في موانيء رأس لانوف، والبريقة، والحريقة قد شهدت اغلاق جراء إضراب العمال للمطالبة بزيادة الأجور، والمزيد من الاستقلالية الإقليمية، والحصول على حصة أكبر من عائدات النفط الوطنية في ليبيا. وفي الوقت نفسه، في الغرب، أغلقت ميليشيا الزنتان القوية أنابيب النفط التي تربط حقول الفيل والشرارة بمحطتي مليته والزاوية[8].

وكان من أبرز المجموعات التي أغلقت موانئ النفط أفراد من حرس المنشآت النفطية أتباع إبراهيم الجظران وهو أحد قادة الحراك الفيدرالي في المجلس الانتقالي لإقليم برقة، وقد رفضوا رفع الحصار ما لم تنفذ الحكومة مطالبهم الفيدرالية وهددوا ببيع النفط بشكل مستقل عن الدولة.

---

[6] - Wehrey, 2012b.

[7] - Ahmed Ruhayem, “Federalists Celebrate Return of NOC to Benghazi,” *Libya Herald*, June 7, 2013.

[8]- Suleiman Al-Khalidi and Julia Payne, “Update 2-Libya Struggles to Resume Oil Exports,” Reuters, September 16, 2013.

التحديات التي تواجه المؤتمر الوطني العام:

تم ربط التوترات التي خلقتها الحركة الفيدرالية في عام 2012 بالجهود الجارية لعقد الانتخابات الوطنية التي من شأنها أن تحل محل المجلس الوطني الانتقالي مع برلمان مؤقت يسمي المؤتمر الوطني العام. وكان القصد من الانتخابات هو السعي لوجود حكومة تكون أكثر شرعية وأقوى من المجلس الوطني الانتقالي. ويأمل العديد من المراقبين الدوليين وأعضاء الحكومة في أن الانتخابات سوف تؤسس لحكومة وطنية بتفويض شعبي لحل القضايا الخلافية التي تخيم على العملية الانتقالية.

وعقدت الانتخابات في 7 يوليو 2012، في ضوء الشكوك الكبيرة حول جدواها، وأصبحت الانتخابات نقطة مضيئة في الجهد الدولي لما بعد الحرب. وقد عملت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ومنظمات المجتمع المدني مثل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) مع لجنة الانتخابات الليبية لتسجيل الناخبين، وتصميم وتنفيذ الصيغة الانتخابية، وتنظيم الانتخابات، وكانت هناك بعض القضايا الإدارية والمخالفات الصغيرة، ولكن المجتمع الدولي حكم عليها علي أنها انتخابات حرة ونزيهة، والأهم من ذلك أن أكثر من 80% من الليبيين يعتقدون أن الانتخابات كانت "حرة ونزيهة" بشكل كامل أو "حرة ونزيهة إلي حد ما"[9].

على المستوى التقني والرمزي كانت الانتخابات ناجحة بوضوح. فبعد 42 عاما من الحكم الاستبدادي، كانت هناك شكوك حول ما إذا كان الليبيون يمكن أن يقوموا بالمشاركة السياسية، وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 60% وتجاوزت التوقعات، وأشار البعض إلى أن المواطنين الليبيين كانوا يعملون بحماسة لتجسيد الديمقراطية الحقيقية حيث إنها كانت خالية إلى حد كبير من العنف وحظيت بدعم غالبية الليبيين لبرامج الانتقال السلمي.

على المستوى السياسي، لم تقم الانتخابات بتشكيل حكومة قوية. وكان البرلمان الجديد مشتت للغاية نظرا لعدم وجود أحزاب سياسية منظمة يمكن أن تقوم بتجميع مصالح البلاد. علاوة على ذلك، ونظرا لأنه كان

[9] - National Democratic Institute, "Believing in Democracy: Public Opinion Survey in Libya," August 2013a.

هناك الكثير من المرشحين ولم تكن هناك جولة ثانية من التصويت، فإن العديد من المستقلين المنتخبين كان في الواقع قد حصل علي أقل من 20% من الاصوات في دوائرهم الخاصة[10].

والأحكام الأولية تشير إلي أن المعتدلين قد حققوا نصرا واضحا إلا أن هذا الأمر مبالغ فيه، نظرا لقوة الإسلاميين المحافظين التي لا تتماشى مع أي طرف. وكانت النتيجة انتخاب المؤتمر الوطني على نطاق واسع، ولكن لم تكن لديه رؤية سياسية واسعة تغطي كل أطياف المجتمع وإنما كانت لديه أجندات وبرامج لفئة معينة.

ونظرا لعدم التوافق، فقد كان من الصعب جدا تشكيل الحكومة. فعلي سبيل المثال مصطفى أبوشاقور الذي تم ترشيحه رئيسا للوزراء في البداية فشل مرتين في تشكيل الحكومة حيث يري أنه لم يكن على استعداد لقبول المرشحين لشغل المناصب الوزارية لأسباب سياسية بحتة[11]. وأخيرا تنازل عن منصبه لعلي زيدان، الذي رفض نهج سلفه أبوشاقور في الاختيار التكنوقراطي ورأي أن الوزراء والمناصب الأخرى سوف تحتاج إلى أن تكون مشتركة بين مختلف الجماعات إذا ما أريد للحكومة أن تتشكل وتستقر.

وعرض زيدان علي التجمعات السياسية الكبرى في المؤتمر الوطني العام والمتمثلين في التحالف الوطني (NFA) وحزب العدالة والبناء (JCP) خمسة مناصب وزارية. كذلك نظر إلى التمثيل المناطقي في ليبيا. ولتجنب الانتقائية والمحسوبية السياسية، عين زيدان المستقلين لرئاسة المناصب الوزارية التي يشير إليها الليبيين باسم "المناصب السيادية"، والتي تشمل وزارة الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية والعدل والمالية، والتعاون الدولي، وهذه الصيغة استدعت ما يكفي من الدعم للحصول على موافقة المؤتمر الوطني العام علي الحكومة، ولكن خلقت التوترات داخل الحكومة وتضاءلت قدرة زيدان في السيطرة على حكومته، واستمرار الخلافات أضاع الزخم الإيجابي الذي ساد أثناء الانتخابات التي جرت في 7 يوليو 2012.

كما انتخب المؤتمر الوطني محمد المقريف رئيسا له وهو يعد رئيس الدولة ولكن كانت سلطات منصبه وعلاقته مع حكومة زيدان غير واضحة تماما، كما كان يمثل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكثيرا ما كان يمثل ليبيا في المحافل الدولية كما في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في نيويورك في سبتمبر 2012. ولمعجبيه كان المقريف يعد زعيما قويا وحاسما أثبت مؤهلاته الثورية من خلال المشاركة

---

[10] - Wolfram Lacher, "Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps, and Conflicts in the New Libya," SWP Research Paper, May 2013.

[11] -Interview, Tripoli, February 3, 2013.

في جماعة المعارضة التاريخية، الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، ولمنتقديه، كان يمثل الاستبداد السلطوي في أسلوب إدارته، وتجاوز سلطاته باستمرار.

وهذه الانقسامات والتناقضات الداخلية جعلت من الصعب على المؤتمر العام أن يحكم البلاد، فالمؤتمر سرعان ما وجد نفسه تحت رحمة الشارع المضطرب، وخاض النقاش حول قانون التطهير، والمعروف باسم، قانون العزل السياسي، ووصل إلى درجة الأزمة في النصف الأول من عام 2013. بالرغم من أن أشكال التطهير أمر طبيعي في حالة ما بعد الصراع، كما هو الحال في العراق، إلا أنه في ليبيا المسألة ذهبت أبعد من ذلك وأصبحت الجماعات الاسلامية المتشددة التي لم تتلوث سمعتها بالمصالحة مع نظام القذافي تسعي إلي تعزيز السيطرة ومحاربة المعتدلين.



في 17 فبراير 2013 المصورة، رئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف يلوح بعلامة النصر في الحشود خلال الاحتفال بالذكرى الثانية للثورة الليبية في بنغازي، ليبيا. أقر البرلمان الليبي قانونا في 5 مايو عام 2013، الذي أضع المسؤولين الذين تولوا مناصب عليا في عهد الرئيس المخلوع معمر القذافي من تولي مناصب حكومية رفيعة المستوى، وهي خطوة يمكن أن تنحي كثيرا من النخب السياسية في البلاد من مناصبهم بما في ذلك المقريف. AP المصور/محمد هالون.

RAND *RR577-3.1*

دمّر محتوى القانون والطريقة التي نوقش بها شرعية الحكومة وأثار مخاوف بشأن التزام بعض الجماعات بتحقيق الانتقال السلمي. وأخيرا صدر قانون العزل السياسي في نهاية المطاف في مايو 2013 باسم قانون رقم 13، وأثار الخلافات بين أكبر الكتل في المؤتمر الوطني العام وهما كتلة التحالف الوطني، وجماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في حزب العدالة والبناء، ويترأس كتلة التحالف الوطني محمود جبريل الذي شغل العديد من المناصب الرفيعة في نظام القذافي، وبالتالي كان له مصلحة في ضمان تساهل القانون مع هذه المسألة.

بالإضافة إلى المصالح الحزبية المعينة، أثار القانون مشاعر قوية بين عامة الناس حيث أظهرت استطلاعات الرأي أن أغلبية كبيرة من الليبيين تؤيد استبعاد المسؤولين الرفيعي المستوى في عهد القذافي من الحياة العامة[12]، فعلى سبيل المثال، في استطلاع للرأي أجري علي حوالي 1200 شخص في أوائل عام 2013، حث 64% من المستطلعين علي إقرار قانون العزل السياسي الذي من شأنه أن يشمل من تولوا "المناصب القيادية" في عهد القذافي بينما في المقابل عارض ما نسبته 18% فقط من المستطلعين مثل هذا القانون. وفي استطلاع آخر أجراه المعهد الوطني الديمقراطي، يفضل 69% شكلا من أشكال الاستبعاد السياسي[13].

ومن بين الأقليات التي كان لديها تحفظات حول القانون العديد من النخب المغتربة والذين يرون أن ضرر القانون سيكون كبيرا نظرا للحاجة إلي خبرة التكنوقراط أو أنه قد يقود إلي رد فعل عنيف من المجموعات التي كانت تعمل مع نظام القذافي، وكذلك من شأنه أن يخلق التصدع بين الدولة الجديدة والمجتمعات المحلية التي استفادت من حكم القذافي، مثل سرت، وبني وليد، وتاورغاء، وغات، وبالتالي خلق المزيد من خطر الفتنة، بينما القانون الأكثر تساهلا يمكن أن يسهل عودة المنفيين من مصر وتونس المجاورتين.

وفي النهاية أخذ النقاش العام يتم بطريقة فظة لفرض القانون من قبل الثوار الذين عارضو بشدة مشاركة ما يصفونهم ببقايا النظام السابق في النظام السياسي الجديد، وقاموا بمحاصرة الوزارات الحكومية، وإيقاف عمل المؤتمر الوطني، وهددوا سلامة رئيس الوزراء[14]، الأمر الذي أرهب في نهاية المطاف المؤتمر الوطني

---

[12] - Al-Manara, "Istitlā ' lil Rā' ī Yuzhir Anna Akthar min 64% min Istatala 'at Arā 'ihim ma ' Qānūn al- 'Azl al-Siyāsī fī Lībīya [An Opinion Poll Shows That More Than 64% of Those Polled Are for the Political Isolation Law in Libya]," March 7, 2013.

[13] - National Democratic Institute, 2013a.

[14] - Hadi Fornaji, "Blockades Polarizing Libya; Militiamen Now Hit Electricity Ministry,"

العام وأجبره علي تمرير النسخة الصارمة من قانون العزل السياسي. بالرغم من أن العديد من أعضاء المؤتمر الوطني العام أعربوا بشكل خاص عن تحفظهم على القانون، ولكن عندما جاء الوقت للتصويت، وافق 164عضوا علي مشروع القانون، فيما امتنع أربعة اعضاء فقط ولم يعارضه أحد[15]، وقد شعروا بالضغط عليهم وكان أول المشمولين بالقانون رئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف الذي خدم كسفير في الهند وإضطر لإعلان دعمه للقانون.

الصندوق رقم (3–1) دور الجماعات الليبية في المنفي:

لعبت الجماعات المنفية دورا مهما ولكن أحيانا مثيرا للجدل في الانتقال السياسي في ليبيا وهذه الجماعات تشمل الأشخاص الذين خرجوا من ليبيا طواعية للبحث عن حياة أفضل، وكذلك الأشخاص المعارضين الذين فروا بعد فشل محاولتهم لقلب نظام الحكم، وكان العديد من المنفيين في هذا المعسكر الأخير أعضاء في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، والتي تعمل كمجموعة معارضة لنظام القذافي، وتحتوي علي العديد من التيارات العقائدية المختلفة، وبعض من هؤلاء أعمارهم في الستينيات وعادوا بعد عدة عقود في المنفى[16]. ومن هذه الشخصيات الرئيسية في عملية الانتقال السياسي في ليبيا، الرئيس السابق للمؤتمر الوطني العام محمد المقريف، ورئيس الوزراء علي زيدان، ورئيس الوزراء المرشح ونائب رئيس الوزراء السابق مصطفى أبوشاقور، رئيس الوزراء السابق عبد الرحيم الكيب، وزير النفط السابق علي الترهوني.

وهؤلاء الأشخاص لديهم مؤهلات عليا فعلى سبيل المثال مصطفي أبوشاقور، وعلي الترهوني، وعبدالرحيم الكيب جميعا لديهم شهادات الدكتوراه من جامعات الولايات المتحدة الامريكية، وعملوا كأعضاء هيئة تدريس بها، كما أن محمد المقريف وعلي زيدان عملا في السلك الدبلوماسي الليبي قبل أن يتحولا إلي معارضين للقذافي، ولا يقتصر هذا الملف على مجرد الطبقة العليا من القيادة السياسية الجديدة في ليبيا، بل العديد من أعضاء المؤتمر الوطني العام كما في العضو حسن الأمين الذي استقال مؤخرا والذي كان منفيا لفترة طويلة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية. في مجلس الوزراء الذي يترأسه علي زيدان، هناك11 وزيرا من 30 وزيرا لديهم مؤهلات عليا من الجامعات الغربية[17].

Libya Herald, May 2, 2013.

15 - GNC, “Al-Mu’tamar al-Watanī al-‘Āmm Yuqirr Qānūn al-‘Azl al-Siyāsī [The GNC Approves the Political Isolation Law],” May 5, 2013.

16 - At 72, Magariaf is about a decade older than the others cited in this paragraph.

17 - Short biographies of the ministers in the Zeidan cabinet are available, in Arabic, from the National Center for the Support of Decision-Making.

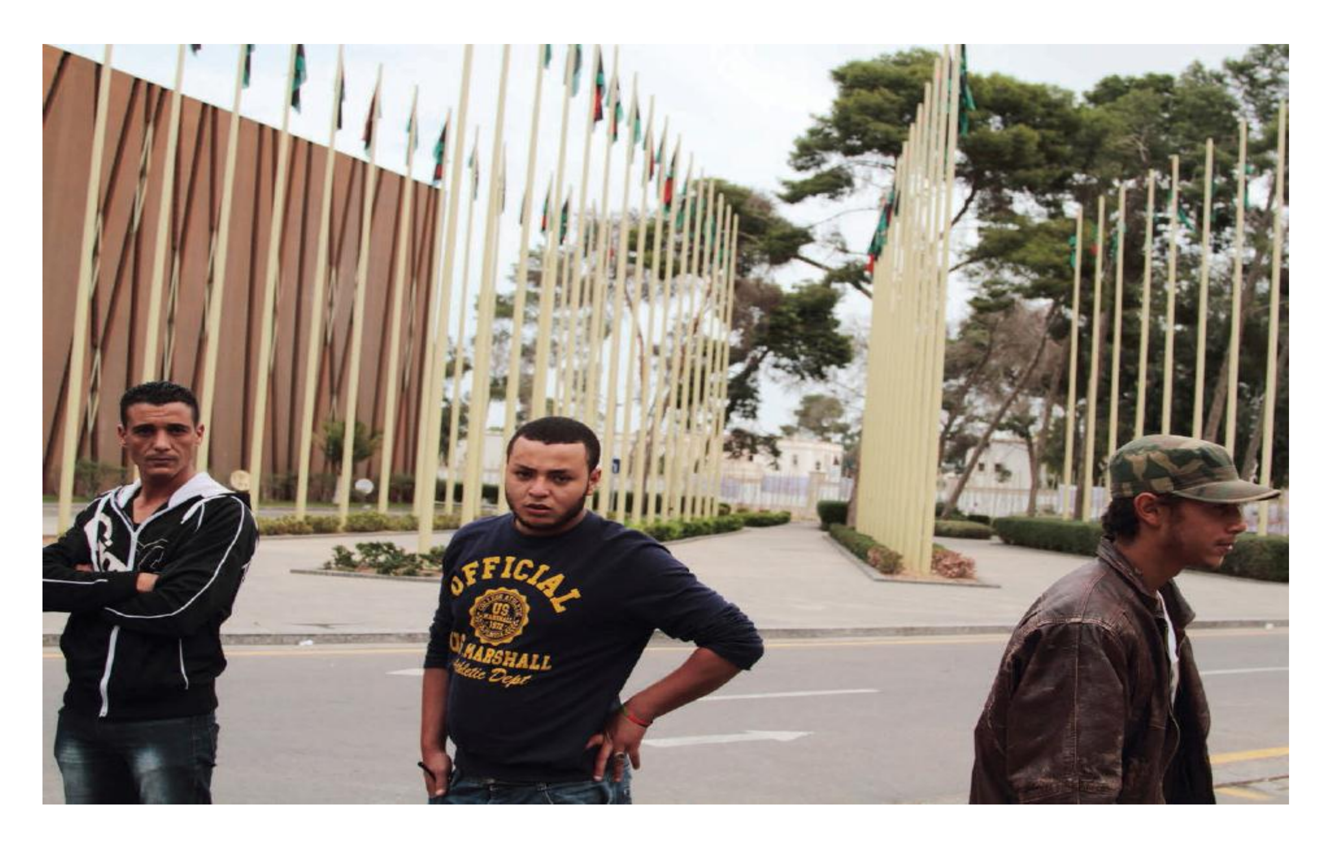
كذلك رئيس المؤتمر الوطني الحالي نوري أبوسهمين، درس أيضا في المملكة المتحدة، وفي بعض الأحيان يشار إلى هؤلاء الأفراد علي سبيل الدعابة من قبل بعض المواطنين الليبيين الآخرين على أنهم ذوي (بطاقات دبل شفرة) في إشارة إلي امتلاكهم الجنسية الليبية وجنسية أخرى.

والمشكلة الأساسية هي اتهام هذه الجماعات بأن ولائها مزدوج فعلي سبيل المثال في عراق ما بعد الحرب، حيث لعب السياسيين المنفيين دورا بارزا في الحياة السياسية العراقية وكثيرا ما كان ينظر لهؤلاء علي أنهم طابور خامس من النفوذ الأجنبي، فكثيرا ما صور نوري المالكي وعبد العزيز الحكيم من قبل منتقديهم بوصفهم دمى في يد إيران، وعلى الجانب الآخر كان ينظر لإياد علاوي باعتباره المفضل لدى تركيا وطارق الهاشمي أقرب إلى المملكة العربية السعودية. وفي حالة ليبيا، فإن جماعة المنفى ليس لها نفس حالة العراق، فالهوية الطائفية واحدة في ليبيا بينما في العراق هناك تعدد طائفي وإثني وقد يتهم هولاء بأنهم ينتمون لولائهم الطائفي قبل الوطني فالمالكي وآل الحكيم هم من الشيعة، في حين أن علاوي والهاشمي هم من السنة.

فضعف محمد المقريف وعلي زيدان ومصطفي أبو شاقور ليس بسبب النظرة إليهم علي أنهم عملاء للغرب، ولكن لأنهم أقل دراية بالحقائق الراهنة في ليبيا ويفتقرون إلى علاقات قوية مع سماسرة السلطة الجديدة في البلاد. وقد تم تمكين جماعة المنفي من قبل ثورة 17 فبراير ولكنهم لم يتواجدوا على الأرض في بداية هذه الثورة، كما أنهم تأخروا في التعرف علي قادة الميليشيات والمجالس المحلية التي نشأت لتنظيم وملاحقة معارضي ثورة 17 فبراير.

وكان العديد من المنفيين من ذوي الخبرة الأكاديميين ولكن خبرتهم في العمل السياسي قليلة. ومع هذا كانت لديهم النوايا الحسنة أو المهارات التحليلية للعمل للفردي مثل عبدالرحمن الكيب، لكنه كان مبتديء نسبيا في عالم السياسة، وبالمثل عندما إنتخب أبو شاقور من قبل المؤتمر الوطني العام لرئاسة الوزراء، قال إنه حاول مرتين لتشكيل حكومة تكنوقراط بدلا من تقسيم الوزراء بين الفصائل السياسية والقبلية الرئيسية[18]. وكان عدم استعداده للعب بالأوراق السياسية سببا في حجب الثقة عنه وخسر التصويت في المؤتمر الوطني العام.

[18]- Interview with Shagur, Tripoli, February 5, 2013.



في 1 نوفمبر 2012، الصورة، شباب يمثلون الثوار السابقين القادمين من مختلف مدن ليبيا تجمعوا أمام مبنى المؤتمر الوطني العام في طرابلس، ليبيا. قبل بضعة أيام، قطع المتظاهرون المسلحون الطريق الرئيسي المؤدي إلى البرلمان وتعهدوا بعدم تركه حتى يتم استبعاد أعضاء النظام السابق في المؤتمر من الحياة السياسية. وقال المتحدث إن خمسة من سبعة وعشرين وزيرا تم إعادة النظر فيهم بعد أن ثارت المخاوف بشأن علاقتهم مع النظام المخلوع لكن ذلك لم يكن كافيا بالنسبة للمحتجين، الذين حاولوا اقتحام المبنى إلا أن قوات الأمن أعاقتهم (الصورة/ غازي الأدرسون Ap) *RR577-3.2* **RAND**.

تمرير قانون العزل السياسي:

تمرير قانون العزل السياسي أدي إلي إقصاء قسري لعدد من كبار المسؤولين، بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس للمؤتمر الوطني، ووزير الداخلية[19]. هيئة النزاهة الوطنية تعتبر هيئة مستقلة[20]، وتم تأسيسها لتنفيذ أحكام القانون وهي مسؤولة عن تطبيق المعايير العامة وقد تم تلافي تنفيذ بعض قرارتها من خلال الاستقالات الطوعية لبعض المسؤولين كما في رئيس الموتمر محمد المقريف وجمعة عتيقة وعاشور شوايل وكانت النتيجة هي فقدان بعض البيروقراطيين الأكثر خبرة في ليبيا وترتب على ذلك انخفاض في القدرات المؤسسية الضعيفة أصلا، كما قامت بعزل أي ضابط عمل في منصب قيادي في عصر القذافي الأمر الذي

[19] - Full Arabic-language text of the political isolation law can be accessed from the GNC’s website.

[20] -This unwieldy name comes from the Arabic, Hay’at Tatbīq Ma‘āyīr Tawalī al-Manāsib al-‘Amma

عقد بشكل خطير جهود إصلاح القطاع الأمني، بل توقف بالفعل وأخيرا فإن إقرار قانون العزل السياسي قد عزز من سطوة الإسلاميين.

التحديات الدستورية:

ضعف المجلس الوطني الانتقالي، والحاجة لعقد الانتخابات، وصعوبات تشكيل الحكومة بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام، والانقسامات داخل المؤتمر، والخلاف حول قانون العزل السياسي، وفوق كل ذلك، الوضع الأمني غير المستقر على الدوام، أعاق كثيرا من عمل الدولة الانتقالية في ليبيا، وبالتالي توقف التقدم نحو وضع الدستور. بالرغم من أن انتخابات المؤتمر الوطني العام أجريت وفقا للجدول الزمني المحدد خلال الحرب، إلا أنه سرعان ما وقعت انتكاسات خطيرة.

وكان العائق الأساسي يتمثل في مسألة الكيفية التي سيتم بها تأسيس لجنة صياغة الدستور، ودارت التسأولات حول ما إذا كان سيتم تعيين الهيئة من قبل المؤتمر الوطني العام أو ما إذا كان سيتم انتخابها مباشرة من قبل الشعب وفي الأصل كانت اللجنة تؤسس بالتعيين، ولكن المجلس الوطني الانتقالي وتحت ضغط من الفيدراليين، غير موقفه في نهاية فترة ولايته، ودعم الانتخاب المباشر بدلا من ذلك[21] . وفي قرار لاحق من قبل المحاكم الليبية ألغت بموجبه قرار المجلس الوطني الانتقالي، ولكن بقيت المسألة مفتوحة، وفي 10 أبريل عام 2013، صوت المؤتمر الوطني العام لصالح الانتخاب المباشر.

وأصبح الدور الرئيسي للمؤتمر الوطني يتمثل في صياغة الدستور وبالتالي تمرير قانون الانتخابات الذي من شأنه أن يمكن من انتخاب لجنة صياغة الدستور في شهر يوليو، وأخيرا وافق المؤتمر الوطني علي القانون، ومن المتوقع إجراء انتخابات لجنة الصياغة في مطلع عام 2014 وبالتالي فإن الصياغة الفعلية للدستور سترفع حتما عددا من القضايا الساخنة، كما في تحديد دور الدين في الدولة وميزان القوى السياسية بين الحكومة المركزية والمسؤولين المحليين.

وبالنسبة لمسألة الهوية، من المرجح أن تعتمد لغة مماثلة لنظرائهم في مصر وتونس بعد الثورة التي أكدت دساتيرها علي هوية الدول العربية الإسلامية[22]، ولكن المربك هو كيف سيكون تعامل الليبيين مع

---

[21] - Karim Mezran and Duncan Pickard, "Libya's Constitutional Process: Moving Forward?" The Atlantic Council, April 13, 2013.

[22] - Article One of Egypt's Constitution states "The Egyptian people are a part of the Arab and Islamic communities." At the time of this writing, Tunisia has yet to produce a final version of its constitution, but Article 1 of the latest draft (dated from December 2012) states

حقوق الأقليات فالغالبية العظمى من الليبيين هم من العرب ولكن لا يزال هناك جالية كبيرة من الأمازيغ في ليبيا تنظر إلي الأمازيغية باعتبارها لغتهم الأم، بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد صغير من السكان التبو التي تتحدث باللهجات المحلية، وإذا ما تم منح هذه الأقليات الحقوق اللغوية فسيكون ذلك مؤشرا هاما علي مراعاة حقوق الهوية العرقية للأقليات في الدولة.

ومن المرجح أن يكون دور الشريعة الإسلامية في النظام القانوني أحد الاهتمامات الرئيسية في ليبيا فالبلاد سكانها مسلمون منهم حوالي 97%من السنة، وهناك اختلافات بين الجماعات المسيطرة في البلاد حول كيفية تطبيق الإسلام في المجتمع[23]. بالرغم من أن العديد من الليبيين يرون أن بلادهم تتمسك بالاعتدال إلا أنه بعد الحرب ظهرت جماعات متشددة اسلاميا، ويعتقد معظم الليبيين أن شكل النظام السياسي في ليبيا يجب أن يغلف بالإسلام، بالرغم من أن وجهات نظرهم حول ما يعنيه ذلك تختلف، فعلى سبيل المثال، فإن الغالبية من الرجال والنساء 81% يعتقدون أن المرأة يجب أن ترتدي الحجاب، كذلك يعتقدون أن على الدولة تشجيع المرأة على القيام بذلك[24].وضمن هذه المعايير ستكون الاختلافات حول كيفية تطبيق الاسلام في المجتمع الليبي قائمة .

وسوف تختار ليبيا مثل جيرانها الشريعة الاسلامية كمصدر في دستورها ولا ينبغي أن ينظر إلى هذا باعتباره علامة خطر في الغرب لأنه حتى في الدول العلمانية ذات الأغلبية المسلمة من السكان تكون الشريعة الاسلامية مصدرا من مصادر التشريع وأحيانا المصدر[25] الرئيسي للتشريع. وما هو أكثر أهمية هو كيفية تعريف الشريعة الاسلامية، بعبارة أخرى، هل يقصد بها المفهوم الضيق للشريعة الإسلامية أم أنها تشمل المفهوم الواسع؟ والاعتبار الثاني المهم هو ما إذا كان الدستور يحدد الهيئات التي تتولي مطابقة القوانين للشريعة الإسلامية، الاعتبار الثالث والأخير المتعلق بالشريعة هو كيف يتم دمج أحكامها في قانون الأسرة، فحتى في الدول ذات الأغلبية المسلمة التي تعمل بموجب القانون المدني غالبا ما يخضع قانون الأسرة للأحكام الإسلامية في حقوق الزواج والميراث وحضانة الأطفال، وهكذا دواليك ،وفي ليبيا فإن الدقة لمطابقة

---

that "Islam is [Tunisia's] religion and Arabic is its language

[23] - Central Intelligence Agency, "Africa: Libya," *The World Factbook*, 2013.

[24] - Megan Doherty, "Building a New Libya: Citizen Views on Libya's Electoral and Political Process," National Democratic Institute, May 2012a; Megan Doherty, "Give Us Change We Can See: Citizen Views on Libya's Political Process," National Democratic Institute, December 2012b; National Democratic Institute, 2013a.

[25]- In Egypt's constitution, *shari'a* is identified as the principal source of legislation. This was the case before the January 25th Revolution and the wording remains the same after the Constitution was rewritten in 2012.

قانون الأسرة مع الشريعة من المرجح أن تكون موضوع مهم بين الأطراف المختلفة حول تطبيق الشريعة الاسلامية.

إن نطاق السلطة الاتحادية هي أشد العقبات التي تواجه واضعي الدستور في ليبيا، فهي أكبر من مسألتي الحقوق والشريعة حيث لاحظ متتبعي الشأن الليبي أن انتخابات يوليو 2012 قد هدئت النقاش الفيدرالي، فنسبة المشاركة الانتخابية قد تكون مؤشرا قويا على أن الليبيين يريدون دولة موحدة، ولكن الاختلاف حول مسألة الحكومة المركزية وتوزيع السلطة هي مثار خلاف بين الليبين، والحقيقة أن لجنة الستين تتألف من 20 عضو عن كل إقليم من الأقاليم الثلاثة في ليبيا وهي نفس الصيغة التي تم استخدامها لكتابة الدستور الليبي في عام 1951 وهي أكبر دليل على حساسية القضايا الإقليمية في المجتمع الليبي.

درجة اللامركزية التي يرغب واضعو الدستور في ليبيا اعتمادها في نهاية المطاف لا تزال مسألة مفتوحة، ولكن من المرجح أن تركز المناقشات على العديد من القضايا المترابطة منها نطاق السيطرة الاتحادية على الموازنة الاستثمارية في البلاد، وأولئك الذين يحبذون المركزية من المرجح أن يدعو إلى السيطرة الاتحادية علي الميزانية وذلك لاسترضاء المعارضين من خلال التنازل في إشارة إلى استحقاق الليبيين لمبدأ تساوي موارد الدولة في حين أن الليبيين من المناطق المهمشة تاريخيا، وخاصة من الشرق، قد يدعون إلى تكريس توزيع ثابت من الانفاق الحكومي على المناطق بالتساوي كما هو الحال في إقليم كردستان العراق اليوم. وبالمثل سوف تكون هناك المناقشات حول من يمارس السيطرة على قوات الأمن، فدعاة المركزية من المرجح أن يجادلوا بأن الدولة يجب أن تمارس رقابة صارمة على كافة الأجهزة الأمنية بينما الآخرون يرون أن قوات الأمن المحلية تعتبر ضامن ضد عودة الدولة السلطوية.

التوقعات السياسية :

بحلول نهاية عام 2013 كان السخط حول المؤتمر الوطني العام قد أصبح على نطاق واسع، والسياسة الرسمية في ليبيا أصبحت أقل أهمية، فإثنين من المجموعات الرئيسية في البرلمان فشلت في التوصل إلى تسويات سياسية على القضايا الكبرى، واختارت أسلوب المقاطعة أو التهديد بالمقاطعة بدلا من الانخراط في النقاش الحقيقي وهذاأعطى انطباعا بأن الأحزاب السياسية الرئيسية في المؤتمر الوطني العام كانت تنظر إلى الإنتخابات القادمة فقط[26].

[26] - Interview with Libyan analyst in Tripoli, February 1, 2013; interview with Libyan politician in Tripoli, February 3, 2013.

والمؤتمر الوطني يفتقر إلى المصداقية نتيجة لتجاوز صلاحيته من جهة، ولإنجازاته القليلة من جهة أخرى. وقد صرح الثلاثة أعضاء من المؤتمر الوطني الذين تم مقابلتهم في هذه الدراسة أن المؤتمر لديه شعبية منخفضة لدي الجمهور وبالتالي لن يكون بمقدوره تحديد "لجنة الستين" التي من شأنها أن تقوم بصياغة الدستور في ليبيا، وبدلا من ذلك دعا الذين تم مقابلتهم إلي تأييد الانتخاب المباشر للجنة لتجنب العيوب التي من شأنها أن تأتي من ارتباطهم بالمؤتمر، في حال تم إختيارهم من قبل المؤتمر حسبما خطط المجلس الوطني الإنتقالي.

انتهت ولاية المؤتمر الوطني العام في فبراير عام 2014. وفي أثناء كتابة هذا التقرير، أصدر المؤتمر الوطني قرارا مثيرا للجدل مدد بموجبه ولايته حتى نهاية عام 2014. وفي ليبيا أصبحت الميليشيات أكثر رسوخا، واستمرت حالة انعدام الأمن، وحيث الدولة لا تمارس سيطرة تذكر في مناطق بأكملها من البلاد، فإن هناك شكوك حول أهمية العملية السياسية الرسمية من قبل العديد من المراقبين. وسماسرة السلطة الحقيقيين في مرحلة ما بعد القذافي في ليبيا هي الميليشيات التي تتحكم في نقاط العبور الاستراتيجية الرئيسية، والأشخاص الذين يتحدون السلطة الدينية للمفتي، وزعماء القبائل على الصعيد الوطني. فالعملية السياسية الديمقراطية التي يعتقد العديد من الليبيين أنهم يقاتلون من أجلها قد توقفت بشكل خطير. وبعض الخطوات التي يمكن اتخاذها للعودة مرة أخرى إلي المسار الصحيح سيرد ذكرها في الفصل السادس، ولكن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها.

الفصل الرابع: الاستقرار الاقتصادي واقتصاد النفط

الحروب الأهلية في معظم الأحيان تحدث في الدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للحفاظ على مؤسسات الحكم الأساسية وتوفير الخدمات العامة، وليبيا تعد دولة ثرية بالمقارنة مع العديد من البلدان التي مزقتها الحروب الأخرى، وكان هناك توقعا بوجود مستويات عالية في نصيب الفرد من الدخل القومي بعد انتهاء الصراع، وكذلك كان من المتوقع عودة النشاط الاقتصادي على نطاق واسع بعد الحرب. وبدوره كان من المتوقع أن التحسن الاقتصادي يسهل عملية الانتقال السلمي للسلطة وتخفيف الأعباء المالية على الجهات المانحة الدولية. من الناحية النظرية ينبغي أن تكون ليبيا في وضع جيد لدفع فاتورة إعادة الإعمار الخاصة بها، فالثروة الجيدة والمستوي التعليمي الجيد للسكان تشكلان فرصة جيدة لتوفير فرص العمل التي من شأنها أن تساهم في سهولة نزع السلاح وإعادة إدماج الثوار.

ولسؤ الحظ فإن الانتعاش الاقتصادي في ليببيا ما بعد الحرب لم يكن متمشيا مع الخطة الموضوعة بسبب تعثر العملية السياسية وإنعدام الأمن. وقد تعافى إنتاج النفط بسرعة إلى مستويات ما قبل الحرب ولكن سرعان ما كان تصاعد انعدام الأمن عائقا رئيسيا أمام التقدم على المهام الاقتصادية الأخرى. فالعنف شتت اهتمام الحكومة وأدي إلي تخويف العمال والمستثمرين الأجانب، وكلاهما كان في حاجة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الناجح، ولبعض الوقت كانت ليبيا قادرة على العيش بشكل معقول على عائدات النفط. ولكن للأسف بعد ثمانية عشر شهرا من مقتل القذافي، وحدوث الاضطرابات السياسية، وتزامن ذلك مع ضعف الدولة الليبية الأمر الذي سمح للعصابات والميليشيات بالسيطرة على مرافق إنتاج النفط المتعددة، وتراجع إنتاج النفط إلى مستويات منخفضة بشكل خطير، مما يدل على مدى ضعف اقتصاد البلاد.

فموارد الطاقة في ليبيا نعمة ونقمةعلى حد سواء، فمن ناحية، فإنها حررت ليبيا من بعض القيود الاقتصادية التي تواجهها البلدان الأخرى بعد الحرب، وينبغي أن يساعد ذلك في تشجيع أوروبا، وبدرجة أقل الولايات المتحدة، للاهتمام بمستقبل ليبيا، وبالتالي هذا يقلل من فرصة إهمال صناع السياسة الغربيين لليبيا.

ومن ناحية أخرى فإن الثروة النفطية في ليبيا خلقت بعض المشاكل المتوقعة وغير المتوقعة، فإذا كانت الثروة النفطية قد قللت من الحاجة للمساعدات الخارجية، فإنها في نفس الوقت جعلت من الصعب على الجهات الدولية الفاعلة التأثير على السياسة الليبية. فالمجتمع الدولي يقدم المساعدات الخارجية، وقوات حفظ

السلام في حالات ما بعد الصراع، ولكن المساعدات ليست عاملا كبيرا في حالة ليبيا. كما أن الثروة النفطية في ليبيا لم تساهم بشكل كبير في التنمية وفي بناء المؤسسات الاقتصادية الليبية والإدارة العامة، وعلي المدى الطويل فإن اعتماد ليبيا على النفط والغاز قد يشكل تحديا لاستقرار الجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية، وخاصة إذا لم تتحسن الظروف المتعلقة بتنويع الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص.

وفي ظل الظروف الأمنية السائدة ستكون المعركة الاقتصادية شاقة. فهشاشة قبضة الحكومة الليبية على السلطة تعني أن معظم السياسات الاقتصادية تهدف إلى حشد القوة، وشراء الوقت والولاء، وهذا أمر مفهوم، ولكن ليس طريقة للإصلاح وتحقيق النمو.

الانكماش والانتعاش في إنتاج النفط في ليبيا:

إنكمش النشاط الاقتصادي بشكل حاد خلال الحرب حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام 2011 بنسبة 60% عن عام 2010، وكان هذا الانخفاض يرجع إلى حقيقة أن إنتاج النفط انخفض من 1.77 مليون برميل يوميا إلى مجرد 22000 ألف برميل يوميا. بالإضافة إلى ذلك تواجه ليبيا العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1971 عندما بدأت الثورة في فبراير 2011. وقد أحرز الاقتصاد الليبي تقدم قبيل نهاية الحرب من خلال الإفراج عن بعض من تلك الأموال، ولكن السلطات الليبية لم تكن قادرة على الوصول إلى جميع الأموال التي تم تجميدها، فالحصول على النقد الأجنبي كان محدود والعمال الأجانب الذين فروا من البلاد تركوا العديد من الوظائف الشاغرة[1].

لحسن الحظ كان الضرر الاقتصادي بسبب الصراع ضئيلا نسبيا. فالشرق الليبي وقع تحت سيطرة الثوار في وقت مبكر من الصراع، وكانت هناك أضرار محدودة، بينما مصراتة ومدن أخرى شهدت قصفا كبيرا أثناء القتال، ولكن كانت الخسائر في البنية التحتية الرئيسية والصناعات التحويلية في ليبيا بسيطة، وتضررت المدن المؤيدة مثل سرت وبني وليد بشكل أكبر في الأسابيع الأخيرة من الحرب، ولكن بالرغم من أن عملية إعادة الإعمار البطيئة يبدو أنها قد أدت إلي صراع إلا أنها لم تكن عائقا رئيسيا أمام الانتعاش الاقتصادي الوطني، كما أن حلف شمال الاطلسي كان قد سعي إلي ضمان أن صناعة النفط والغاز في ليبيا لن تتضرر أو تعطل بشكل خطير من جراء العمليات العسكرية في ليبيا.

---

[1] - Ralph Chami Ahmed Al-Darwish, Serhan Cevik, Joshua Charap, Susan George, Borja Gracia, Simon Gray, and Sailendra Pattanayak, *Libya Beyond the Revolution: Challenges and Opportunities*, Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2012.

بالرغم من أن حلف شمال الأطلسي تجنب استهداف البنية التحتية الليبية، إلا أن إنتاج النفط انخفض انخفاضا حادا نتيجة للقتال على الأرض انظر الشكل (4–1). ليبيا لديها 47.1 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة، وهي أكبر كمية في أفريقيا. وعالميا تعد من أكبر عشر دول تمتلك احتياطي نفطي، والشكل (4–3) يوضح إنتاج النفط في ليبيا مقارنة بأكبر عشر دول منتجة. وليبيا لديها أيضا احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي[2]. قبل الثورة، كان انتاج النفط 1.77 مليون برميل يوميا، أو ما يقرب من 2% من الانتاج العالمي. وانخفض هذا الإنتاج إلى مجرد 22000 ألف برميل يوميا بحلول يوليو 2011[3]. وأغلقت تقريبا جميع مرافق إنتاج النفط في ليبيا كما يوضحه الشكل (4–2)، ولحسن الحظ بعد الحرب مباشرة ارتفع إنتاج النفط مرة أخرى، ووصل إلى 1.6 مليون برميل يوميا بعد عام من مقتل القذافي[4]. ويشكل النفط أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، و95% من عائدات صادراتها، ونحو 90% من عائدات الحكومة[5].

---

[2] - U.S. Energy Information Administration, “Libya: Analysis,” June 2012.

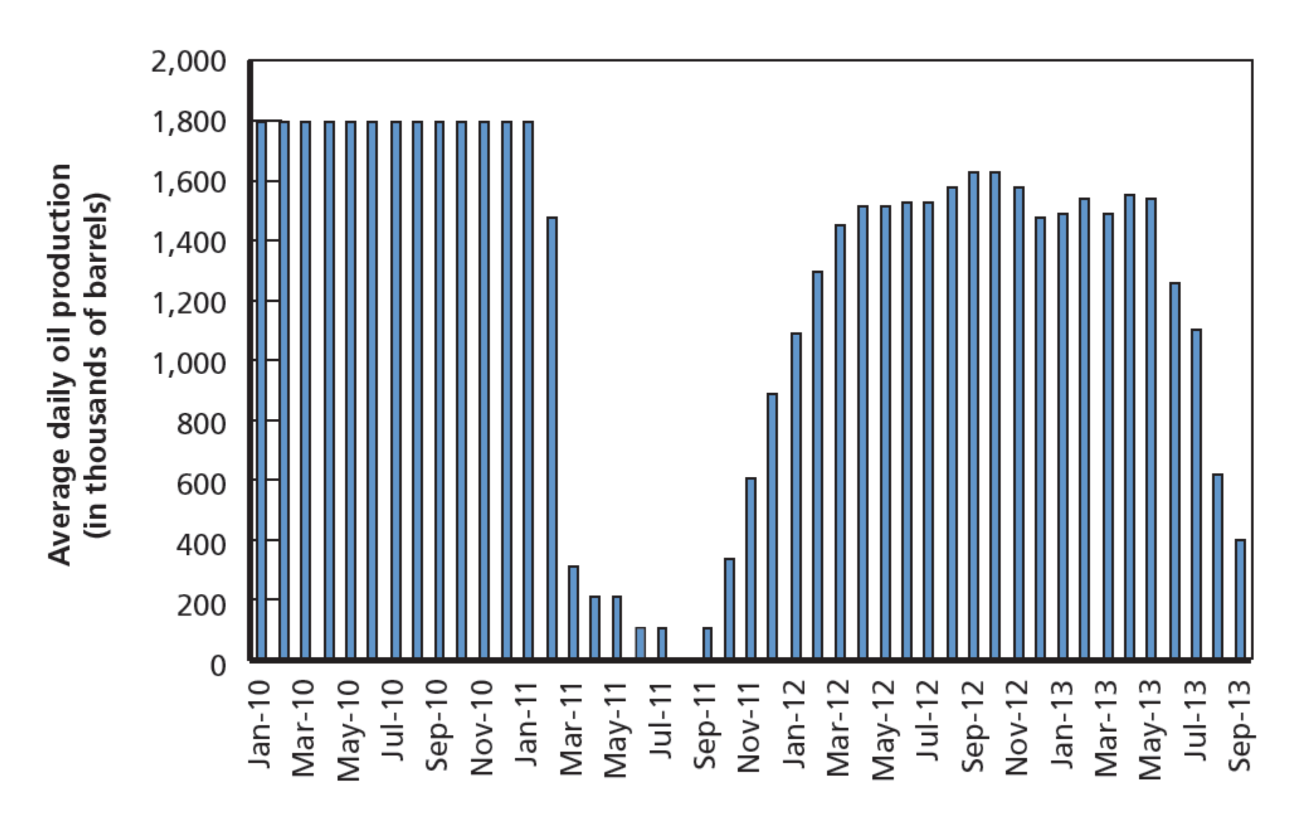
[3] - Chami et al., 2012.

[4] - U.S. Energy Information Administration, 2012.

[5] - Chami et al., 2012; Mohsin Khan and Karim Mezran, “The Libyan Economy After the Revolution: Still No Clear Vision,” Atlantic Council Issue Brief, August 28, 2013.



الشكل رقم (4–1) الانتعاش وتراجع الإنتاج اليومي للنفط في ليبيا للفترة 2010–2013



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، "إحصائيات الطاقة الدولية" بيانات عن إنتاج النفط العالمي، عام 2013.

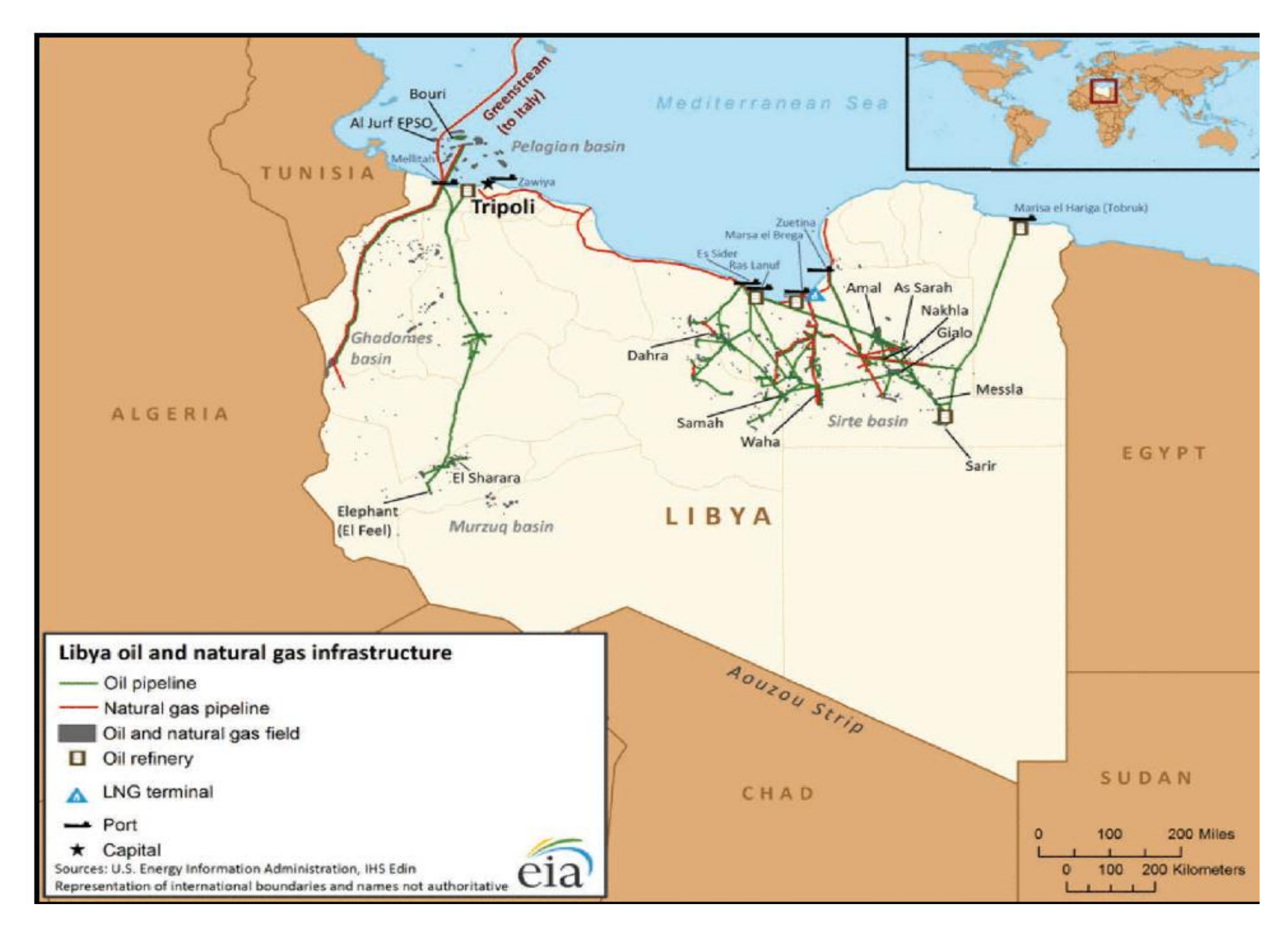
RAND *RR577-4.1*

ونظرا لهذا الاعتماد على المورد الوحيد ألا وهو النفط، فإن العودة السريعة لإنتاج النفط كانت مهمة جدا، وموضع ترحيب، وخطوة ناجحة رغم أنها ليست من الصعوبة بمكان.

لعنة النفط وتحديات الاقتصاد السياسي في ليبيا:

إذا كانت الثروة النفطية في ليبيا توفر فوائد في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، فإنها تطرح أيضا مخاطر على المدى الطويل وخصوصا عندما يتعلق الأمر ببناء مؤسسات سياسية ديمقراطية دائمة. فعندما تكون الثروة النفطية في البلاد كبيرة وتسيطر عليها الدولة، فستكون هناك حوافز كبيرة للفساد والاستيلاء عليها من قبل الجماعات الفردية.

الشكل رقم (4–2) البنية التحتية للطاقة في ليبيا



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (سبتمبر 2013) | **ملاحظة:** LNG: غاز طبيعي مسال | *RR577-4.2* **RAND** |

وفي كثير من الحالات تساهم هذه الديناميكية في صعود الاستبداد أو إنهيار الدولة وما يعرف أحيانا باسم لعنة النفط أو الموارد[6]. وأصبحت السيطرة على النفط الآن عاملا في التوترات الإقليمية وغيرها.

وأدت السيطرة علي المنشآت النفطية من قبل الميليشيات في عام 2013 إلي انخفاض إنتاج النفط إلى أدنى مستوى له بعد الحرب، ووصل إلي 160.000 برميل يوميا في سبتمبر، وهذا يكلف الحكومة الليبية 130 مليون دولار في اليوم الواحد كفاقد من إيراداتها[7]، وهذه الاضطرابات تؤدي إلى إنصراف الشركات الأجنبية

---

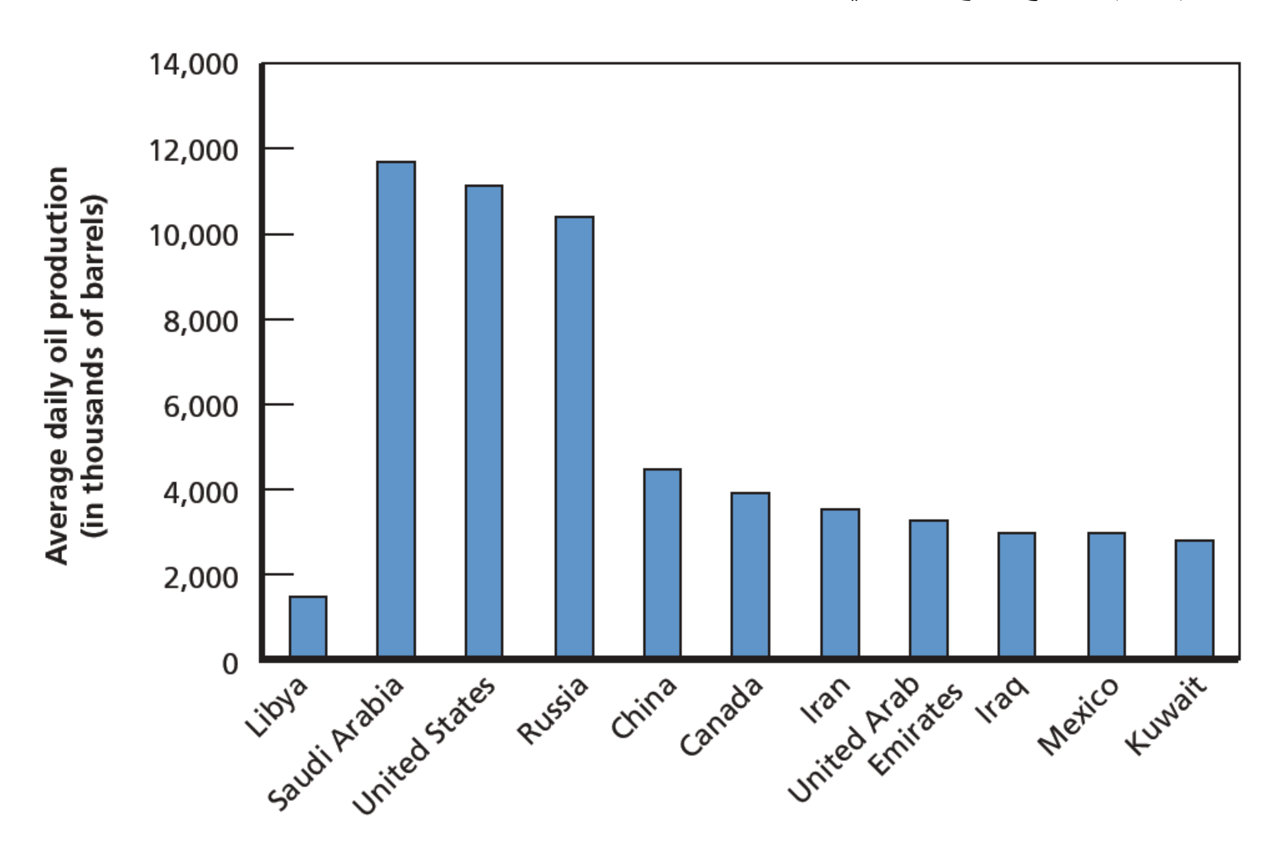
[6] - For a recent compendium on the subject, see Macartan Humphreys, Jeff rey D. Sachs, and Joseph E. Stiglitz, *Escaping the Resource Curse,* New York: Columbia University Press, 2007. See also Robert H. Bates, *When Th ings Fell Apart: State Failure in Late-Century Africa*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2008.

[7] - Seraj Essul, "Oil Exports Down to 160,000 Barrels per Day: Oil Ministry," *Libya Herald,* September 1, 2013; "Oil Strikes Cost Libya $130 Million per Day," UPI, September 13, 2011.

عن المزيد من الاستثمار في ليبيا في قطاع الطاقة أو حتى شراء النفط من ليبيا في المستقبل[8]. ووعد رئيس الوزراء علي زيدان بإلقاء القبض على العمال المضربين واستعادة الإنتاج، ولكن لم يتضح بعد كيف سيفعل ذلك دون امتلاكه قوات أمنية موثوق بها[9]. وأنهي ثوار الزنتان إضرابهم في سبتمبر فيما استمر الإضراب في الشرق. وهذا خلق مشاكل كبيرة للشركات الأوروبية مثل شركة (ايني) على وجه الخصوص، التي تعتمد على واردات النفط الخام من ليبيا لتشغيل مصافيها في إيطاليا[10].



الشكل (3–4) يوضح إنتاج النفط في ليبيا مقارنة بأكبر عشر دول منتجة له



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، عام 2013 | ||||| **RAND** *RR577-4.3* / //

كذلك تتأثر ثروة الطاقة في ليبيا بسوق العمل، وبالرغم من أن نصيب الفرد من الدخل ليس كما في دول الخليج العربية فإن الأجور والتوقعات مرتفعة نسبيا، فالليبيين يفضلون العمل في القطاع الحكومي لأن

---

[8] - Ajay Makan, "Libya and International Oil Groups Pay the Price for Unrest," *Financial Times*, September 16, 2011.

[9] - Clifford Krauss, "In Libya, Unrest Brings Oil Industry to Standstill," *The New York Times*, September 12, 2013.

[10] - Interview with U.S. official, December 17, 2013.

التوقعات في القطاع العام أقل والأجور أعلى، وعلاوة على ذلك، فإن الغالبية العظمى من العمال التي تأتي من مصر وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تكون علي استعداد للعمل بأجور منخفضة وهذا يجعل وظائف القطاع الخاص أقل جاذبية لليبيين وما لم تقم الحكومة بتوفير فرص العمل لديها فمن غير المرجح أن يعمل الليبيين.

وعلي المدى القريب فإن الثروة النفطية قد تسهل أو تعقد جهود التسريح ونزع السلاح، ومن الواضح أن الحكومة لديها القدرة على دفع رواتب الثوار السابقين وهذا خلق توقعات عالية وبشكل غير معقول لفرص العمل بين العديد من الثوار. وإذا كانت الوظائف الحكومية التي يتم تقديمها إلى الثوار السابقين لا تقدم نموذج جوهري وجذاب للهوية الثورية، والهيبة، والمكانة الاجتماعية، فمن المرجح أن يكون الثوار غير راضين عن ذلك. كذلك إذا كانت هذه الوظائف وهمية يتم من خلالها دفع الرواتب دون أن يقدم الثوار فيها عملا مجديا فإن النتائج ستكون عكسية وستجعلهم يبقون جزءا من الميليشيات لفترة أطول مما لو كانوا قد حصلوا على وظائف حقيقية.

إدارة ثروات الطاقة في ليبيا:

ليبيا بحاجة إلى إدارة الطاقة بعناية[11]، فالشفافية في مصروفات وإيرادات الثروات النفطية هي ذات أهمية قصوي ومثل غيرها من البلدان النامية فإن ليبيا من المؤكد أن تحافظ علي ملكية الدولة لصناعة الطاقة وللحماية من بعض أوجه القصور التي يمكن أن تنشأ من الملكية العامة، فإن السلطات الليبية قد تنظر إلي إضافة واحد أو اثنين من رجال الأعمال الدوليين من خبراء النفط إلى مجالس إدارة شركات الطاقة الوطنية. كما سيكون من المهم التأكد من أن المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) يكون لديها ما يكفي من الإيرادات لضمان استمرار الاستثمار في هذه الصناعة والتعاون مع الشركات الأجنبية وتوخي الحذر في ضمان الشفافية الكاملة، وربما حتى الذهاب أبعد من ذلك لوضع عملية المناقصات والمزادات على التلفزيون الوطني وذلك كما حدث في الممارسة العراقية.

ومسألة كيفية توزيع موارد الطاقة في ليبيا هو أيضا من المسائل الشائكة ولها تداعيات علي جميع ألوان الطيف السياسي، وأسلوب الدعم السلعي يحتاج إلى إعادة نظر لأنه يشجع الليبيين علي إضاعة الموارد القيمة التي قد يكون من الأفضل إنفاقها على التعليم، والرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية، فالدعم

[11] - This subsection draws on Christopher S. Chivvis, Keith Crane, Peter Mandaville, and Jeffrey Martini, *Libya's Post Qaddafi Transition: The Nation-Building Challenge,* Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-129-SRF, November 2012.

السلعي خلق حوافز لتهريب المنتجات المدعومة مثل الدقيق والبنزين إلى الدول المجاورة فإعانات الدعم في ليبيا كبيرة وستكون تحديا كبيرا للحكومات الليبية في المستقبل إذا ما أرادت الحد منها دون إثارة غضب الجماهير.

فالدعم السلعي والمرتبات في القطاع العام وغيرها تستنزف الموارد اللازمة للاستثمار في الأولويات الاقتصادية ولمستقبل ليبيا بشكل عام، وستكون إحدى وسائل كبح جماح هذا الإنفاق إنشاء حسابات منفصلة لأغراض مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن إنشاء حساب توضع فيه جانبا أموال للاستثمارات الحالية، وآخر للأجيال القادمة من خلال صندوق الثروة السيادية، وثالث في حال انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل كبير.

المستقبل الاقتصادي في ليبيا:

للحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل فإن ليبيا بحاجة إلى إصلاحات اقتصادية لتحسين بيئة العمل، فبالرغم من أن بعض الإصلاحات قد بدأت قبل الحرب إلا أن الإصلاحات في النظام الاقتصادي في عهد القذافي كانت في المقام الأول تسعى للحفاظ على سلطته، وليس لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وكذلك معظم سياسات ما بعد القذافي لا تساعد في التحرك نحو النمو المستدام على المدى الطويل[12].

وكانت قوانين العمل واللوائح المالية والتجارية في عهد القذافي غير عقلانية إلى حد كبير فالبنية التحتية غير النفطية قد أهملت وكان النظام التعليمي متضخما بالطلاب الذين يسعون للحصول علي الشهادات التي ليس لها علاقة بسوق العمل كما هو الحال في العديد من الدول المنتجة للنفط، وقدم الدعم السلعي التشوهات وخاصة عندما يتعلق الأمر بالبنزين، والذي يقدر بـ12 سنتا للتر الواحد في المتوسط بين عامي 2008 و2012 حيث يعد الأرخص في العالم[13]. ونتيجة لهذه السياسات تم تشويه الاقتصاد الليبي وظل القطاع غير النفطي هامشيا، ولأن هناك عدد قليل من الليبيين على استعداد للعمل بأجور زهيدة خارج الحكومة، فقد كانت معدلات البطالة الرسمية عالية ففي عام 2010 كان معدل البطالة الرسمي 13.5% ويقدر أن يكون نسبة الشباب العاطلين عن العمل ضعف هذا العدد[14].

---

[12] - Vandewalle, 2012.
[13] - World Bank Development Indicators, data files on the pump price of gasoline in US$ per liter, 2013.
[14] - Khan and Mezran, 2013.

وليبيا تحتاج إلى متابعة الإصلاحات التنظيمية والمالية، وإنشاء القضاء النزيه والتشريعات وحماية الملكية، وغيرها من التدابير. فالبيع بالجملة والتجزئة، والخدمات النفطية الحالية وغيرها تقدم فرصا واعدة للتنوع الاقتصادي. والسياحة تعتبر مجال آخر للاقتصاد الليبي قد يتجاوز صناعة النفط وإن كانت بها بعض العيوب[15]. والسياحة هي أكبر قطاع في العديد من البلدان المجاورة بما في ذلك تونس والمغرب ومصر. وليبيا لديها خط ساحلي جميل والآثار الرومانية وهي قريبة من أوروبا ومع ذلك هناك عدد من العقبات المحددة لتطوير صناعة السياحة في ليبيا، بما في ذلك انعدام الأمن، كما أن العديد من فرص العمل التي تخلقها صناعة السياحة هي ذات أجور متدنية، وكذلك الطبيعة المحافظة للمجتمع الليبي الذي يحظر بيع المشروبات الكحولية ويرفض العادات الأوروبية، مثل ملابس البحر التي يمكن أن تسيء إلى مشاعر الكثير من الليبيين، ويمكن للسلفيين في ليبيا الاعتراض على وجود الشواطئ غير المنفصلة مما قد يُرهب السياح الأوروبيين.

ومثل دول الخليج فقد استخدمت ليبيا ثروتها النفطية للاستثمار في البنية التحتية، ولكن بيئة النمو الاقتصادي ستتحسن إذا ما استثمرت في تطوير مطاراتها وموانئها، وأعطت فرصا للقطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار وفي إدارة هذه العمليات، كما أن تحسين قطاع الاتصالات وتحسين الظروف لبناء المساكن قد يحفز النمو الاقتصادي.

إن معظم الوظائف التي سيتم استحداثها عن طريق زيادة الاستثمارات في البنية التحتية ستكون في الخدمات مثل التمويل، والاتصالات السلكية واللاسلكية والتصميم المعماري، وما إلى ذلك، ومن غير المرجح أن تولد فرص العمل لليبيين في عمليات البناء[16]. فليبيا لديها الحدود الشاسعة التي يسهل اختراقها خاصة مع اثنين من أفقر البلدان في العالم وهما تشاد والنيجر. كذلك الأجور في مصر والسودان هي أيضا أقل بكثير من تلك الموجودة في ليبيا، وبالتالي فإن أي وظيفة في قطاع البناء والتشييد التي تولدها الزيادة في الاستثمارات ستذهب إلى الدول الأكثر فقرا سواء كانت من البلدان العربية أو الأفريقية من الدول المجاورة وليس الليبيين. فالليبيين العاطلين عن العمل من غير المرجح أن يكونوا على استعداد لشغل مثل هذه الوظائف.

وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات في مرحلة ما بعد الحرب نحو الإصلاح بما في ذلك تخفيف بعض القيود على تحويل العملة وفتح بعض الفرص للقطاع الخاص ومع ذلك وتحت ضغط من الشارع زادت السلطات الليبية الدعم على الغذاء والوقود، والكهرباء ليصل إلى 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وذهبت

[15] - For example, see Chami et al., 2012.
[16] - Khan and Mezran, 2013.

ميزانية ليبيا لسنة 2013 إلى أبعد من ذلك ورفعت الدعم ليصل إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي[17]. وزادت الأجور الحكومية مما جعل العمل في القطاع الخاص أقل جاذبية، وقد تكون هذه التدابير وسيلة ضرورية للحد مؤقتا من فرص الصراع حينما يسود انعدام الأمن، ولكنها على المدى الطويل ستجعل الاقتصاد الوطني في خطر.

وفي الوقت نفسه فإن مسألة الإطار القانوني والشرعي المستقبلي للقطاع التجاري مازال مجهولا وهو ما يجعل المستثمرين الأجانب مترددين في الدخول الي ليبيا، وفي يناير 2013 مرر المؤتمر الوطني العام قانونا بتأييد 106 عضوا من 110 عضوا حضروا التصويت يحظر الفائدة على جميع المعاملات التي تنطوي على مؤسسات الدولة والهيئات الاعتبارية ولكن ليس علي مستوي الأفراد[18]، ووصف المتحدث باسم المؤتمر الوطني القانون بأنه خطوة أولى نحو إنشاء نظام الصيرفة الإسلامية.

وإذا لم تقع الحرب الأهلية فإن الليبيين سوف يتمتعون بمستوى عال نسبيا من الدخل بعد انتهاء الصراع وذلك بما يتوفر لديها من مصادر الطاقة. وإصلاح الاقتصاد الوطني لتوفير الأساس لنظام سياسي مستقر يعمل فيه المواطنين بطريقة منتجة سيكون التحدي الأكبر للدولة. كما أن المضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية سيكون صعبا، ما لم يكون الوضع الأمني تحت السيطرة والعملية السياسية ذات طابع شرعي، وفي الوقت نفسه فإن أفضل ما يمكن أن نتمناه الآن هو أن القيادة الليبية تتخذ خطوات لتحرير الاقتصاد مع التوقف عن المزيد من توسيع الإعانات أو زيادة المرتبات الحكومية.

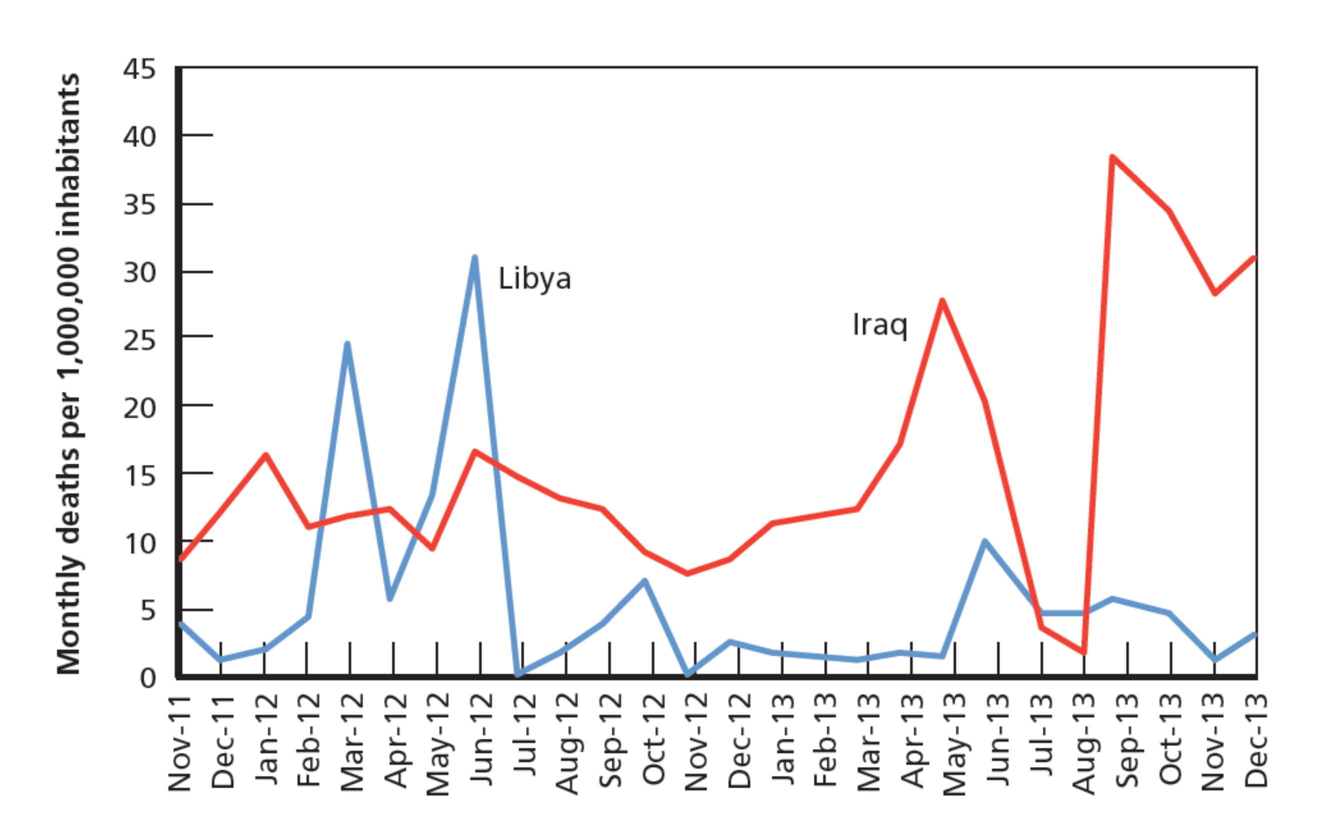
[17] - Khan and Mezran, 2013.

[18] - "Lībīya Tahzhur al-Fawā'id al-Masrafīya [Libya Prohibits Bank Interest]," *Al-jazeera.net*, January 7, 2013.

الفصل الخامس: الاستراتيجيات البديلة

بـالرغم من أن ليبيـا لـم تعد إلـي الحـرب ولكـن وبعـد أكثـر مـن عـامين علـي مقتـل القـذافي، وبمناسـبة الـذكرى الثالثـة لانـدلاع الثـورة، اسـتمرت حالـة انعـدام الأمـن الخطيـرة، وتعثـرت العمليـة السياسـية، والتوقعـات الاقتصادية آخذة في التدهور، والوضع في ليبيا أفضل من سوريا وبعض البلدان الأخرى في المنطقة، بل هو أيضا حاليا أفضل نوعا ما من العراق، بالرغم من أن نسبة العنف علي الصعيد الفردي في ليبيا خلال العام 2012 كانت أعلي من العراق بينما استعاد العراق الصدارة في نسبة العنف خلال العام 2013 كما يوضحه الشكل (5−1)، وفي ليبيا أفادت التقارير بارتفاع حالات الوفيات والحوادث نتيجة الصراعات إلى مستويات في بعض الأحيان إلي أكثر من ضعف تلك التي أعلن عنها في عام 2012.


الشكل رقم (5−1) معدلات العنف في العراق تجاوزت ليبيا في عام 2013



المصدر IHS: جين، "مركز الاستخبارات والارهاب والتمرد، JTIC قاعدة بيانات الأحداث لفئات البيانات أشل الإلى نشر
في ليبيا والعراق في عام 2013 /RAND *RR577-5*/

وإنعدام الأمن قوض الاستقرار السياسي والاقتصادي وشرعية وفعالية كل من المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام وأصبحت الحكومة غير قادرة على السيطرة على شوارع طرابلس، وكانت باستمرار تخضع لأهواء الجماعة المسلحة التي أصبحت على استعداد للتلويح بالأسلحة وتهديد المسؤولين.

وإمتدت المشكلة لتشمل قاعات الاجتماع ومقرات الحكومة نفسها، حيث كان الثوار قادرين على التنصت على المحادثات مهددين أعضاء المؤتمر الوطني، ونظرا لأن المؤتمر الوطني ليس لديه قوات أمن خاصة به، فقد كان الثوار قادرين على احتلال المؤتمر الوطني بشكل منتظم وفرض إرادتهم على المسؤولين المنتخبين من خلال الترهيب والعنف وعلى الأخص في حالة قانون العزل السياسي، وفي مسائل أخرى، فعلى سبيل المثال في أبريل 2012 هاجم أفراد الميليشيات مقر رئيس الوزراء بعد أن تحركت وزارة المالية للحد من أعداد أعضاء الميليشيات الذين يتقاضون رواتب من الدولة[1]، وفي حادث مماثل في مارس 2013 اجتاح أعضاء أحد الميليشيات وزارة العدل بعد أن اقترح الوزير أن تتولي الدولة المسئولية عن أكثر السجون التي يديرها الثوار[2]، كما أن مكاتب الحكومة والوزراء أنفسهم كانوا أهدافا للهجوم بالقنابل، والاغتيالات.

بالاضافة إلي تأثيره المباشر على الحكم، فقد أثقل إنعدام الأمن الحكومة بالتحديات التي كانت إلى حد كبير أكبر من قدراتها وشتت مجهودات الحكومة التي أصبحت تعمل في ظل التوترات الأمنية كما هو الحال في ردة فعل الحكومة علي الهجوم على منشأة دبلوماسية أمريكية في بنغازي ، فخلال العامين الأولين بعد مقتل القذافي، تفجر العنف وأصبح يمثل تحديا لقدرة وشرعية الدولة الليبية الجديدة.

وكما قوض العنف العملية السياسية فقد أثر سلبا على الاقتصاد الوطني وبث الذعر لدي المستثمرين الأجانب، وهدد إنتاج النفط الذي تعتمد علية الخزانة المالية للدولة الليبية خاصة في مرحلة ما بعد الصراع. وأخيرا انعدام الأمن خاصة بعد هجوم بنغازي قلل بشدة من قدرة المسؤولين الأجانب على التفاعل مع نظرائهم الليبيين وتحولت ليبيا إلى واحدة من الدول الأكثر خطورة لموظفي وزارة الخارجية للولايات المتحدة، وعلى قدم المساواة مع اليمن ودول أخرى.

[1] - "Hujūm ala Maqarr Ri'āsat al-Wuzarā' bi Sabab Tawaqquf Minhat al-Thuwār [An Attack on the Prime Minister's Headquarters Because of Suspension in Compensation to the Revolutionaries]," *Al-Watan al-Libīya*, April 10, 2012.

[2]- Mohamed Eljarh, "Libya's Fight for the Rule of Law," *Foreign Policy*, April 4, 2013.

ويشير السجل التاريخي إلى أنه كلما طالت المرحلة الإنتقالية بدون الإنزلاق إلى حرب أهلية، كلما زادت فرص ليبيا في تجنب خطر الإنزلاق في هذا الإتجاه[3]. والتأثير الإيجابي الناتج عن مرور الوقت يكون أقوى في حال فوز الثوار بالحرب مثلما حدث في ليبيا[4].

هل يمكن لقوات الأمن المؤقتة أن تحقق الاستقرار؟

بالنظر إلى التأثير السلبي الشديد الذي عكسه انعدام الأمن على إعادة الإعمار بعد الصراع في ليبيا، فإنه يجدر النظر في ما إذا كانت استراتيجية نشر قوة أمنية مؤقتة بعد الحرب مباشرة قد تسفر عن نتائج أفضل. وقد وجدت مجموعة كبيرة من البحوث علاقة ارتباط ما بين النجاح بعد الصراع ونشر قوات حفظ السلام. في الواقع، إن العلاقة بين نشر قوات حفظ سلام والحفاظ على الأمن علاقة معقدة. فقوات حفظ السلام والاستقرار الدولية تتكبد تكاليف مالية وسياسية وكذلك قد تصبح هدفا للمخربين الذين يسعون لتقويض السلام، ولكن تكلفة هذا الانتشار لا تقدر بآثارها الإيجابية، فليس كل حالات ما بعد الصراع بنفس المستوي من النتائج، فنشر قوات حفظ السلام أحيانا لا يستطيع أن يضمن نجاح مرحلة ما بعد الصراع وهناك أدلة قوية على أن قوات حفظ السلام في مرحلة ما بعد الحرب وخاصة في السنوات الأولى التالية لانتهاء الحرب تميل إلى تعزيز السلام[5].

---

3 - J. Michael Quinn, T. David Mason, and Mehmet Gurses, "Sustaining the Peace: Determinants of Civil War Recurrence," *International Interactions*, Vol. 33, No. 2, 2007, pp. 167-193; Paul Collier, Anke Hoeffler, and Mans Soderbom, "Post-Conflict Risks," *Journal of Peace Research*, Vol. 45, No.4, 2008, pp. 461-478.

4- T. David Mason, Mehmet Gurses, Patrick T. Brandt, and Jason Michael Quinn, "When Civil Wars Recur: Conditions for Durable Peace after Civil Wars," *International Studies Perspectives*, Vol. 12, 2011, pp. 171-189.

5 - Michael W. Doyle and Nicholas Sambanis, *Making War and Building Peace*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006, pp. 128-129; Collier, Hoeffler and Soderbom, 2008; James Dobbins, Seth G. Jones, Keith Crane, and Beth Cole DeGrasse, *The Beginner's Guide to Nation-Building*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-557-SRF, 2007; Quinn, Mason, and Gurses, 2007; Caroline Hartzell, Matthew Hoddie, and Donald Rothchild, "Stabilizing the Peace After Civil War: An Investigation of Some Key Variables," *International Organization*, Vol. 55, No. 1, 2001, pp. 183-208; Virginia Page Fortna, "Does Peacekeeping Keep Peace? International Intervention and the Duration of Peace After Civil War," *International Studies Quarterly*, Vol. 48, No. 2, 2004, pp. 269-292; Roland Paris, "Saving Liberal Peacebuilding," *Review of International Studies*, Vol. 36, 2010, pp. 337-365.

وهذه القوات يمكن أن تقوم بمجموعة متنوعة من الأدوار المختلفة كما في محاربة المتمردين، فصل القوات المتحاربة، نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين، تدريب الشرطة والقوات المسلحة العسكرية، دعم العمليات الإنسانية والانتخابات، مكافحة الجريمة والحفاظ على القانون والنظام الأساسي. إن السبب الرئيسي لنشر قوات حفظ السلام في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا كانت لإقامة قوة محايدة من قوات الأمن بعد انتهاء الصراع التي يمكن أن تدافع عن الترتيبات المؤسسية الانتقالية في ليبيا وبناء الثقة في عملية السلام نفسها. وكانت ليبيا تعج بالأسلحة بعد الحرب، واحتمال أن مجموعة قد تسعى لاستخدام العنف لفرض إرادتها السياسية خلق أجواء انعدام الأمن وعدم الارتياح. فقوات حفظ السلام في مرحلة ما بعد الصراع قد تساعد في التغلب على ذلك القلق، وزيادة الاستعداد للتعاون مع العملية الانتقالية، وتسهيل نزع سلاح القوات المتمردة، وحماية الحكومة من المشاغبين.

ماهو حجم القوة المطلوب لفرض الاستقرار؟

ما هو حجم القوة الدولية الضرورية لتنفيذ هذه المهام؟ إن تقدير متطلبات القوة الأمنية لعمليات تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات أمر صعب، ومجموعة واسعة من العوامل يمكن أن تلعب دورا في تحديد الاحتياجات، والدليل الميداني للجيش الامريكي لعام 2008 يوصي بنسبة 20 جنديا لكل 1000 نسمة كقاعدة عامة[6]، وهذه وسيلة بدائية جدا في التقدير، ومع ذلك، يمكن باتباعها المبالغة أو التقليل في الحجم الضروري للقوة. وكانت هناك العديد من الحالات الناجحة لقوات حفظ السلام الصغيرة بعد الصراع بما يتناسب مع حجم السكان المحليين، وهذا يبين أن نشر القوات الدولية حتى الصغيرة يمكن أن يساعد في التغلب على هذا النوع من انعدام الأمن كما هو حادث في ليبيا بعد الحرب[7]. وفي الحالات التي تكون فيها القدرات المحلية مرتفعة نسبيا فإن التوقعات الاقتصادية بعد الحرب تكون واعدة، والصراع ينتهي بإجراء مفاوضات مع جميع الأطراف وبالتالي الأعداد الكبيرة من القوات الأجنبية قد لا يكون ضروريا.

وقد كان نجاح الأمم المتحدة بنشر قوات استقرار بأعداد أقل من ذلك بكثير فعلى سبيل المثال في تيمور الشرقية نشرت الأمم المتحدة قوة لتحقيق الاستقرار ناجحة وبنسبة عشرة لكل ألف، ومن شأن نسبة مماثلة أن

---

[6] - U.S. Army, *Field Manual 3.0: Operations*, Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, February 2008; James T. Quinlivin, "Force Requirements in Stability Operations," *Parameters*, Winter 1995, pp. 59-69.

[7]- Jack Snyder and Robert Jervis, "Civil War and the Security Dilemma," in Barbara F. Walter and Jack Snyder, eds., *Civil Wars, Insecurity, and Intervention*, New York: Columbia University Press, September 2009, pp. 15-37.

تفي بالغرض في ليبيا قد يعني الحاجة إلى 61550 جندياً. وفي كل من سيراليون وناميبيا كانت نسبة القوات ثلاثة لكل ألف، ومن شأن النسبة المقابلة لليبيا أن يكون حجم القوات هو 18465، وفي كمبوديا كانت النسبة أقل من ذلك إثنان لكل ألف مما يعني أن ليبيا بحاجة إلي 12310 من القوات الأجنبية. وجدير بالذكر أن قوات بأعداد أقل من ذلك كانت ناجحة في موزمبيق والسلفادور.

إذن متطلبات قوات تحقيق الاستقرار تختلف من حالة لأخري بسبب العديد من العوامل التي تؤثر على الوضع ناهيك عن حجم السكان، فنسبة عشرين لكل ألف على سبيل المثال لا تمثل المعيار النموذجي في بلد يسوده التوتر وجغرافيا الجماعات المسلحة، والقدرات التكنولوجية للقوة المنتشرة، ومستوى الطموح في تلك القوة. وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسة لفهم كيفية تأثير هذه العوامل[8]، ولكن هناك أربعة أسباب على الأقل تجعل من قوة تحقيق الاستقرار على نطاق أصغر ربما يكون لها أثر إيجابي في ليبيا وهي كما يلي:-

أولا: عدم توفر النوايا الحميدة لمعظم الجماعات المسلحة الكبرى بعد الحرب في ليبيا حتي وإن كان هناك اعتقاد راسخ بأن هذه الجماعات في نهاية الحرب تريد نزع السلاح فإن ذلك يتطلب قوة في معظم الحالات، ومع ذلك فإن معظم الميليشيات لم تكن لديها الرغبة في نزع السلاح لأنها لا تثق في بعضها البعض، وتخشى على وجودها، أو لا تثق في الحكومة الانتقالية ومن ثم كان يمكن لقوة صغيرة أن تغرس الثقة وتخفف تلك المخاوف.

ففي فترة التحرير كل الدلائل كانت تشير إلى أن ليبيا كانت تمثل الحالة الأخيرة، وكما تم ملاحظته في الفصل الثاني فإن معظم جماعات الثوار التي رفضت نزع السلاح كان حجتها انعدام الأمن، والحاجة إلى توفير الأمن للسكان، والمخاوف من أن القوات الموالية للقذافي ستعود، أو إنعدام الثقة في فرصة الانتقال السياسي، وكان هناك شعور عام بأن معظم الميليشيات لديها نوايا حميدة، وهذا لا يعني عدم وجود اختلافات في الرأي حول الاتجاه المستقبلي للبلاد، إلا أن هذه الخلافات كان يمكن التوفيق بينها، كما أنه لا تستطيع أي جماعة فرض إرادتها على البلاد بالقوة. وهناك الجماعات الجهادية التي تستخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية وهي لا تزال محصورة إلى حد كبير في الشرق، وهي صغيرة من حيث العدد، وتفتقر إلى الدعم حتى من العديد من الجماعات الإسلامية الأكثر اعتدالا.

---

[8] - Steven M. Goode, “A Historical Basis for Force Requirements in Counterinsurgency,” *Parameters*, Winter 2009-10, pp. 45-57.

ثانيا: إن معيار عشرون جندي لكل ألف نسمة كان يتطلب مواجهة المتمردين في الظروف الصعبة في المناطق الحضرية، ومع ذلك عندما قتل القذافي لم يكن هناك محاربين في ليبيا، وعوضا عن ذلك كانت البيئة متساهلة بكل المعايير التاريخية نظرا لوجود عدد كبير من الأسلحة المتداولة في البلاد وكان الوضع أقل تساهلا من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان ناجحا بنسبة إثنان لكل ألف (13000 لسكان ليبيا)، ولأن الثوار في ليبيا قد إنتصروا في المعركة ولم يقاتل بعضهم البعض خلال الحرب، فإن الوضع كان أكثر تساهلا بكثير من الحالة السائدة في البوسنة أو كوسوفو، حين تدخل حلف الناتو وتم نشر قوات لتحقيق الاستقرار بأعداد كبيرة. وبالرغم من بعض الاختلافات التي حدثت بين جماعات الثوار خلال الحرب ولا سيما عندما قتل قائد الثوار اللواء عبد الفتاح يونس في يوليو 2011 استمر الثوار في التعاون في جهد مشترك لإسقاط النظام.

ثالثا: بالرغم من أن الجماعات المسلحة كانت قوية فيما يتعلق بالسكان المدنيين والحكومة، فإنها لم تكن قوية إذا ما قورنت بقوة حفظ أمن ذات تسليح جيد إلى حد ما. كما ناقشنا في الفصل الثاني، فإن الثوار كانوا عديمي الخبرة، والأسلحة التي كانوا يجيدون استخدامها، بالرغم من وفرتها، كانت أسلحة خفيفة. وبالرغم من أن الثوار أنفسهم يتمتعون بمستويات عالية من الدعم من الجمهور الليبي، إلا أن الجماعات المسلحة لا تتمتع بالدعم نفسه[9]، ومعظم الليبيين يريدون نزع السلاح كما تم مشاهدته على فترات على مدار العامين الماضيين، وذلك عندما احتج المواطنون مرارا وتكرارا ضد الميليشيات المسلحة.

رابعا: ليس بالضرورة أن يتم نشر قوة لتحقيق الاستقرار في عموم البلاد ولكن يمكن أن تنتشر في العاصمة طرابلس حتي يمكنها نزع فتيل التوترات بين الجماعات المسلحة هناك ناهيك عن ردعها، كذلك يمكنها أن تلعب دور الوساطة واتخاذ تدابير بناء الثقة للمساعدة في تخفيف حدة التوتر وتجنب وقوع الحوادث[10]، والأهم من ذلك، فإن القوة التي يتم نشرها في العاصمة وحدها ستكون قادرة على توفير الأمن للحكومة التي تفتقر إلى الحراس المناسبين حيث كثيرا ما كانت مهددة باستمرار من قبل الاحتجاجات في الشارع.
وبناء على ذلك يمكن وضع ثلاث خيارات أساسية للشكل الذي كان من الممكن أن تكون علية قوة تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع في ليبيا وهي:

---

[9] - See National Democratic Institute, 2013a; National Democratic Institute, "Seeking Security: Public Opinion Survey in Libya," November 2013b.

[10] - See Virginia Page Fortna, *Does Peacekeeping Work? Shaping Belligerents' Choices After Civil War*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2008, pp.173-179.

الخيار الأول يتمثل في نشر القوة في طرابلس وحدها وتكون مهامها الأساسية ما يلي:-

1- تحقيق الاستقرار في العاصمة بما في ذلك عن طريق ردع الصراع بين الجماعات المسلحة فيها.
2- التوسط في النزاعات ودعم تدابير بناء الثقة بين الميليشيات.
3- توفير الأمن في المطار والميناء.
4- حماية المباني الحكومية من المتظاهرين المسلحين.
5- إجراء عمليات السيطرة على الحشود المتظاهرة عند الضرورة .
6- إجراء عمليات مكافحة الإرهاب على نطاق صغير.
7- دعم عمليات إصلاح القطاع الأمني.

وليس من صميم هذه الدراسة تقديم عمل تفصيلي لمهام هذه القوات ولكن يمكن الإشارة إلي بعض التقديرات لأغراض التوضيح، فالمهمة الأولي والصعبة تتمثل في نشر عدة آلاف من القوات على مستوى المدينة، ويمكن أن تتكون في أغلب الأحوال من عدة آلاف من المشاة الخفيفة، لتجريد الجماعات المسلحة من أسلحتهم وكذلك يمكن أن تشمل بعض القوات المدرعة الثقيلة والمتوسطة لتحقيق الردع. وإذا تم أخذ نسبة سيراليون كنموذج، فإن قوة كافية لهذه المهمة في العاصمة طرابلس ستكون بحاجة إلى نشر عدد 4557 جندي. ولأن بعض الجماعات المسلحة في طرابلس تقترب من هذا العدد، فإن قوة أكبر وأكثر جاهزية قد تكون ضرورية للردع. فعلى سبيل المثال حجم القوة في تيمور الشرقية كان ما يزيد قليلا على 15000 وعدد كبير من هذه القوات يتكون من تشكيل وحدات الشرطة، وخاصة بالنسبة للمهام الرابعة والخامسة والسابعة. المتطلبات اللوجستية يمكن أن تكون أكثر صعوبة من تلك التي احتاجتها القوة التي انتشرت في البلقان، ولكن لن تكون فى مستوى الصعوبة اللازمة لتزويد القوات في أفغانستان أو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نظرا لقرب ليبيا إلى أوروبا، ووجود العديد من الموانئ وأن البنية التحتية الليبية مازالت سليمة، كما أن الجماعات الجهادية الرئيسية كانت لا تزال تقع على مسافة بعيدة من العاصمة في ذلك الوقت، فالمهمة السادسة كانت ستتطلب عمليات خارج طرابلس يمكن أن تستخدم فيها قوات صغيرة بمستوي عالي من التدريب من الدول الغربية.

والخيار الثاني يشمل المدن الرئيسية الأخرى على ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث أهمها مدينة بنغازي التي استمر فيها العنف بعد الحرب كما سيتم توضيحه لاحقاً. ويمكن لعدد ألفي جندي أن يكونوا كافيين لتأمين بنغازي بإستخدام نموذج سيراليون، وأما إذا ما استخدم نموذج تيمور الشرقية فإن العدد سوف يزيد قليلا عن 6000 جندي بسبب التوترات الكامنة بين بعض الجماعات هناك، وخاصة الجهاديون في

درنة بينما متطلبات القوة لمصراتة والزنتان وهما من مراكز القوى الرئيسية الأخرى فالعدد يمكن أن يكون أقل بكثير لأن هذه المدن صغيرة ولا توجد بها توترات حادة بعد الحرب ويمكن القول إن العدد النهائي للقوات للنموذج الليبي سيكون في حدود 24000 جندي.

والخيار الثالث يتمثل في نشر قوات لحفظ السلام علي مستوي ليبيا كلها، وهذا يتطلب ليس فقط المزيد من القوات ولكن القدرة اللوجستية الكبيرة للتنقل نظرا للمسافات الطويلة بين المراكز الحضرية على ساحل البحر المتوسط والمحافظات الجنوبية، ولو أن الأطراف الدولية أرادت أن تقوم بهذه المهمة لكانت ستحتاج إلى قوات لا تقل عن 61000 جندي باتباع نموذج تيمور الشرقية، وربما تكون القوة أكبر إذا ما أريد بذل الجهود لمساعدة السلطات الليبية في المراقبة والسيطرة علي حدود البلاد الشاسعة والتي يسهل اختراقها.

ومن المهم أن نعتقد، أنه حتى مع القوات الصغيرة أو متوسطة الحجم، فإنها ستكون مفيدة في خلق مساحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، والأهم من ذلك كله أنها تمكن الحكومة من العمل من دون التهديد المستمر بعرقلة عملها وهذا لا يعني أنه لا توجد مخاطر من نشر قوة لتحقيق الاستقرار، وبشكل عام فإن المخاطر تكون أكبر كلما قل حجم قوة تحقيق الاستقرار، رغم عدم وجود علاقة عكسية واضحة بين مستويات القوات والمخاطر، بالرغم من أن نشر القوات الكبيرة يصبح أكثر سهولة للمخربين حتى لو أنها توفر التغطية الإقليمية الأوسع نطاقا والأكثر فعالية.

إن الخطر الرئيسي من الخيار الأول يعني أن العنف خارج طرابلس قد يجبر قادة التحالف الدولي على الاختيار بين توسيع القوة و التعرض للاتهام بالتدخل أو سحب القوة والظهور بقبول الهزيمة أو الاستمرار كما هي عليه والتعرض للاتهام بعدم القدرة أو النفاق. والخيار الثاني يعني توفير بعض الضمانات من هذه المخاوف لتحقيق الاستقرار ولكن بتكلفة أعلى. أما الخيار الثالث فيوفر أكبر الضمانات، بالرغم من أن التكلفة ستكون الأعلي في هذه الحالة، ويمكن أن يكون أكثر صعوبة لإقناع الشعب الليبي به والأكثر عرضة للهجوم من قبل الجماعات المسلحة.

فالعملية تحتاج لموازنة المخاطر التي تنتج عن نشر القوات مع الفوائد المرجوة منها والتي كات من الممكن أن تكون كبيرة. فالقوة الأمنية المؤقتة الفعالة قد تنقذ المؤسسات الديمقراطية الوليدة في ليبيا من الإذلال المستمر والتدخل من الشارع وتزيد الثقة في ثبات هذه المؤسسات ومستوى الدعم المقدم من المجتمع الدولي، ومن شأنها أيضا أن تسهل نزع السلاح للثوار من خلال تأمين من يقومون بهذه العملية، ويمكن لها أيضا أن تتعامل مع مشكلة الجماعات الجهادية في الشرق. وبصفة عامة، فإنها قد تساعد فى التخفيف من

حدة الخوف وعدم الثقة، وربما تحسن الثقة فقط من خلال تواجدها إذا كان نشر القوات يُنظَر إليه على أنه إلتزام مشترك نحو السلام بين الجماعات المسلحة، ناهيك عن المجتمع الدولي[11]، كذلك إذا تم نشر هذه القوة في وقت مبكر بما فيه الكفاية، فإنها كان من الممكن أن تضطلع بمهمة حيوية لتأمين بعض من مخزونات أسلحة القذافي، وبالتالي تخفيض عدد الأسلحة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

وإذا نجحت هذه القوة في تعزيز الأمن فإن ذلك سيكون مدعاة لوجود عدد أكبر من المدنيين الأجانب في البلاد للمساعدة في نقل المعرفة الأساسية حول الإدارة العامة، والعملية السياسية، وإصلاح قطاع الأمن، وغيرها من المجالات إلى المسؤولين الليبيين الجدد. وفي هذه الحالة كان من الممكن للمجتمع الدولي أن يكون لديه المزيد من النفوذ في تشكيل العملية السياسية، وتشجيع سعي الجمهور نحو التطور، والمساعدة في توجيه البلاد نحو الاستقرار، وفي غياب مثل هذا النفوذ فإن التأثير الدولي على مسار الأحداث في ليبيا في مرحلة ما بعد الصراع سيكون محدود للغاية.

هل كان من الممكن نشر هذه القوات؟

يجب النظر في حجم ومهام القوات لتحقيق الاستقرار في ليبيا في مرحلة ما بعد الحرب بشكل منفصل عما إذا كان من الممكن من الناحية السياسية تشكيل هذه القوة في خريف 2011، فكانت هناك مشاكل إيجاد القوات وعملية التمويل خاصة في خضم الأزمة المالية في أوروبا، والعمليات الجارية في أفغانستان، وهي جميعا تمثل تحديا كبيرا وخاصة بالنسبة للزعماء الغربيين في ذلك الوقت حينما برزت هذه القضية.

ونتيجة لهذه الاعتبارات جميعا لم يكن هناك مجال لتأسيس ونشر هذه القوات من قبل حلف الاطلسي (الناتو) بشكل كامل أو أساسي، والحقيقة أن هذه القوات يُفَضّل أن تكون من قِبَل الأمم المتحدة وأن تكون أغلب قواتها من القوي الإقليمية أو الاسلامية مثل الأردن أو ماليزيا. كان من الممكن لضباط من الدول الأعضاء في حلف الناتو تقديم التوجيهات بشأن إصلاح القطاع الأمني والاض العبسؤولية عمليات مكافحة الإرهاب، ولكن متطلبات القوة العددية لهذه المهام يمكن أن تكون أقل بكثير من المهام الأخرى، وإذا كانت قوة الامم المتحدة غير ممكنة، فيمكن لقوة تحت إشراف دولة قيادية أن تكون بديلا جيدا، ويمكن لتركيا أن تلعب دورا بناءا في هذا المجال.

[11] - For a discussion of how peacekeeping helps "merely by existing," see Fortna, *Does Peacekeeping Work*, p.177.

ولتنفيذ المهام المذكورة أعلاه، فإن القوة اللازمة والمناسبة بحاجة إلي تنفيذ مهامها وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا يتطلب على الأقل الدعم الروسي والصيني الضمني، وربما يكون ذلك صعبا نظرا لانتقاداتهم لعمليات حلف شمال الاطلسي خلال الحرب، ولكن يصعب تحديد درجة الصعوبة لأنه لم يسبق القيام بجهد سابق في هذا الموضوع [12].

وكانت أكبر عقبة أمام نشر قوات حفظ السلام في ليبيا في مرحلة ما بعد الصراع هو تحفظ الحكومة الليبية لدعوة مثل هذه القوات، وهي مشكلة تفاقمت بشكل خطير على الآخرين حيث كانت السلطات الليبية المؤقتة تخشي بشكل خاطئ ولكن ليس مستغرب من تكرار سيناريو العراق وأن تصبح ليبيا دولة محتلة، كما كان المجلس الوطني الانتقالي قلقا من أن شرعيته قد تتآكل بفعل وجود قوة خارجية ناهيك عن المخاوف المشروعة من أن تصبح قوات تحقيق الاستقرار هدفا للمتطرفين والمفسدين الأخرين الذين يسعون إلى تقويض الاستقرار، وهذه هي مخاوف جدية، فلم يكن من الحكمة أن تنشر قوة لتحقيق الاستقرار دون دعوة من الحكومة الليبية. ومع ذلك فقد كانت الحكومة الليبية في موقف ضعيف للغاية لكي تقول لا لدول الناتو، وخصوصا عندما كان القذافي لا يزال طليقا وكانت العمليات الجوية للناتو لا تزال جارية. إذا كانت الحكومات الغربية أكثر التزاما بنشر مثل هذه القوة بدون موافقة الحكومة الليبية فإنه من الصعب جدا أن نتخيل أنهم لم يكونوا قادرين على ترتيب دعوة من الحكومة الليبية في ظل هذه الظروف، وخاصة بالنسبة للقوات الأكثر محدودية. كذلك كان من غير الواضح إن كان هناك إتفاق داخل المجلس الوطني الانتقالي على التحفظ علي وجود قوة أمنية مؤقتة، وهناك بعض الدلائل تشير إلي أن بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي كانوا يرون أنه ليس من الحكمة رفض الفكرة على الفور[13]. وفي الممارسة العملية أوقف الاعتراض الليبي المناقشة الدولية علي وجود قوات حفظ السلام بعد انتهاء الصراع، ويبدو أنه لم يكن هناك أي جهد لإقناع السلطات الليبية أن مصالحها سوف تخدم بشكل أفضل من خلال شكل من أشكال القوة لتحقيق الاستقرار[14]. ومن الدروس المستفادة هنا أنه ينبغي أن تبدأ المناقشات بشأن نشر قوات الأمن بعد انتهاء الصراع في وقت مبكر، حيث يكون النفوذ الدولي قويا، وهذا لن يكون سهلا لكنه يحتاج إلى المحاولة.

---

[12] - Interviews with U.S. officials, February 2012.

[13] - Interview with former staff member of the NTC, November 27, 2013.

[14] - Interview with former western official, November 18, 2013.

خاتمة

إن هناك عدد من الحجج القوية لاتخاذ منهج محدود لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع[15]، ونشر قوات الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع هي مكلفة، وتشكل تعديا على السيادة الوطنية، ويمكن أن تولد الاستياء وحتما ستخلق مشاكل خاصة بها، ودعاة الدور الدولي يجادلون بأن التدخل على نطاق أصغر من المرجح أن ينجح بسبب أن انخفاض تكلفة هذه القوات تسمح لها بالاستمرار على مدى فترة أطول من الزمن. وكذلك يشيرون إلى التشوهات الاقتصادية التي يمكن أن تقدمها البعثات المدنية والعسكرية الدولية الضخمة في الاقتصاد الهش بعد الصراع.

والحجة الأكثر شيوعا هو أن الانتشار العسكري الأجنبي الكبير يولد حتما رد فعل قومي[16]. والبصمة الدولية القليلة جدا في ليبيا لم تعمل بشكل جيد. الجهات الفاعلة الدولية وفرت على نفسها التكلفة والعناء قصيري الأجل للانتشار علي الأرض الليبية ولكن جاء هذا على حساب خطر عدم الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل والمصالح الاستراتيجية لجميع تلك البلدان التي شاركت في التدخل الجوي لحلف شمال الاطلسي. وفي ليبيا من الصعب أن نرى كيف يمكن لعملية سلمية تسعي للتنمية المؤسسية بالقدر المطلوب في ليبيا أن تحدث في ظل غياب الأمن الأساسي، وفي نفس الوقت فمن الصعب أن نتصور كيف يمكن توفير الأمن بعد الحرب في هذا البلد الذي يفتقر إلى المؤسسات السياسية والأمنية الأساسية، دون بعض الدعم العسكري الدولي المباشر على الأقل.

فالمحلليين الاستراتيجيين والمخططين العسكريين لن يكن لديهم أدني شك حول المعطيات السابقة في نظرتهم للمستقبل. لتجنب تكبد تكاليف لا يمكن تحملها مع تلبية المطالب بالتدخل وأنشطة بناء الدولة، فإن الولايات المتحدة وحلفاؤها بحاجة إلى مواصلة الاستثمار في تطوير قوات أمن مؤقتة وفعالة في فترة ما بعد الحرب، ليس فقط من خلالهم، ولكن أيضا من خلال منظمات أخرى مثل الأمم المتحدة. وقد يحتاجون أيضا أن يعتادوا على المخاطر التي من المحتمل أن تنطوي عليها عمليات التدخل قليلة التكلفة.

---

[15] - For a summary of some of these arguments, see Stephen Watts, Caroline Baxter, Molly Dunigan, and Christopher Rizzi, *The Uses and Limits of Small-Scale Military Interventions*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1226-RC, 2012, pp. 15‑25.

[16] - Nora Bensahel, "Preventing Insurgencies After Major Combat," *Defence Studies*, Vol. 6, No. 3, 2006; Rory Stewart and Gerald Knaus, *Can Intervention Work?* New York: Norton, 2011; David Kilcullen, *The Accidental Guerilla*, New York: Oxford University Press, 2009.

الفصل السادس: طريق المستقبل في ليبيا: خطوات يجب أن يتخذها المجتمع الدولي

تمتلك الولايات المتحدة وحلفائها على حد سواء المصالح المعنوية والاستراتيجية في ضمان أن لا تنهار ليبيا مرة أخرى إلى العنف أو أن تصبح ليبيا ملاذا للجماعات الجهادية التي هي في مرمي الحجر من أوروبا، كما أن زيادة العنف الإرهابي في ليبيا يمكن أن يكون له تأثير رهيب على منطقة الساحل الهشة بالفعل، والتي أصبحت عرضة بشكل متزايد للأنشطة الجهادية في العقد الماضي. ومن شأن المواجهة بين الميليشيات المدعومة الكبرى أن تؤدي إلي إنزلاق البلاد مرة أخرى إلى الحرب الأهلية، ويكون لها عواقب سلبية شأنها في ذلك شأن ظهور حاكم إستبدادي آخر على نمط القذافي. وغني عن القول إن ليبيا أو غيرها من المناطق المحيطة إن أصبحت ملاذا للإرهابيين، فإنها ستكون مشكلة خطيرة بالنسبة للغرب.

في المقابل فإن الاستقرار السياسي التدريجي في ظل حكومة ممثلة للشعب وحكم دستوري يسمح بالاستفادة المستمرة من الطاقة في ليبيا وغيرها من الموارد، ويؤدي إلي تعزيز المنطقة ككل. بالرغم من التحديات الحالية، فإن ليبيا لا يزال لديها العديد من المزايا مقارنة مع غيرها من مجتمعات ما بعد الصراع وهذه المزايا يمكن أن تزيد من فرص تحسن الوضع فيها. علي سبيل المثال، مازالت ليبيا قادرة علي تسديد فاتورة مرحلة ما بعد الصراع واحتياجاتها حتى ولو أنها تفتقر حاليا إلى القدرة الإدارية لإدارة المدفوعات المعقدة إلى الدول الأجنبية. كما أن عدد سكانها القليل نسبيا هو أيضا سببا للتفاؤل، ناهيك عن قربها من أوروبا. ولا يزال العديد من الليبيين يؤيدون الولايات المتحدة في نظرتهم، بالرغم من عدم الثقة العامة في النفوذ الأجنبي. وبالرغم من أن مستقبل ليبيا هو في نهاية المطاف ما يحدده الليبيون أنفسهم، إلا أنه يمكن للولايات المتحدة وحلفائها القيام ببعض الأمور لتحسين فرص التوصل إلي نتيجة إيجابية.

تقديم الدعم لعملية المصالحة الوطنية:

لا بد للحكومة الليبية المنتخبة وشركائها الدوليين مضاعفة جهودهم للسيطرة على الوضع الأمني في البلاد، ولا تزال هناك حاجة ماسة لنزع السلاح والتسريح، وإعادة الإدماج، ولا ينبغي تكرار التصريحات حول تلك البرامج بدون العمل الفعلي، وهناك حاجة أيضا للإصلاح بعيد المدى لقطاع الأمن، ولكن لا يرجح أن يحدث ذلك في ظل غياب بعض مظاهر الأمن.

ويمكن تعزيز الأمن في ليبيا من قبل أطراف خارجية إلا أن التكاليف المحتملة قد تتجاوز تلك التي وردت في الفصل السابق، والتي تبدو كبيرة علي المجتمع الدولي أن يتحملها، كما يمكن تحقيق الأمن في حالة هيمنة جماعة مسلحة على الجماعات المسلحة الأخري، ولكن هذا لا يأتي إلا بعد العودة إلى الحرب الأهلية، وبالتالي يكون العلاج مكلفا، وبدلا من ذلك يمكن للمجموعات المسلحة في ليبيا التوصل إلى اتفاق سياسي يخفف من التوترات ويتضمن خطوات ملموسة لتحسين الأمن، وفي الوقت الحاضر يبدو هذا هو الخيار الأفضل والأكثر منطقية حتي لو كان ينطوي علي تحديات.

وبالتالي يتعين على زعماء ليبيا ومؤيديهم من القوي الدولية النظر في استخدام عملية المصالحة الوطنية التي من شأنها أن تكمل عملية وضع الدستور، وتساعد في بناء الثقة بين مختلف القوى القبلية والإقليمية، وغيرها من القوي الاجتماعية والجماعات المسلحة، وبالتالي تسهيل نزع السلاح. وينبغي علي الأطراف الدولية الفاعلة الاستفادة من المعلومات المستقاة بشأن الميليشيات وأهدافها، ويمكن أن تساعد هذه العملية في إشراك المجتمع المدني في مناقشات وضع الدستور، وأن تستخدم كأداة لبناء الثقة بين الجماعات المسلحة والقوى الاجتماعية القبلية والأخرى المتحالفة معها. بالرغم من أن العملية يجب أن تكون مدفوعة إلى حد كبير من قبل الليبيين أنفسهم، إلا أن الجهات الفاعلة في الخارج مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تلعب دور الوساطة.

ولتشجيع المشاركة في النقاشات، بعض القضايا التي تطرح علي الطاولة ينبغي أن تتضمن قرارات حول كيفية الوصول إلى السلطة في الدولة الليبية الجديدة، على سبيل المثال، المناقشات حول تحديث الهياكل الأمنية المتخلفة وغير الواضحة في ليبيا. بالرغم من أن هذا قد يتطلب إعادة النظر في بعض المناقشات المتعلقة بهيكل النظام الأمني داخل ليبيا، إلا أن فتح هذه المناقشات أمام مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة إلا أنه قد يكون وسيلة مفيدة لتشجيع المشاركة العامة لجميع الأطراف.

ويمكن أن تشمل أهداف هذه العملية ما يلي :–

- توفير وسيلة للجمهور الليبي للمطالبة بالمزيد من نزع السلاح للمتمردين، ووبناء مؤسسات سياسية أقوى، وإدخال التحسينات في الإدارة العامة في البلاد.
- تخفيض عدد الأسلحة المنتشرة في البلاد بعقد المؤتمرات بخصوص ذلك بالرغم من انه من المستبعد جدا القضاء على جميع الأسلحة في البلاد، فإنه على الأقل قد يساعد في الحد من عدد الأسلحة في المراكز السكانية الرئيسية.

- وضع قواعد اللعبة السياسية والحصول على ضمانات ضد استخدام العنف في المداولات السياسية بحيث مثل هذه الضمانات توفر مساحة ضرورية لمداولات وطنية حول الدستور. ولكن في غياب مثل هذه الضمانات، ستكون هذه العملية عرضة لنفس النوع من التدخل الذي أدى إلى إصدار قانون العزل السياسي.
- بناء الثقة وزيادة تبادل المعلومات بين الجماعات المسلحة المختلفة فيما يتعلق بقدراتها ونواياها، وهذا من شأنه أن يساعد على الأرجح في تخفيف حدة التوتر بشكل عام.

من الناحية المثالية، يمكن أن تقود هذه العملية شخصيات رفيعة المستوي سواء كانت أوروبية، مثل بادي أشدون (Paddy Ashdown)، أو شخصيات دولية أخرى من بلد مسلم، ونجاح مثل هذه العملية لن يكون مضمونا وسيعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك الدعم الدولي، والتوقيت، والعثور على الشخص المناسب لقيادة ذلك، والفرصة المناسبة. وبالرغم من هذه المتطلبات، فإن هذا هو أحد أفضل الخيارات المطروحة على الطاولة.

تعزيز قوات الأمن الوطني في ليبيا

لأن قوات الامن في ليبيا ضعيفة وليس لديها وسيلة لتدريب أنفسهم، فقد قام رئيس الوزراء علي زيدان في أواخر فصل الشتاء من عام 2013 بتقديم طلب رسمي إلى عدة دول للتدريب العسكري. وفي قمة الدول الثماني الصناعية في يونيو 2013 وافقت عدد من الدول علي توفير التدريب للجيش والشرطة الليبية وتتحمل نفقاتها الحكومة الليبية، كذلك فإن الولايات المتحدة سوف توفر التدريب الأساسي لعدد ما بين 5000 – 8000 جندي ليبي في بلغاريا، في حين أعلنت المملكة المتحدة أنها ستقوم بتدريب دفعة أولي من 2000 جندي تليها دفعات أخري[1]. إيطاليا ستقوم بتدريب ما يقرب من 2000 جندي وتركيا ما يقرب من 3000 جندي. وقد بدأ التدريب فعليا في كل من هذه البلدان وهذا يجعل المجموع الكلي يقترب من 15000 جندي خلال السنوات القليلة القادمة.

والقيام بتدريب هذا العدد يعد جوهريا في بناء الدولة الليبية القوية بينما أعرب بعض المحللين في الولايات المتحدة عن تحفظات بشأن حكمة المساعدة في تدريب الليبيين على أساس أن القوات قد لا تفي بمعايير حقوق الإنسان المتبعة في الولايات المتحدة، واحتمال أنها سوف تصبح مجرد "ميليشيا أخرى"[2] . وصحيح أن القوات

[1]- Interview with U.S. official, Washington, D.C., December 17, 2013.

[2] - Frederic Wehrey and Peter Cole, *Building Libya's Security Sector*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, August 2013.

الحكومية حينما تكون أقوى ينظر إليها باعتبارها تهديدا لبعض الميليشيات. كما سيكون هناك دائما خطر أن بعض هذه القوات قد لا تتصرف وفقا للمعايير الغربية في مراعاة حقوق الإنسان، وإذا تم ذلك جنبا إلى جنب مع العملية السياسية فإن فوائد هذا التدريب ستفوق التكاليف الممكنة. ليبيا ببساطة لا يمكن أن تكون دولة فعالة دون وجود قوات أمن مؤهلة، وهذه الجهود تستحق الدعم الكامل من الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو، وأثناء كتابة هذا التقرير فإن هذه الجهود هي إما غير ممولة أو تعاني نقصا في التمويل والتدريب ووجد الليبيين صعوبة في الوفاء بإلتزاماتهم المالية نحو هذه الصفقة.

وزيادة هذه البرامج التدريبية أمر مرغوبا فيه، ولكن هذا سيتوقف علي قدرة الحكومة الليبية على فحص هذه البرامج وتحديد المرشحين لها. ولأن القدرة الإدارية للدولة الليبية منخفضة جدا، وقبضة الحكومة على السلطة ضعيفة جدا، يمكن للمفسدين إبطاء هذه العملية. وسيتم أيضاً تدريب قوات الشرطة وتعتزم بريطانيا تدريب أعداد كبيرة من الشرطة المتخصصة في التحقيق أو الأدلة الجنائية[3]، وقد إلتقى الأمين العام لحلف الناتو اندرس فوغ راسموسن مع رئيس الوزراء علي زيدان في سبتمبر 2013، وناقشا إمكانية زيادة مشاركة حلف شمال الاطلسي في هذه الجهود. كما ظهرت تقارير تؤكد أن الولايات المتحدة تدرب بالفعل قوة خاصة لمكافحة الارهاب بأعداد محدودة في سبتمبر عام 2013، وذكرت وسائل الإعلام أن المعدات العسكرية كانت قد سرقت من قاعدة حيث كانت قوات العمليات الخاصة الامريكية تقوم بتدريب العاملين في ليبيا[4]، وإذا كان هذا صحيحا فإن هذه الجهود هي أيضا جديرة بالاهتمام، شريطة أن يتم فحص المتدربين بشكل صحيح، ودعم هذه الجهود وإدماجها في نهاية المطاف كجزءا لا يتجزأ من إطار مؤسسي سليم.

وهذه الجهود الدولية التي تقتصر على تدريب الليبين في الخارج وحدها لا تكفي ومن الضروري مساعدة الحكومة الليبية في نشر هذه القوات داخل ليبيا نفسها من أجل تقليل الاحتكاكات المحتملة مع الجماعات المسلحة. إن عملية تدريب قوات أمنية موثوق بها قد تستغرق وقتا طويلا، كما أن كفاية المجندين المرشحين للتدريب ستكون محل جدال خصوصا في ظل وجود مؤشرات علي ضعف كفايتهم كما حدث في الجهود لتدريب الشرطة الليبية في الأردن، وعليه سيظل من المهم التأكد من أن عملية فحص المجندين تنتج

---

[3] - Interview with UK official, via telephone, September 6, 2013.

[4] - Ashraf Abdul Wahab and Nigel Ash, "Weaponry Plundering Prompts U.S. Training Withdrawal," *Libya Herald*, September 17, 2013; "Sensitive Weapons Stolen from US Special Forces in Libya May Have Fallen in Wrong Hands," *Tripolipost.com*, September 15, 2013. See also Eric Schmitt, "U.S. to Help Create an Elite Libyan Force to Combat Islamic Extremists," *The New York Times*, October 15, 2012.

التمثيل المتوازن للأطراف الرئيسية على الأرض، لكي تحقق التوازن بين جميع مكونات المجتمع الليبي وتزيل الشكوك فيما بينها خشية أن يظن أحد هذه الأطراف أن هذه الجهود موجهة ضده.

مساعدة ليبيا في تقوية حرس الحدود :

يظل أمن الحدود تحديا كبيرا بسبب هلامية الحدود الليبية وإتساع نطاقها بشكل كبير جدا وقابليتها للإختراق والتهريب وتحرك المجرمين والجهاديين سيظل يقوض الأمن الليبي والإقليمي علي نطاق واسع، ومن هنا فإن تأمين الحدود سوف يستغرق وقتا طويلا لأنه يتطلب بناء القدرات المؤسسية داخل الدولة الليبية، وكذلك الاستثمار في قدرات الرصد والمراقبة، مثل الاستخبارات وبناء منصات الاستطلاع. إن إنشاء نظام حديث لإدارة الحدود مع جميع المتطلبات القانونية والإدارية، سيكون أكثر صعوبة بكثير بسبب الحالة المزرية للهياكل القانونية والإدارية في ليبيا.

وقد تم تجهيز بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في طرابلس (EUBAM) لتدريب ومساعدة الحكومة الليبية ولكن لم يتم تعيين موظفيها بالكامل ناهيك عن عدم قدرتها على التفاعل بشكل فعال مع الحكومة الليبية. يهدف الاتحاد الأوروبي لنشر 110 فرد لتحقيق هذه الغاية ولكن حتى الآن قد وضع فقط 45 موظفا في المقر واقتصر عمل البعثة في فندق كورنثيا في طرابلس ولديها اتصال محدود مع نظرائها الليبيين[5]. وفي وقت كتابة هذا التقرير فأن غالبية هذه البعثة قد غادرت مؤقتا البلاد بسبب المخاوف الأمنية[6]، وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة لقدرة البعثة على تعزيز الحدود على بعد آلاف الكيلومترات من طرابلس.

يمكن أن تكون معرفة وقدرة الدول الأجنبية في مسألة تأمين الحدود مفيدة، فالاتحاد الأوروبي لديه مصلحة خاصة في مساعدة ليبيا بشأن هذه المسألة، نظرا لقربها الجغرافي وفي الواقع فإن غرق المئات من المهاجرين من جنوب الصحراء من ليبيا قبالة سواحل إيطاليا في أكتوبر 2013 يذكر العالم مرة أخرى بهذه القضية.

[5] - "EU Border Assistance Mission Falters," *Maghreb Confidential*, October 24, 2013; Gaub, 2013.

[6] - Interview with EU official, Paris, January 17, 2014.

مساعدة ليبيا في تقوية الإدارة العامة بها:

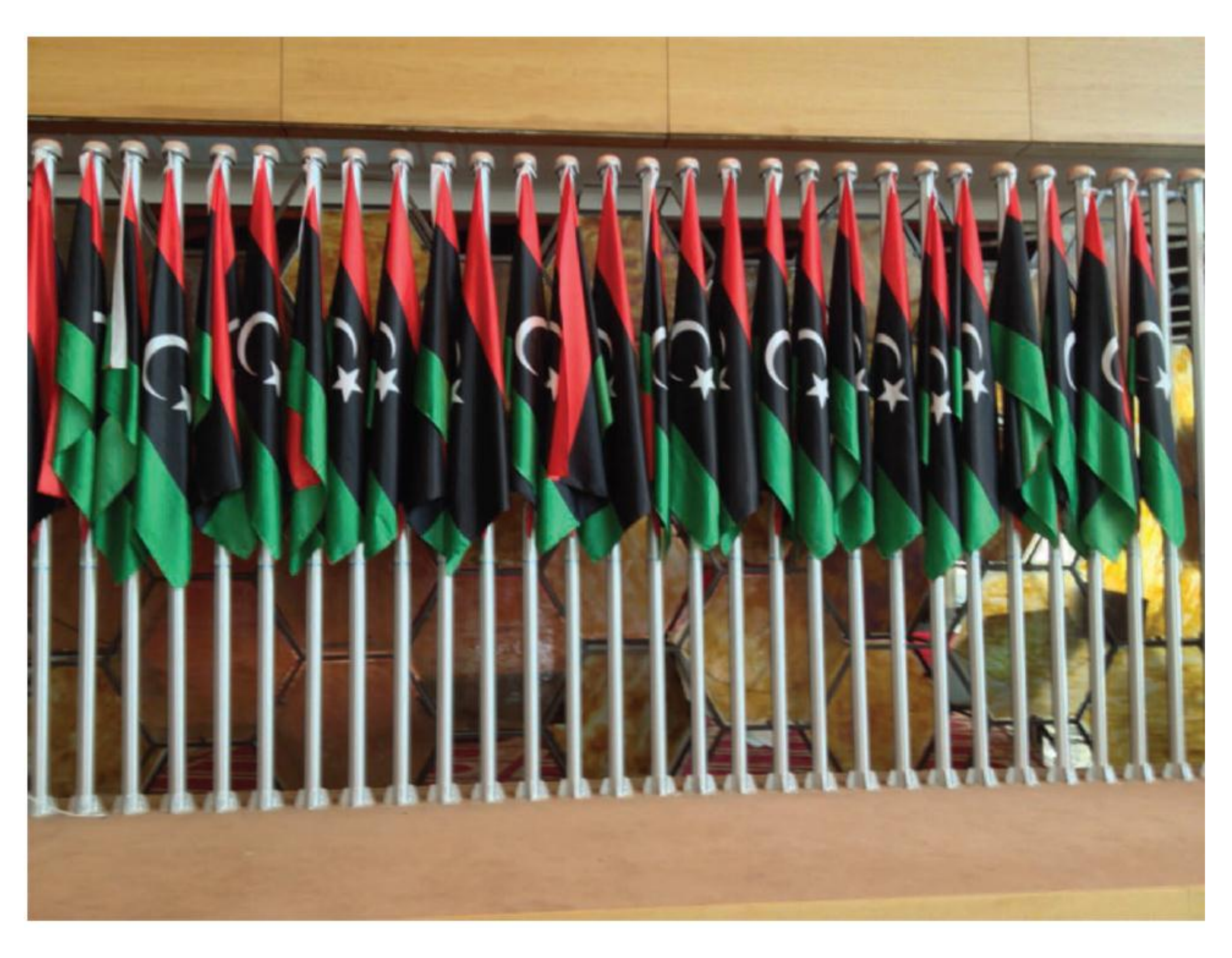
تسعي الجهات الفاعلة الدولية إلي مساعدة ليبيا في تحسين الإدارة العامة، والممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا طارق متري حدد هذا النوع من المساعدة المتمثلة في بناء المؤسسات باعتبارها مجالا يمكن أن تحقق الحكومة الليبية مكاسب كبيرة منه بفضل المساعدة الدولية[7].

فالاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه لديهم مصلحة دائمة في ليبيا نظرا لقربهم منها، الأمر الذي يجعل من السهل نشر الموظفين المدنيين، ويمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه زيادة مستوى جهودهم، بالرغم من أن تلك الجهود لن تتحقق إلا عندما يتحسن الوضع الأمني. وينبغي أيضا بذل الجهد للعمل مع وتعزيز المؤسسات على المستوى المحلي، والتي في بعض الحالات تكون أكثر فعالية من تلك الموجودة في طرابلس.

الإعداد لإمكانية التدخل مرة أخري:

للأسف فإن إمكانية أن تنزلق ليبيا مرة أخرى في حرب أهلية ليست ببعيدة. فالبلاد يمكن أن تتجنب الحرب إذا ما استخدمت الحلول الجيدة، ومع ذلك فإنه في حالة الاختلافات بين الميليشيات القوية، أو سيطرة الجهاديين وتعزيز قبضتهم على بعض المناطق فإن العنف قد يتصاعد، وينبغي علي الجهات الفاعلة الدولية اتخاذ خطوات أخرى لاحتواء العنف على نطاق واسع وحماية الشعب الليبي من الأزمة الإنسانية التي قد تقع في أي لحظة، ويُفضَّل أن تكون الأمم المتحدة مسؤولة عن هذا التدخل، ولكن إذا ما منع الخلاف في مجلس الأمن نشر بعثة حفظ سلام كاملة مع الصلاحيات المطلوبة، فإن حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي سوف يحتاج إلى التصرف بشكل مستقل، أو بالتعاون مع مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية كما كان الحال في العملية الأولي التي أطاحت بالقذافي.

[7] - Interview with Tarek Mitri, Tripoli, February 3, 2013.



الأعلام الليبية المعروضة في المؤتمر الوطني العام (الصورة: كريستوفر تشيفيز RAND RR577-6.1)

قائمة المراجع

- African Economic Outlook, *Balance of Payments Indicators, 2010–2013,* June 6,2013. As of October 10, 2013: http://www.africaneconomicoutlook.org/en/data-statistics/ table-6-balance-of-payments-indicators-2010-2013/
- Ahmed, Akbar, and Frankie Martin, "Understanding the Sanusi of Cyrenaica," AlJazeera.com, March 26, 2012.
- Al-Khalidi, Suleiman, and Julia Payne, "Update 2-Libya Struggles to Resume OilExports," Reuters, September 16, 2013.
- Al-Manara, "Istitlā ʻ lil Rā ʼ ī Yuzhir Anna Akthar min 64% min Istatala ʻat Arā ʻihimma ʻ Qānūn al- ʻAzl al-Siyāsī fī Lībīya [An Opinion Poll Shows That More Than64% of Those Polled Are for the Political Isolation Law in Libya]," March 7, 2013.
- *Al Qaeda in Libya: A Profile*, Federal Research Division, Library of Congress, August 2012.
- Al-Shaheibi, Rami, "Eastern Libya Pulls Away from Central Government," Associated Press, March 6, 2012.
- Ashour, Omar, "Libyan Islamists Unpacked," *Brookings Doha Center Policy Briefing*, May 2012.
- "Bani Walid Fighters Stage Sit-in, Call for Libyan Defence Minister's Dismissal," *BBC Monitoring Middle East*, January 28, 2012.
- Bass, Gary J., *Freedom's Battle: The Origins of Humanitarian Intervention*, NewYork: Knopf, 2008.
- Bates, Robert H., *When Things Fell Apart: State Failure in Late-Century Africa*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2008.
- Bensahel, Nora, "Preventing Insurgencies After Major Combat," *Defence Studies*,Vol. 6, No. 3, 2006.
- Benotman, Noman, Jason Pack, and James Brandon, "Islamists" in Jason Pack,ed., *The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future*, NewYork: Palgrave, 2013.

- Black, Ian, Chris McGreal, and Harriet Sherwood, "Libyan Rebels Supplied withAnti-Tank Weapons by Qatar," *The Guardian*, April 14, 2011.
- Bremner, Charles, and Wil Crisp, "Chaos Turns Libya into Back Door for Migrants," *The Times*, October 17, 2013, p. 37.
- Central Intelligence Agency, "Africa: Libya," *The World Factbook*, 2013. As ofSeptember 20, 2013: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html
- Chami, Ralph, Ahmed Al-Darwish, Serhan Cevik, Joshua Charap, Susan George,Borja Gracia, Simon Gray, and Sailendra Pattanayak, *Libya Beyond the Revolution:Challenges and Opportunities*, Washington, D.C.: International Monetary Fund,2012. As of September 20, 2013: http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2012/1201mcd.pdf
- Champeaux, Nicolas,"Le Sud de la Libye, Nouveau Sanctuaire des Jihadistes," *RFI*, February 5, 2014.
- Chivvis, Christopher S., "A Year After the Fall of Tripoli, Libya Still Fragile," CNN.com, August 23, 2012. As of October 18, 2013: http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2012/08/23/a-year-after-the-fall-of-tripoli-libya-still-fragile/
- ------------------------, *Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention,* New York:Cambridge University Press, 2014.
- Chivvis, Christopher S., and Andrew Liepman, *North Africa's Menace: AQIM's Evolution and the U.S. Policy Response,* Santa Monica, Calif.: RAND Corporation,RR-415-OSD, 2013. As of October 18, 2013: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR415.html
- Chivvis, Christopher S., Keith Crane, Peter Mandaville, and Jeffrey Martini, *Libya's Post Qaddafi Transition: The Nation-Building Challenge*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-129-SRF, November 2012. As of September 23, 2013:http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR129.html
- Chorin, Ethan, *Exit the Colonel: The Hidden History of the Libyan Revolution*, NewYork: Public Affairs, 2012.
- Coker, Margaret, "Militant Suspected in Attack in Libya Remains at Large," *WallStreet Journal*, October 17, 2012, p. A1.

- Collier, Paul, Anke Hoeffler, and Mans Soderbom, "Post-Conflict Risks," *Journalof Peace Research,* Vol. 45, No. 4, 2008, pp. 461–478.
- Coughlin, Con,"Al Qaeda in the Age of Obama," *Wall Street Journal*, December7, 2012.
- Cristiani, Dario, *The Zintan Militia and the Fragmented Libyan State*, Washington,D.C.: Jamestown Foundation, January 19, 2012. As of October 18, 2013:http://www.jamestown.org/uploads/media/Zintan_Brigade_Grey.pdf
- Daalder, Ivo H., and James G. Stavridis, "NATO's Victory in Libya," *ForeignAffairs*, March/April 2012.
- Dagher, Sam, Charles Levinson, and Margaret Coker, "Tiny Kingdom's Huge Role in Libya Draws Concern," *Wall Street Journal*, October 17, 2011.
- Denyer, Simon, "Libyan Militias Amass Weapons from Unsecured Depots," *Washington Post*, September 22, 2011, p. A11.
- Dobbins, James, Seth G. Jones, Keith Crane, and Beth Cole DeGrasse, *The Beginner's Guide to Nation-Building*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-557-SRF, 2007. As of October 18, 2013:http://www.rand.org/pubs/monographs/MG557.html
- Doherty, Megan, "Building a New Libya: Citizen Views on Libya's Electoral andPolitical Process," National Democratic Institute, May 2012a.
- --------------------, "Give Us Change We Can See: Citizen Views on Libya's PoliticalProcess," National Democratic Institute, December 2012b;
- Donais, Timothy, "Empowerment or Imposition? Dilemmas of Local OwnershipIn Post-Conflict Peacebuilding Processes," *Peace and Change*, Vol. 34, No. 1,January 2009.
- Doyle, Michael W., and Nicholas Sambanis, *Making War and Building Peace*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006. As of October 18, 2013: http://press.princeton.edu/titles/8196.html
- Draft Constitutional Charter for the Transitional Stage [Libya], September 2011. As of August 8, 2013:http://www.refworld.org/docid/4e80475b2.html
- Duffey, Tamara, "Cultural Issues in Contemporary Peacekeeping," *InternationalPeacekeeping*, Vol. 7, No. 1, 2000.

- "Eastern Libya Pulls Away from Central Govt,"*New Zealand Herald*, March 7,2012.
- Eljarh, Mohamed, "Libya's Fight for the Rule of Law," *Foreign Policy*, April 4, 2013. As of January 22, 2014:http://transitions.foreignpolicy.com/posts/2013/04/04/ libya_s_fight_for_the_rule_of_law
- Engel, Andrew,"A Way Forward in Benghazi," Washington Institute for Near EastPolicy, *PolicyWatch* 2088, June 12, 2013. As of January 20, 2014:http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-way-forward-in-benghazi
- Englebert, Pierre, and Denis M. Tull, "Postconflict Reconstruction in Africa: Flawed Ideas About Failed States," *International Security*, Vol. 32, No. 4, 2008.
- Essul, Seraj, "Oil Exports Down to 160,000 Barrels per Day: Oil Ministry,"*LibyaHerald*, September 1, 2013. As of September 20, 2013: http://www.libyaherald.com/2013/09/01/oil-exports-down-to-160000-barrels-per-day-oil-ministry/#axzz2fSvIH7HH
- "EU Border Assistance Mission Falters,"*Maghreb Confidential*, October 24, 2013.
- Evans-Pritchard, E. E., *The Sanusi of Cyrenaica*, Oxford, UK: Oxford UniversityPress, 1954.
- Fahim, Kareem, "Libyan Town Under Siege Is a Center of Resistance to the NewGovernment," *The New York Times*, October 21, 2012a. As of October 18, 2013: http://www.nytimes.com/2012/10/22/world/africa/libyan-town-under-siege-is-a-center-of-resistance.html
- ------------------, "Libyan Forces Now Control Restive Town, Officials Say," *The New YorkTimes*, October 24, 2012b. As of October 18, 2013:http://www.nytimes.com/2012/10/25/world/africa/libyan-forces-now-control-bani-walid-officials-say.html
- Fearon, James D., and David D. Laitin, "Ethnicity, Insurgency, and Civil War,*American Political Science Review*, Vol. 97, No. 1, February 2003.
- Flores, Thomas Edward, and Ifran Nooruddin, "The Effect of Elections on

- Postconflict Peace and Reconstruction,”*The Journal of Politics*, Vol. 74, No. 2, April 2012.
- Fornaji, Hadi,”Blockades Polarizing Libya; Militiamen Now Hit Electricity Ministry,” *Libya Herald*, May 2, 2013.
- Fortna, Virginia Page, “Does Peacekeeping Keep Peace? International Intervention and the Duration of Peace After Civil War,” *International Studies Quarterly*, Vol.48, No. 2, 2004, pp. 269‑292.
- ---------------------, *Does Peacekeeping Work? Shaping Belligerents' Choices After Civil War*,Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2008, pp. 173‑179.
- Frykberg, Mel, “Libya’ s Vow to Reign in Militias Is Immediately Challenged,” *Christian Science Monitor*, September 24, 2012.
- Fukuyama, Francis, *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2006.
- Gaub, Florence, “Libya: The Struggle for Security,” *EUISS Brief*, June 2013.
- General National Congress, “Al-Mu’ tamar al-Watanī al- ‘Āmm Yuqirr Qānūnal- ‘Azl al-Siyāsī [The GNC Approves the Political Isolation Law],” May 5, 2013. As of February 6, 2014: http://www.gnc.gov.ly/legislation_files/635131800553722968.pdf
- GNC–*See* General National Congress.
- Goode, Steven M., “A Historical Basis for Force Requirements inCounterinsurgency,” *Parameters*, Winter 2009‑10, pp. 45‑57.
- Goodspeed, Peter, “Libyan Weapons May Soon Be in Terrorist Hands,” *NationalPost*, September 9, 2011, p. A1.
- “Guide to Libya’ s Militias,” *BBC Online*, September 28, 2012.
- Hartzell, Caroline, Matthew Hoddie, and Donald Rothchild, “Stabilizing the Peace After Civil War: An Investigation of Some Key Variables,” *InternationalOrganization*, Vol. 55, No. 1, 2001.
- Hookham, Mark, “MI6 Warns Libyan Arms Dumps Are ‘Tesco for World Terrorists,’ ” *The Sunday Times*, June 16, 2013.

- “Hujūm ala Maqarr Ri’āsat al-Wuzarā’ bi Sabab Tawaqquf Minhat al-Thuwār[An Attack on the Prime Minister’s Headquarters Because of Suspension inCompensation to the Revolutionaries],” *Al-Watan al-Libīya*, April 10, 2012.
- Humphreys, Macartan, Jeffrey D. Sachs, and Joseph E. Stiglitz, *Escaping the Resource Curse*, New York: Columbia University Press, 2007.
- IHS Jane’s, “Terrorism and Insurgency Intelligence Centre, JTIC EventsDatabase,” data files on monthly deaths in Libya and Iraq, 2013.
- International Crisis Group, “Holding Libya Together: Security Challenges AfterQadhafi,” Crisis Group Middle East/North Africa Report No. 115, December 14,2011. As of October 10, 2013: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/115%20Holding%20Libya%20Together%20--%20Security%20Challenges%20after%20Qadhafi.pdf
- ---------------------------, “Divided We Stand,” Middle East/North Africa Report No. 130,September 14, 2012.
- International Organization for Migration, “IOM Response to the Libyan Crisis,” *External Situation Report*, October 31, 2011.
- International Stabilisation Response Team, Department for International Development (UK), “Libya: 20 May–30 June 2011,” 2011. As of October 9, 2013:https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/67470/libya-isrt-June2011.pdf
- “Italy to Train Thousands of Libyan Soldiers, Says Prime Minister Zaydan,” *BBCMonitoring Middle East*, July 4, 2013.
- Kadlec, Amanda, “A Stable Transition in Tripoli, Actually,” *The Daily Star*, February 21, 2012.
- Khalil, Ezzeldeen, “Minding the Militias,” *Janes Intelligence Review*, January 17,2013.
- Khan, Mohsin, and Karim Mezran, “The Libyan Economy After the Revolution:Still No Clear Vision,” Atlantic Council Issue Brief, August 28, 2013. As of September 23, 2013:http://www.atlanticcouncil.org/publications/issue-briefs/

the-libyan-economy-after-the-revolution-still-no-clear-vision

- Kilcullen, David, *The Accidental Guerilla*, New York: Oxford University Press, 2009.
- Kirkpatrick, David D., "In Turnaround, Libyan Militias Want to Keep Their Arms," *International Herald Tribune*, November 3, 2011, p. 5.
- -----------------, "Libya Democracy Clashes With Fervor for Jihad," *The New York Times*,June 23, 2012a, p. A1.
- ----------------, "Suspect in Libya Attack, in Plain Sight, Scoffs at U.S.," *The New YorkTimes*, October 18, 2012b, p. A1
- ----------------, "A Deadly Mix in Benghazi,"*The New York Times,* December 28, 2013.As of December 31, 2013:http://www.nytimes.com/projects/2013/benghazi/#/?chapt=0
- Krauss, Clifford, "In Libya, Unrest Brings Oil Industry to Standstill," *The NewYork Times*, September 12, 2013. As of September 20, 2013: http://www.nytimes.com/2013/09/13/world/africa/in-libya-unrest-brings-oil-industry-to-standstill.html?_r=0
- Lacher, Wolfram, "Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps, and
- Conflicts in the New Libya," SWP Research Paper, May 2013.
- Lederach, John Paul, *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*,Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Press, 1997.
- Lekic, Slobodan, "NATO Urges Libyan Authorities to Seize Arms Caches,"
- Associated Press, October 3, 2011.
- "Lībīya Tahzhur al-Fawā'id al-Masrafīya [Libya Prohibits Bank Interest]," *Al-jazeera.net*, January 7, 2013.
- "Libya Tribal Leaders Break Away from Interim Government," Associated Press,March 6, 2012.
- "Libya: Uneasy Calm in Sebha After Clashes," *IRIN*, May 14, 2012. As of October18, 2013:http://www.irinnews.org/report/95446/libya-uneasy-calm-in-sebha-after-clashes
- "Libyan Official Says 50 Killed, 150 Injured in Sebha Clashes," *BBC MonitoringMiddle East*, March 28, 2012.

- “Libyan Premier Discusses Security, Border Issues, Cooperation with US,” *BBCMonitoring Middle East*, September 26, 2013.
- Loyd, Anthony, “Al-Qa’ida Eyes Gaddafi’s Missiles and Uranium,” *The Australian*,October 23, 2013.
- Makan, Ajay, “Libya and International Oil Groups Pay the Price for Unrest,” *Financial Times*, September 16, 2011.
- Mandraud, Isabelle, “Poussee de fievre a Benghazi contre le journal satirique [High Fever in Benghazi Against the Satirical Newspaper],” *Le Monde*, September20, 2012.
- Martin, Felix, and Gerald Knaus, “Travails of the European Raj,” *Journal of Democracy*, Vol. 14, No. 3, 2003.
- Mason, T. David, Mehmet Gurses, Patrick T. Brandt, and Jason Michael Quinn, “When Civil Wars Recur: Conditions for Durable Peace After Civil Wars,” *International Studies Perspectives*, Vol. 12, 2011, pp. 171–189.
- McQuinn, Brian, “Armed Groups in Libya: Typology and Roles,” *Small Arms Survey*, No. 18, June 2012a. As of October 18, 2013:http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/H-Research_Notes/SAS-Res earch-Note-18.pdf
- ------------------, *After the Fall: Libya's Evolving Armed Groups*, Geneva, Switzerland: SmallArms Survey, October 2012b.
- Meo, Nick, and Hassan Morajea, “Militia Chaos in Bani Walid Raises Danger ofCivil War in Post-Gaddafi Libya,” *The Telegraph*, January 28, 2012. As of October18, 2013:http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/ libya/9046372/Militia-chaos-in-Bani-Walid-raises-danger-of-civil-war-in-post-Gaddafi-Libya.html
- Mezran, Karim, and Fadel Lamen, “Security Challenges to Libya’s Quest for Democracy,” *Atlantic Council Issue Brief*, September 2012.
  Mezran, Karim, and Duncan Pickard, “Libya’s Constitutional Process: Moving Forward?” The Atlantic Council, April 13, 2013.
- Miller, Laurel, ed., *Framing the State in Times of Transition: Case Studies in*

Constitution Making, Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 2010.

- "Ministries of Interior and Defence Move to Stamp Out Renegade Militias," *LibyaHerald*, March 19, 2013. As of October 18, 2013: http://www.libyaherald.com/2013/03/19/ministry-of-interior-and-defense-form-joint-security-force/#axzz2i5ZbUiCu
- Mohamed, Essam, and Jamel Arfaoui, "Libya: Ultimatum Issued to Militias,"
- *Maghrebia*, June 13, 2013. As of October 18, 2013:http://allafrica.com/stories/201306140650.html
- Mustafa, Abdul-Jalil, "Libyan Police Trainees Arrested in Jordan After Riots and Arson," *Libya Herald*, July 11, 2012.
- Narten, Jens, "Dilemmas of Promoting 'Local Ownership': The Case of Postwar Kosovo," in Roland Paris and Timothy D. Sisk, eds., *The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations,* New York: Routledge, 2009.
- National Center for the Support of Decision-Making, "Al-Sīra al-Dhātīya lil Wuzarā' al-dhīna Qadamahum Ra'īs al-Hukūma al-Muntakhab al-Sayyed 'AliZeidan [The Biographies of the Ministers Presented by the Elected Prime Ministerof the Government Mr. Ali Zeidan]," undated. As of April 1, 2013: http://www.npdc.gov.ly/index.php?option=com_ content&view=article&id=187:2012-10-30-11-53-39&catid=10:2012-08-02-22-31-25&Itemid=16
- National Democratic Institute, "Believing in Democracy: Public Opinion Surveyin Libya," August 2013a.
- ----------------------------------, "Seeking Security: Public Opinion Survey in Libya," November 2013b.
- Natsios, Andrew S., "The Nine Principles of Reconstruction and Development," *Parameters*, Autumn 2005.
- Nisman, Daniel, "The Jihadist Gateway to Africa," *Wall Street Journal*, January 21,2013.
- "Oil Strikes Cost Libya $130 Million per Day," UPI, September 13, 2011. As ofSeptember 20, 2013: http://www.upi.com/Business_News/Energy-

Resources/2013/09/13/ Oil-strikes-cost-Libya-130-million-per-day/UPI-47741379076857/

- Organization for the Prohibition of Chemical Weapons,"Libya: Facts and Figures," undated. As of January 20, 2014:http://www.opcw.org/the-opcw-and-libya/libya-facts-and-figures/
- Osborne, Peter, "With Gaddafi Gone, Who Will Run the New Libya?" *The*
- *Telegraph*, October 20, 2011.
- Pack, Jason, ed., *The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post QadhafiFuture*, New York: Palgrave, 2013.
- Pargeter, Allison, *Libya: The Rise and Fall of Qaddafi*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2012.
- ---------------------, "Islamist Militant Groups in Post-Qadhafi Libya," *CTC Sentinel*, Vol. 6,No. 2, February 2013. As of October 18, 2013: http://www.ctc.usma.edu/posts/february-2013
- Paris, Roland, *At War's End: Building Peace After Civil Conflict,* Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- --------------------, "Saving Liberal Peacebuilding," *Review of International Studies*, Vol. 36,2010, pp. 337–365.
- Perito, Robert M., and Alison Laporte-Oshiro, "Libya: Security Sector Reconstruction," *United States Institute of Peace*, July 5, 2012.
- Quinlivin, James T., "Force Requirements in Stability Operations," *Parameters*,Winter 1995, pp. 59–69
- Quinn, J. Michael, T. David Mason, and Mehmet Gurses, "Sustaining the Peace:Determinants of Civil War Recurrence," *International Interactions*, Vol. 33, No. 2,2007, pp. 167–193.
- Raleigh, Clionadh, Andrew Linke, Havard Hegre, and Joakim Karlsen, "Introducing ACLED-Armed Conflict Location and Event Data," *Journal of PeaceResearch*, Vol. 47, No. 5, 2010, pp. 1–10.
- Robertson, Nic, Paul Cruickshank, and Tim Lister, "Growing Concern over Jihadist 'Safe Haven' in Eastern Libya," CNN.com, May 15, 2012. As of October 18, 2013:http://security.blogs.cnn.com/2012/05/15/

growing-concern-over-jihadist-safe-haven-in-eastern-libya/

- Ruhayem, Ahmed, "Federalists Celebrate Return of NOC to Benghazi," *Libya Herald*, June 7, 2013. As of September 20, 2013:http://www.libyaherald.com/2013/06/07/ federalists-celebrates-return-of-noc-to-benghazi/#axzz2fSvIH7HH
- "Sensitive Weapons Stolen from US Special Forces in Libya May Have Fallen inWrong Hands," *Tripolipost.com*, September 15, 2013. As of February 14, 2014:http://www.tripolipost.com/articledetail.asp?c=1&i=10641
- Schmitt, Eric, "U.S. to Help Create an Elite Libyan Force to Combat Islamic Extremists," *The New York Times,* October 15, 2012.
- Snyder, Jack, and Robert Jervis, "Civil War and the Security Dilemma," in BarbaraF. Walter and Jack Snyder, eds., *Civil Wars, Insecurity, and Intervention,* New York:Columbia University Press, September 2009.
- Spencer, Richard, "France Supplying Weapons to Libyan Rebels," *The Telegraph*,June 29, 2011.
- Stack, Liam, "Pro-Government Libyan Militia Routed from a Qaddafi Bastion," *The New York Times*, January 24, 2012. As of October 18, 2013: http://www.nytimes.com/2012/01/25/world/africa/pro-government-libyan-militia-routed-from-qaddafi-bastion.html?_r=0
- Stewart, Rory, and Gerald Knaus, *Can Intervention Work?* New York: Norton, 2011.
- "Thousands of Libyan Missiles from Qaddafi Era Missing in Action," *CBS News*,March 25, 2013.
- "UN Envoy Says 6,400 Barrels of Yellowcake Is Stored in Libya" *BBC News*, December 10, 2013.
- United Nations, *Consolidated Report of the Integrated Pre-Assessment Process forLibya Post-Conflict Planning*, Working Draft August 5, 2011.
- --------------, "Transnational Organized Crime in West Africa," undated. As of January20, 2014:http://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_ TOC_FIREARMS.pdf

- -------------, “Report of the Secretary General on the United Nations Support Missionin Libya,” UN Document S/201/675, August 30, 2012.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Libya Response,” Situation Report No. 65, October 31, 2011. As of October 9, 2013: http://libya.humanitarianresponse.info/sites/default/files/111031_OCHA_ SituationReportNo.65_LibyaResponse.pdf
- United Nations Security Council, “6698th Meeting Transcript,” New York, UNDocument S/PV/6698, December 22, 2011. As of October 11, 2013: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/PV.6698
- ------------------, “Report of the Secretary General on the United National SupportMission in Libya,” UN Document S/2011/727, November 22, 2011. As of October9, 2013: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/592/47/PDF/N1159247. pdf?OpenElement
- -------------------, “Ian Martin’s Report at the 6728th Session of the UN Security Councilon February 29, 2012,” UN Document S/PV.6728, February 29, 2012.
- -----------------, “The Situation in Libya,” Security Council report S/PV.6639, October26, 2011. As of October 9, 2013: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Libya%20S%20PV%206639.pdf
- “Unity Under Strain,” *Africa Confidential*, Vol. 53, No. 25, December 14, 2012. Asof October 18, 2013:http://www.africa-confidential.com/article-preview/id/4721/Unity_under_strain
- U.S. Army, *Field Manual 3.0: Operations*, Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, February 2008.
- U.S. Embassy, Tripoli, “Ambassador’s Eid Message,” August 5, 2013.
- U.S. Energy Information Administration, “Libya: Analysis,” June 2012. As of October 22, 2012:http://www.eia.gov/countries/country-data.cfm?fips=LY
- -----------------, “International Energy Statistics,” data files on global oil production,2013. As of February 11, 2014:

http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=53&aid=1&cid=regions,&syid=2009&eyid=2013&unit=TBPD

- Vandewalle, Dirk, *History of Modern Libya*, New York: Cambridge University Press, 2012.
- Wahab, Ashraf Abdul, and Nigel Ash, "Weaponry Plundering Prompts U.S. Training Withdrawal," *Libya Herald*, September 17, 2013.
- Watts, Stephen, Caroline Baxter, Molly Dunigan, and Christopher Rizzi, *The UsesAnd Limits of Small-Scale Military Interventions*, Santa Monica, Calif.: RANDCorporation, MG-1226-RC, 2012. As of January 20, 2014: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1226.html
- Wehrey, Frederic, "Libya' s Militia Menace: The Challenge After the Elections," *Foreign Affairs,* July 12, 2012a. As of October 18, 2013: http://www.foreignaffairs.com/articles/137776/frederic-wehrey/libyas-militia-menace
- --------------------, "The Struggle for Security in Eastern Libya," Carnegie Endowment,September 19, 2012b. As of October 18, 2013: http://carnegieendowment.org/2012/09/19/struggle-for-security-in-eastern-libya/dvct
- Wehrey, Frederic, and Peter Cole, *Building Libya's Security Sector*, Washington,D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, August 2013.
- Zargoun, Taha, and Oliver Holmes, "Libyan Official in Talks with Unruly Town,*Washington Post*, January 26, 2012.
- Zway, Suliman Ali, and Kareem Fahim, "Libyan Militia Fires on Protesters," *TheNew York Times*, June 10, 2013, p. 8.

في عام 2011، أيد حلف شمال الأطلسي وبعض من الدول العربية وغيرها من البلدان الثوار علي الإطاحة بالعقيد معمر القذافي الذي كان يحكم ليبيا منذ فترة طويلة. وعندما قُتِلَ القذافي في أكتوبر 2011، أوقفت القوى فجأة عملياتها العسكرية، وأعطيت بعثة صغيرة من الأمم المتحدة المسؤولية عن تنسيق الدعم لتحقيق الاستقرار بعد الصراع. وتُرِكَت المهام الأساسية لإرساء الأمن، وبناء المؤسسات السياسية والإدارية، وإعادة تشغيل الاقتصاد بالكامل تقريبا إلى قادة ليبيا الجدد، وكانت نتائج هذا النهج الدولي محدودة جدا. تدهور الوضع في ليبيا على الكثير من الأصعدة الهامة، وحققت الجماعات الجهادية تغلغلا في البلاد، وأصبح احتمال أن تقع البلاد في حرب أهلية وارد. بالرغم من أن مصير ليبيا هو في نهاية المطاف في أيدي الليبيين أنفسهم، إلا أن الفاعلين الدوليين كان بإمكانهم فعل المزيد للمساعدة وما زال بإمكانهم اتخاذ خطوات لتفادي المزيد من التدهور في ليبيا والمنطقة على نطاق أوسع. ويستند هذا التقرير علي أبحاث ومقابلات مع مسؤولين في واشنطن ولندن وباريس وبروكسل وطرابلس ويستند إلى خبرة مؤسسة RAND في برامج إعادة الإعمار بعد الصراع. يوضح هذا التقرير التحديات التي واجهت ليبيا بعد الحرب، ويُقَوِّم الخطوات المتخذة للتغلب عليها، ويحدد الآثار المستقبلية لجهود مرحلة ما بعد الصراع، ويرسم الطريق للمضي قدما بليبيا.



www.rand.org

$22.95



RR-577-SRF